

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الخامسة عشرة

سرت، الجماهيرية العظمى، 24-30 يونيو 2009

—

EX.CL/520 (XV)

تقرير الرئيس عن أنشطة المفوضية

للفترة من يناير إلى يونيو 2009

—

الصفحة

تصدير:

أولاً- الملخص التنفيذي:

ثانياً- السلم و الأمن:

ثالثاً- التكامل الإقليمي، التنمية و التعاون:

ثالثاً- 1- التكامل وتنمية رأس المال البشري:

1- التعليم.

2- العلم والتكنولوجيا.

3- مجتمع المعلومات.

4- الصحة والصرف الصحي.

5- الرعاية الإنسانية والاجتماعية.

6- الأطفال، الشباب والرياضة.

ثالثاً- 2- التكامل وتطوير الترابط:

1- النقل (الطرق، السكك الحديدية، النقل الجوي و عبر المياه).

2- الطاقة (أزمة الطاقة).

3- الاتصالات السلكية واللاسلكية، البريد وتكنولوجيا

المعلومات والاتصالات.

ثالثاً- 3- التكامل وتغير المناخ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية:

1- تأثير تغير المناخ والمسائل العامة ذات الاهتمام (إدارة موارد الغابات،

إدارة الموارد المائية، إدارة التربة، تربية الماشية).

ثالثا- 4- التكامل وتنمية السوق المالية والأصول (المؤسسات المالية....):

ثالثا- 5- التكامل وتنمية قدرات الإنتاج:

1- الزراعة (البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية،
أزمة الغذاء).

2- الإدارة الصناعية والتعدين.

ثالثا- 6- التكامل وبناء القدرات التجارية:

1- بناء القدرات للوصول إلى الأسواق.

2- القواعد التجارية المتعددة الأطراف والمفاوضات (اتفاقيات الشراكة
الاقتصادية، منظمة التجارة العالمية).

ثالثا- 7- الشراكة والعلاقات مع العالم:

1- الشراكات الحالية.

2- التعاون الأفريقي العربي.

3- المكاتب التمثيلية.

4- حصة أفريقية من المبادرات العالمية.

رابعا- القيم المشتركة:

رابعا- 1- الديمقراطية، الانتخابات والحكم.

رابعا- 2- حقوق الإنسان.

رابعا- 3- الشؤون الإنسانية، اللاجئون والنازحون

رابعا- 4- مسائل الجنسين والتنمية.

رابعا- 5 - الثقافة.

رابعاً- المسائل القانونية (البنية القانونية للاتحاد).

خامساً- تعزيز المؤسسات:

خامساً-1- المفوضية.

1- متابعة توصيات الفريق الرفيع المستوى حول

مراجعة الاتحاد الأفريقي.

2- إدارة الشؤون الإدارية والموارد البشرية.

3- الإدارة المالية.

4- التخطيط، الرصد والتقييم.

5- خدمات المؤتمرات.

6- أنشطة المراجعة.

7- إدماج النيباد.

سابعاً- الخاتمة:

تصدير:

إن هذا التقرير الذي يعرض على المجلس التنفيذي وعلى المؤتمر للنظر فيه هو ثالث تقرير أقدمه منذ أن توليت رئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي. فهو يعكس الأنشطة الرئيسية التي قامت بها المفوضية خلال الشهور الستة الماضية منذ يناير 2009.

منذ قمة فبراير 2009 الأخيرة، قامت المفوضية على أساس المساهمات الثرية والإيجابية للغاية من قبل الدول الأعضاء، بمراجعة مشروع الخطة الاستراتيجية 2009-2012 الذي يرتكز على أربع دعائم هي: السلام والأمن، التكامل، التنمية والتعاون، القيم المشتركة وبناء المؤسسات. نظمت المفوضية خلوة ناجحة جداً مع لجنة الممثلين الدائمين في نازاريت (إثيوبيا) في مارس 2009 من أجل إثراء المشروع بشكل أوسع. وقد عرضت هذه الوثيقة على دورة المجلس الحالية بعد أن وافقت عليها لجنة الممثلين الدائمين وذلك قبل عرضها على المؤتمر من أجل اعتمادها. وسوف تسترشد بهذه الوثيقة، بعد اعتمادها من قبل المؤتمر، جميع البرامج وخطط العمل كما تتفّذ طبقاً لتوجيهاتها. وبفضل هذه الأداة القيمة، ستسطيع الدول الأعضاء تقييم أنشطة المفوضية بطريقة واضحة وعلمية وشفافة من خلال استخدام مؤشرات أداء دقيقة.

يغطي هذا التقرير جميع جوانب الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال الشهور الستة الماضية. وأود في هذا الوقت أن أسترجع انتباه المجلس التنفيذي والمؤتمر حول القضايا الأكثر أهمية واستعجالاً بالنسبة لأولويات أفريقيا حالياً. وأخص منها بالذكر الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأثرها على أفريقيا، وتدور الوضع في بعض مناطق النزاع في القارة مثل الصومال وغينيا بيساو، وظاهرة التغييرات غير الدستورية للحكومات التي حدثت في غضون فترة قصيرة في ثلاثة دول أعضاء تم تعليق مشاركتها في أنشطة الاتحاد طبقاً لقواعد الإجراءات المعمول بها، فضلاً عن المشاركة والتحضير للقاءات

قارية ودولية كبرى حول مواضيع ذات أهمية قصوى بالنسبة لقارتنا مثل قمة مجموعة العشرين في لندن، والقمة القادمة لمجموعة الثمانية في إيطاليا، وقمة أفريقيا-أمريكا الجنوبية في سبتمبر 2009، وقمة كوبنهagen في ديسمبر 2009 حول التغيرات المناخية، والقمة الخاصة حول اللاجئين في كمبالا في أكتوبر 2009، وقمة الأفاريقين في المهرجان المقرر عقدها قبل نهاية السنة، والقمة الأفريقية العربية المزمع عقدها أيضاً قبل نهاية السنة. وما من شك في أن كافة هذه اللقاءات تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للقارة، غير أنه ينبغي النظر في إمكانية مشاركة زعمائنا في جميع هذه الاجتماعات.

أود أن أؤكد هنا مرة أخرى التزام المفوضية بكمالها ببذل قصارى جهودها لتحقيق الأهداف المبينة في الخطة الاستراتيجية طبقاً للجدول الزمني المحدد لهذا الغرض. وإننا نعتمد في جهودنا هذه على الدعم والتعاون المعتمدين من جميع دولنا الأعضاء وبالتنسيق مع كافة أصحاب المصلحة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية، المجتمع المدني والأطراف الفاعلة غير الحكومية مثل القطاع الخاص وشركائنا الإنمائيين.

وأود أن أعرب مرة أخرى عن خالص الأمل في أن يتمكن الاتحاد الأفريقي من تحقيق طموحاته المشروعة خلال السنوات القادمة.

جان بينج
رئيس المفوضية

أولاً- الملخص التنفيذي:

مقدمة:

1- يستعرض هذا التقرير الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال الفترة الممتدة من يناير إلى يونيو 2009 . وكما أوضحت في تقريري الأخير الصادر في يناير، تتوي المفوضية تعزيز البرامج والأنشطة الموجهة نحو تحقيق نتائج ملموسة بغية جعل التكامل المادي للقارة واقعاً ملمساً. وطبقاً للتوجيهات التي أصدرتها القمة في يناير/فبراير الماضي، عملت المفوضية على نحو وثيق مع لجنة الممثلين الدائمين لاستكمال مشروع الخطة الإستراتيجية 2009 – 2012 الذي يعرض الآن على المجلس للنظر فيه واعتماده قبل إقراره من جانب المؤتمر . واستناداً إلى هذه الوثيقة الإستراتيجية ستتمكن المفوضية من الآن فصاعداً من تحديد الأعمال الضرورية لتحقيق الأهداف المحددة من خلال إعداد برامج وميزانيات سنوية ملائمة ومتسقة خلال الفترة التي تغطيها الخطة. وفي هذه الخطة، فإن الدعامات الإستراتيجية الأربع ، وهي السلام والأمن، التكامل، التنمية والتعاون، القيم المشتركة، وتعزيز المؤسسات تم إبرازها إضافة إلى نقاط مرئية واضحة ستجري على أساسها الأجهزة المختصة تقييماً للتقدم المحرز بطريقة منتظمة ومتواصلة. ومن ثم ، فمن الأهمية بمكان أن تستفيد هذه الخطة من الدعم المطلوب من جانب كافة الدول الأعضاء لتوفير موارد كافية في سبيل تنفيذها من خلال الإسراع في دفع مساهماتها وتعبئة الموارد الخارجية عن الميزانية، فضلاً عن البحث عن موارد بديلة للتمويل. الواقع أنه من الجوهرى أن تتوفر للاتحاد الأفريقي موارد قابلة للتبؤ بها من مصادر التمويل الموثوق بها

والمنتظمة بغية تلافي مخاطر الظاهرة المتكررة لتأخرات المساهمات التي تعوق بدرجة خطيرة إنجاز البرامج المنعقد عليها بشكل فعلي.

2- وفي السطور التالية يقدم التقرير لمحة عن الأنشطة التي تم القيام بها والتي تمحورت

حول الدعائم الأربع للخطة كما سبق ذكرها آنفًا وهي:

- السلام والأمن
- التكامل، التنمية والتعاون
- القيم المشتركة
- بناء المؤسسات والقدرات.

ثانياً - السلام والأمن:

3- خلال الشهور القليلة الماضية ، اتجهت جهود المفوضية بشكل أخص نحو استكمال إقامة البنية القاضية للسلام والأمن ودعم جهود الوقاية وإدارة النزاعات وتسويتها ومتابعة تقرير برودي بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد . ويطيب لي أن أشير في هذا الصدد إلى أن هيئة الحكماء قد دخلت بالفعل في المرحلة العملية كما ورد ذلك في التقرير الخاص بأنشطتهم والمقدم مع تقرير مجلس السلم والأمن عن الوضع العام للسلم والأمن في أفريقيا. وقد قامت الهيئة المذكورة على وجه الخصوص باستشارة معمقة للأفكار حول تعزيز دور الاتحاد الأفريقي في منع وإدارة وتسويقة النزاعات المرتبطة بالانتخابات والتي تقضي أحياناً إلى نزاعات عنيفة. وبالمثل ، فإن النظام القاري للإنذار المبكر قد حقق تقدماً باكتساب أدوات وتجهيزات وبرامج حاسوبية ملائمة تتيح للمفوضية في المستقبل القريب أن ترتبط

بالآليات الإقليمية للإنذار المبكر من خلال نظام الفيسات. ولقد اجتمع وزراء الدفاع في يومي 14 و 15 مايو 2009 لنقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف بحلول عام 2010 على أقصى تقدير.

-4- لقد عكفت المفووضية كذلك على تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد بتنظيم ورشتي عمل إقليميتين لغرب ووسط أفريقيا في شهر إبريل ومايو 2009 على التوالي. إن هذه الأنشطة المقترنة بمبادرات أخرى مكنت من المتابعة عن كسب لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى استكمال عمليات ترسيم وتعيين حدودها. وتتواصل في هذا الصدد، تعبئة الموارد من أجل تقديم المساعدة الملائمة لهذا البرنامج الهام للاتحاد. كما أن هناك أداة قانونية بشأن التعاون عبر الحدود هي بصدّ الإعداد ويمكن أن يتدارسها المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المكلفين بمسائل الحدود والمزعمع عقدها في القاهرة بجمهورية مصر العربية في نوفمبر 2009.

-5- استمرت المفووضية في رصد أوضاع الأرمات ميدانياً مع التركيز بصفة خاصة على المسألة المثيرة للقلق بدرجة كبيرة والتمثلة في التغييرات غير الدستورية للحكومات التي حدثت خلال الأشهر الأخيرة في موريتانيا وغينيا بيساو ومدغشقر ، إضافة إلى الوضع الذي لا يقل إثارة للقلق وسائل في غينيا بيساو مع اغتيال رئيس الدولة وما سبقه وأعقبه من أعمال العنف. وقد أنصب اهتمام المفووضية بشكل خاص على مناطق أخرى للنزاعات مثل الصومال والعلاقات بين جيبوتي وإرتريا والوضع في دارفور والعلاقات بين تشاد والسودان والوضع في بوروندي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيريا وكوت ديفوار ، إضافة إلى التطورات في الصحراء الغربية. كما يتناول هذا التقرير بالتحليل الجوانب الأخرى المرتبطة

بالسلم والأمن في أفريقيا مثل الأمن البحري الذي تعرض للضرر بما يحدث على السواحل الصومالية والعمليات الهدافة إلى صوغ سياسة للاتحاد بشأن إصلاح قطاع الأمن ومراقبة الأسلحة. وأخيراً يقدم التقرير لمحنة عن مرفق السلام في أفريقيا والأعمال التي تم القيام بها في سبيل تنفيذ مقررات المؤتمر المتعلقة بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في أفريقيا.

ثالثاً - التكامل، التنمية والتعاون:

6- فيما يتعلق بالدعامة ذات الأبعاد الثلاثة: من التكامل والتنمية والتعاون، وكما يتجلّى ذلك في التقرير، فقد قامت المفوضية بمبادرات عديدة وهامة بغية السعي، من جهة ، إلى وضع واقتراح نهج تدريجي جديد لإقامة بنية قارية من أجل تحقيق التكامل الشامل لقارتنا شبيهة بتلك التي أقيمت فيما يخص قطاعي السلم والأمن ، ومن جهة أخرى اقتراح السبل الملائمة لقيام أفريقيا بمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية في العالم. وفي هذا الإطار ، واصلت المفوضية بذل جهودها الرامية إلى تعزيز رأس المال البشري في عملية التنمية من خلال التعليم وتوازن نوع الجنس والثقافة وخاصة متابعة الأنشطة الأساسية لخطة عمل العقد الثاني للتعليم في أفريقيا 2006 – 2015. وقد تناولت جهود مماثلة القطاعات الرئيسية للعلم والتكنولوجيا ومجتمع المعلومات في خدمة التنمية. كما أن قطاعي الصحة والصرف الصحي حظيَاً باهتمام متواصل كما يتجلّى في هذا التقرير من خلال النتائج التي خلصت إليها الدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة المنعقدة في مايو 2009 في أديس أبابا والتي تم خلالها تحليل التحديات الرئيسية الماثلة أمام الصحة العامة تحليلًا عميقاً،

مثل الأفعال الضرورية لمواجهة الوباء الجديد لأنفلونزا الخنازير ووصول الجميع إلى خدمات صحية جيدة النوعية مع التركيز بصفة خاصة على صحة الأمهات والرضع. ويتطرق هذا التقرير أيضاً إلى تحليل الأنشطة التي تم الإضطلاع بها لتعزيز رفاهية الفئات الأشد ضعفاً ومن بينها الأشخاص المسنون والمعوقون الذين أعلن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الفترة 1999-2009 عقداً خاصاً بهم ، وهو عقد لم يحقق كل النتائج المتوقعة منه. ولهذا السبب، أوصي الوزراء المكلفوون بالتنمية الاجتماعية في ديسمبر 2008 بتجديد العقد للفترة 2010-2019 من أجل بلوغ الأهداف المحددة. كما أن المسائل المرتبطة بالتنمية الاجتماعية الشاملة حظيت أيضاً بكمال اهتمام المفوضية خلال الفترة قيد البحث بهدف تعزيز إطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا والموقف الأفريقي الموحد من التكامل الاجتماعي اللذين اعتمدتهما وزراء التنمية الاجتماعية. وقامت المفوضية بمتابعة فعالة ومتواصلة خلال الشهور المنصرمة للمسائل الأخرى مثل السكان والعمل اللائق والعمل والهجرة ومكافحة المخدرات ومنع الجريمة في أفريقيا وحماية الأطفال ودعم الشباب وتطوير الرياضة. وأمام تزايد الاتجار بالمخدرات في بعض أقاليمنا ، ومن المهم أن يعتمد الاتحاد إجراءات ملائمة لمواجهة هذه الكارثة البالغة الخطورة بالنسبة لمجتمعاتنا.

7- واصلت المفوضية بذل جهودها الرامية إلى تعزيز الترابط القاري على ضوء النتائج القيمة التي أسفر عنها النقاش خلال المؤتمر المنعقد في فبراير 2009 حول موضوع "تطوير البنية التحتية" والإعلان المعتمد في هذاخصوص. الواقع أن هذا التوجه يؤكد مزيداً من وعي القادة الأفاريقين بأنه لا سبيل إلى تحقيق التكامل دون وجود التكامل المادي لوسائل النقل المتعدد الوسائط (الطرق ، السكك الحديدية، النقل الجوي

والنقل البحري والبنية التحتية للموانئ والمطارات) ومصادر الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية. وينتطرق هذا التقرير إلى الأنشطة التي تم الإضطلاع بها خلال الشهور الماضية بما فيها الاتصالات التي جرت مع جميع الأطراف الفاعلة والشركاء الإنمائيين بغية التقدم نحو تحقيق أعمال ملموسة هدفها التكامل المادي والخاص بالبنية التحتية لقارتنا.

8- وإدراكاً منها للدور الذي لا غنى عنه والذي تضطلع به في حماية بيئتنا والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية الكثيرة التي ترخر بها القارة، عكفت المفوضية على تنفيذ مقررات القمة الأخيرة المنعقدة في فبراير 2009 بخصوص التنمية المستدامة ولا سيما تلك المتعلقة بتغيير المناخ مما يسلط الضوء على ضرورة تحسين الموقف الأفريقي الموحد الذي يتعين الدفاع عنه في القمة العالمية المزمع عقدها في كوبنهاغن في ديسمبر 2009 ، فضلا عن المقتراحات المتعلقة بنظام تمثيل أفريقيا في هذا المنتدى الهام حتى تستطيع أن تتحدث بصوت واحد. ويعرض تقرير منفصل على مؤتمركم الحالي للنظر فيه وإصدار التعليمات المناسبة في هذا الشأن.

9- وفيما يخص الأزمة الاقتصادية والمالية، استمرت المفوضية، بالتنسيق مع كافة الدول الأعضاء والبنك الأفريقي للتنمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية فيبذل جهودها الرامية إلى تعزيز مصالح القارة في المشاورات الدولية ضمن مؤتمر مجموعة الـ 20 في لندن في إبريل 2009، كما أعدت بشكل فعال مساهمة ومشاركة مماثلة لأفريقيا في قمة مجموعة الثمانية القادمة المزمع عقدها في أوائل يوليو بإيطاليا والتي سوف تناقش الأزمة المالية باعتبارها واحداً من المواضيع الرئيسية إلى جانب تغير المناخ والسلم والأمن والحكم. وألاحظ مع بالغ التقدير المساهمات الهامة التي قدمها

مؤتمراً وزراء المالية والتجارة المنعقدان في يناير ومارس 2009 على التوالي، وهي المساهمات التي مكنت من إثراء الموقف الأفريقي الموحد بدرجة أكبر حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. كما أرحب بالإسهام الذي قدمه وزراء البيئة الأفريقيون المجتمعون ضمن مؤتمر وزراء البيئة الأفريقيين والذين انكبوا على دراسة الموقف الأفريقي الموحد تحضيراً لقمة كوبنهاجن في ديسمبر 2009 حول تغير المناخ.

10- لقد تم إيلاء اهتمام ملائم لمسألة إنشاء المؤسسات المالية الثلاث المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد وهي البنك الأفريقي للاستثمار والبنك المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي. وقد تحقق تقدم بالغ الأهمية بخصوص البنك الأفريقي للاستثمار الذي يتخد من طرابلس مقراً له والذي اعتمدت القمة الأخيرة البروتوكول المتعلق به، بينما يُنتظر تحقيق تقدم خلال الشهور القليلة المقبلة بالنسبة للمؤسستين الآخرين بفضل تعاون كل من نيجيريا والكاميرون.

11- وسعياً إلى تسهيل التكامل الإقليمي، قامت المفوضية، بالتعاون الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بمتابعة ملف برنامج الحد الأدنى للتكميل بغية إرساء دعائم آلية التقارب بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية على أساس مزاياها النسبية ومختلف الخبرات المتراكمة لكل من هذه المجموعات.

12- وفيما يتعلق بقطاع الزراعة، ينبغي الإشارة إلى أهمية قيام أفريقيا بزيادة قدراتها الإنتاجية والبدء في رفع مستوى إنتاج المواد الغذائية بغية الحد أكثر من الاعتماد على الواردات والمساعدات الغذائية. إن إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية يمكن اليوم فارتنا من التفكير في مواردنا الزراعية الضخمة والاستفادة منها بغية إبعاد شبح الأزمات الغذائية الدورية إلى الأبد. لقد قامت

المفوضية بكل عناء بإعداد موضوع القمة الحالية وهو: "الاستثمار في الزراعة من أجل النمو والتنمية" بغية تجميع كل البيانات المفيدة وتمكن قادتنا من مناقشة أفضل السبل لإنعاش الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي انطلاقاً من مكاسب البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. واغتنم هذه الفرصة لأهني بعض الدول الأعضاء التي قطعت شوطاً بعيداً في سبيل تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الذي حقق بالفعل نتائج طيبة بالنسبة لبعض هذه البلدان. وبالرغم من الجهود التي بذلت هنا وهناك، ينبغي بكل أسف أن نلاحظ أن القارة لا تزال هشة وغير قادرة على توفير الغذاء على نحو لائق لسكانها. ومن الأهمية بمكان تركيز أنشطتنا على النهوض بالزراعة من خلال المدخلات الزراعية ودعم الموارد البشرية بغية ضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي. وأنشد مرة أخرى كافة الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بإعداد خطط عمل كما هو متفق عليه في البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، اتخاذ التدابير الكفيلة بتبني كل الوسائل لتنمية وإصلاح زراعتنا المهددة ليس فقط بالتغييرات المناخية بل أيضاً بالواردات والمساعدات الغذائية التي لم تتم معالجتها في سياساتنا الرامية إلى التنمية الزراعية المستدامة.

13- حظيت أيضاً المفاوضات المتعددة الأطراف حول التجارة بكمال اهتمام المفوضية التي بادرت بتنفيذ أنشطة هامة لتعزيز موقف أفريقيا سواء على مستوى اتفاقيات الشراكة الاقتصادية أو على مستوى منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد ، اعتمد مؤتمر وزراء التجارة المنعقد في مارس 2009 إعلاناً هاماً، إعلان أديس أبابا حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. كما اعتمد في هذا الخصوص خطوطاً

إرشادية بشأن نموذج اتفاقية الشراكة الاقتصادية الذي يمكن أن تسترشد به جميع المناطق في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي.

14- استمرت المفوضية في بذل جهودها الرامية إلى تعزيز الشراكات القائمة مع بقية أنحاء العالم، استناداً إلى المقررات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر ومنها متابعة قمة أفريقيا الهند في إبريل 2008، والتحضير لقمة أفريقيا - أمريكا الجنوبية الثانية التي حددت مواعيدها الآن يومي 18 و 19 سبتمبر 2009 بكراسنودار، فنزويلا، وتعزيز التعاون الأفريقي العربي، والعلاقات بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وتوطيد علاقات تعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي، ومتابعة تنفيذ خطة عمل يوكوهاما التابعة لمؤتمر طوكيو الرابع لتربية أفريقيا وأخيراً المراجعة العامة للشراكات الإستراتيجية مع أفريقيا، التي ستقدم الدراسة بشأنها إلى الأجهزة المختصة خلال الشهور القادمة. كما قامت المفوضية بعملية استثارة الأفكار حول مكاتب تمثيل الاتحاد في الخارج. وقد تم الشروع في إجراء دراسة لتقدير البعثات الدبلوماسية الحالية والنظر في إمكانية إنشاء بعثات جديدة حسب الاحتياجات الملحوظة طبقاً للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن فريق مراجعة الاتحاد الأفريقي في عام 2007. وستقدم هذه الدراسة إلى الأجهزة المختصة في أقرب الآجال.

القيم المشتركة:

15- لقد كثفت المفوضية طوال الشهور الماضية جهودها الرامية إلى تعزيز الميثاق الأفريقي حول الديمقراطية والانتخابات والحكم من أجل الحصول على أكبر عدد ممكن من توقيع وتصديق الدول الأعضاء على هذه الإدارة الهامة التي لم تصدق عليها حتى اليوم إلا دولتان عضوان فقط ووقعت عليهما (27) سبع وعشرون دولة عضواً. وأنهز هذه الفرصة لأحدث جميع الدول الأعضاء على إيلاء الاهتمام

اللازم لهذا الميثاق الذي يندرج تماما في إطار القيم المشتركة بين شعوبنا. وفي نفس الوقت فإن المفوضية تود مع إشراك جميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والأطراف الفاعلة الأخرى وشركاء القارة ومنهم المجتمع المدني، على تعزيز بنية التدخلات في مجال الحكم الديمقراطي. ونريد أيضا في هذا الصدد أن نجري تفكيرا عميقا في مجال الحكم المحلي، كما يشهد بذلك الاجتماع المنعقد مؤخرا في ياوندي، الكاميرون، الذي أوصى من بين أمور أخرى، بالنظر في إمكانية إعداد ميثاق حول الحكم المحلي بهدف ترسيخ وتعزيز القيم المشتركة على مستوى المجتمعات القاعدية.

16- وثمة أنشطة هامة أخرى مرتكزة على دعامة "القيم المشتركة" تشمل القيام، في مايو 2009، بإطلاق اللجنة الاستشارية لمكافحة الفساد التابعة للاتحاد الإفريقي التي أنشأها المؤتمر في فبراير 2009؛ التحضير لاحتفال باليوم الإفريقي للخدمة المدنية؛ التفكير في التحديات المتصلة بالانتخابات الذي يتضمن المساهمة القيمة لهيئة الحكام المشار إليها سابقا في 23 يونيو.

17- تابعت المفوضية عن كثب العمليات الانتخابية في عدد من الدول الأعضاء خلال الفترة قيد النظر. وهي الانتخابات الرئاسية و/أو التشريعية في الجزائر وفي جنوب أفريقيا وملاوي التي أجريت في أبريل ومايو 2009 على التوالي. وتستعد المفوضية لمراقبة الانتخابات في غينيا بيساو التي ستجري في ظروف مثيرة للقلق نظرا لجو العنف والاغتيالات المستهدفة التي تميزت بها الأسابيع الأخيرة. وبحلول ديسمبر 2009، ستقوم 13 دولة عضوا بتنظيم انتخابات رئاسية و/أو تشريعية تتطلب اهتماماً كاملاً من جانب المفوضية التي سيطلب منها توفير المساعدة المعتادة لمراقبة ومتابعة الانتخابات.

18- لا يزال وضع احترام حقوق الإنسان في القارة يحظى باهتمام خاص من طرف المفوضية كما يتجلى في التقرير. وتتابع المفوضية كذلك عن كثب وضع الأزمات

في الإنسانية القارة. والتي لا تزال مدعوة لقلق كما تجتاح مناطق نزاعات مثل الصومال التي تشهد معاناة فظيعة لشعب وقع ضحية أعمال عنف لا يقبلها العقل على أيدي فصائل متعصبة خارجة عن القانون.

19- تعمل المفوضية على تنفيذ السياسات الخاصة بمسائل الجنسية والمعتمدة من قبل القمة الأخيرة للاتحاد، وذلك بتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة على جميع مستويات الاتحاد. كما أن تعزيز ثقافة هوية وتاريخ إفريقيا يشكل محوراً رئيسياً لعمل الاتحاد الإفريقي الذي يحرص في نفس الوقت على تعزيز قدرات مركز الدراسات اللغوية والتاريخية عن طريق التراث المنقول في نيامي والأكاديمية الإفريقية للغات في باماكو.

تعزيز مؤسسات الاتحاد:

20- ومن نافلة القول أن كل الأفكار الجيدة والبرامج المعروضة في هذا التقرير لا يمكن إنجازها ما لم تحظى بدعم وإشراف قويين من طرف مؤسسات معززة وآليات تنفيذ ملائمة. وفيما يتعلق بالمفوضية، نواصل التركيز على الحكم المحلي الرشيد من خلال إنشاء آليات وأدوات إدارة تضمن الشفافية والمساءلة، لاسيما في مجال إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة لها وتنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات العليا للاتحاد. وخلال اجتماعاتها الأسبوعية المنعقدة في كل يوم من أيام الثلاثاء، تقوم المفوضية بانتظام بتقييم مدى تنفيذ البرامج المقررة والأنشطة الأخرى التي يقوم بها الاتحاد وتُصدر التعليمات ذات الصلة لطريق المضي قدماً بالنسبة للهيئات الداخلية.

21- يسرني أن أعرض في هذا التقرير الوضع الراهن للأعمال التي يتم القيام بها في إطار تنفيذ توصيات فريق العمل الرفيع المستوى حول مراجعة الاتحاد التي أجازها المؤتمر عقب الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للمجلس التنفيذي المنعقدة في مايو 2008. وكما يتضح في التقرير، فقد تم تنفيذ عدد من المهام المسندة إلى

المفوضية. بينما لم يتسع تنفيذ مهام أخرى لعدم توفر الموارد. وأمل أن تتم تعبيتها في المستقبل القريب حتى يتسع تنفيذ جميع التوصيات ذات الصلة.

22- يرد في هذا التقرير بيان عن حالة تقدم مشروع بناء مجمع جديد للمؤتمرات والمكاتب من المقرر استكماله في 2011. كما أنه يبين وضع سداد المساهمات. وفي هذا الصدد، أشير إلى تراكم متأخرات المساهمات، والتحسن في، بما في ذلك دليل المشتريات الذي تم تنفيذه فعلاً ومشروع ميثاق المراجعة الذي سيحكم، بعد اعتماده من قبل الأجهزة المختصة، جميع أنشطة المراجعة على وجه أكثر فعالية وبحيث يكون ومعروف لدى الفاعلين على الميدان.

23- إن ملف إدماج برنامج النباد في هيأكل وعمليات الاتحاد الإفريقي يحظى بكمال الاهتمام كما يدل على ذلك التقرير المرحلي الذي أعدته المفوضية لهذا الغرض. وعلى الرغم من تسجيل من تأخر كبير في عملية التنفيذ بالموعد النهائي المحدد أصلاً، فإننا نأمل أن تبدأ العملية قريباً مقارنة بإدماج هيأكل وميزانية النباد في الاتحاد الإفريقي وأن يتم استكمالها أخيراً قبل نهاية 2009، تمشياً مع المقررات الصادرة عن المؤتمر خلال مختلف الدورات المنعقدة في السنوات الأخيرة. ونعتقد، من جانبنا، أن المفوضية تشكل يمكن البرامج من التطور لتنفيذ المهام المنوطة به على نحو فعال..

24- إن ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدور المتزايد الذي ينبغي أن تضطلع به في التعجيل بالتكامل الإقليمي والقاري لا يزال يستقطبان كل اهتمام المفوضية. وهي مصممة على العمل بالتعاون الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، لا سيما عن طريق المشاركة الفاعلة وذلك في قممها حتى يتسع لها أن قضي قدماً نحو إنجاز برنامج الحد الأدنى للتكامل كما هو مذكور أعلاه، وهذا الأمر سوف يمكننا من تقييم التقدم بانتظام نحو طريق التكامل.

ثانيا - السلم والأمن:

- 25 خلال الفترة قيد البحث، واصلت المفوضية جهودها فيما يتعلق بتعزيز السلم والأمن والاستقرار. وعلى وجه التحديد، ركزت جهود المفوضية على استكمال إنشاء الهندسة القارية للسلم والأمن ودعم جهود منع النزاعات وإدارتها وتسويتها ومتابعة تقرير برودي عن دعم عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي ومسائل ذات صلة أخرى.

أ) إنشاء الهندسة القارية للسلم والأمن:

- 26 كما يرد في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن لاتحاد الأفريقي، فإن الهندسة القارية للسلم والأمن تقوم على العناصر التالية: مجلس السلم والأمن الذي يعتبر الجهاز الرئيسي لصنع القرار وهيئة الحكماء والنظام القاري للإنذار المبكر والقوة الأفريقية الجاهزة والبروتوكول الخاص بالعلاقات بين الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها. وقد استمر إهراز تقدم واضح نحو تفعيل مختلف هذه العناصر.

1) هيئة الحكماء:

- 27 إن هيئة الحكماء التي تم إنشاؤها طبقاً للمادة 11 من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن وتقويضها لدعم جهود رئيس المفوضية وجهود مجلس السلم والأمن وخاصة فيما يتعلق بمنع النزاعات قد أصبحت سارية المفعول الآن. ويقدم تقرير شامل عن أنشطة الهيئة إلى المؤتمر.

2) النظام القاري للإنذار المبكر :

-28 واصلت المفوضية جهودها من أجل تنفيذ إطار تفعيل النظام القاري للإنذار المبكر كما أجازه المجلس التنفيذي في يناير 2007. وفي هذا الصدد، وبغية تعزيز قدرة النظام القاري للإنذار المبكر على جمع البيانات وتحليلها، استمرت المفوضية في تنفيذ الأدوات المتوفرة لديها بما فيها وحدة قياس المؤشرات وببوابة النظام القاري للإنذار المبكر وكذلك صياغة برمجيات النظام القاري للإنذار المبكر حسب الطلب. وتقوم المفوضية حالياً بعملية شراء المعدات الازمة لدعم البنية التحتية للنظام القاري للإنذار المبكر وكذلك ضمان ربط أنظمة الإنذار المبكر للآليات الإقليمية بغرفة الأوضاع لاتحاد الأفريقي من خلال VSAT. وأخيراً، وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع الآليات الإقليمية، عقدت المفوضية بالاشتراك مع مجموعة شرق أفريقيا الاجتماع ربع السنوي الفني الثالث مع هذه المؤسسات في أروشا، من 27 إلى 30 أبريل 2009.

3) القوة الأفريقية الجاهزة :

-29 من بين الأحداث المهمة خلال الفترة قيد البحث، انعقد الاجتماع السادس لرؤساء الأركان ورؤساء خدمات الأمن العام وكذلك الاجتماع الثالث لوزراء الدفاع والأمن في 14 و 15 مايو 2009 على التوالي. وقد أتاح هذان الاجتماعان الفرصة للتوضيح وضع التقدم المحرز نحو تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة وإقرار التدابير التي يجب اتخاذها من أجل تحقيق هذا الهدف في 2010 على الأكثر. ويقدم تقرير منفصل عن هذا الموضوع إلى المجلس التنفيذي.

٤) مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية:

- 30 خلال الفترة قيد البحث، استمر إحراز التقدم فيما يتعلق بتنفيذ مذكرة التفاهم حول التعاون في مجال السلم والأمن بين الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها والتي تم توقيعها في أديس أبابا، إثيوبيا، في 28 يناير 2008. ويتمثل الهدف الرئيسي من مذكرة التفاهم في تقوية الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية من أجل تعزيز وحفظ السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا وتسهيل التشغيل والأداء الفعال للهندسة الأفريقية للسلم والأمن.
- 31 واصلت المفوضية عملها على نحو وثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، وقد قام خمس منها وهي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومجموعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، بتعيين موظفي اتصال سلموا مهام مناصبهم في أديس أبابا. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع الأول لكتاب المسؤولين حول تنفيذ مذكرة التفاهم في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 8 و 9 يوليو 2009.

ب) وضع تنفيذ البرنامج الحدودي للاتحاد الأفريقي:

- 32 في يناير الماضي، أبلغ المجلس التنفيذي بالتدابير الأولية التي اتخذتها المفوضية لتنفيذ الإعلان حول البرنامج الحدودي للاتحاد الأفريقي وطرق تنفيذه كما اعتمدها مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن المسائل المتعلقة بالحدود، المنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، في 7 يونيو 2007. ويقوم الإعلان على ثلاثة محاور: تحديد وترسيم الحدود الأفريقية في البلدان التي لم يتم فيها ذلك بعد، تعزيز التعاون عبر الحدود وخاصة فيما يتعلق بالمبادرات المحلية وتعزيز القدرات وتعبئة الموارد. ومن جانبه، رحب المجلس التنفيذي في المقرر الذي اعتمد حول هذه المسألة بالتقدم

المحرز في تنفيذ البرنامج الحدودي للاتحاد الأفريقي وشجع المفوضية على مواصلة جهودها في هذا الصدد. ودعا المجلس الدول الأعضاء إلى اتخاذ كافة الترتيبات الازمة ل القيام بأدوارها على نحو كامل في تنفيذ هذا البرنامج.

-33 من نتائج هذا المقرر، قامت المفوضية بمواصلة سلسلة من ورش العمل الإقليمية التي بدأتها في العام الماضي بغية ترويج البرنامج الحدودي للاتحاد الأفريقي وتسهيل صياغة خطط العمل الإقليمية. وعليه، تم تنظيم ورثتي عمل إقليميتين في واجادوجو، بوركينا فاسو، بخصوص غرب أفريقيا، يومي 23 و 24 أبريل 2009، وفي ليبرفيل، الجابون، بخصوص وسط أفريقيا، من 21 إلى 23 مايو 2009. وقد أتاحت هاتان الورشتان الفرصة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الحدودي للاتحاد الأفريقي. وخلالهما تمت مناشدة الدول الأعضاء في الإقليمين التي لم ترسل بعد إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي الاستبيانات التي كان من المفترض أن تستوفيها حول الوضع على حدودها، أن تعجل بالقيام بذلك قبل نهاية سنة 2009. فإن المعلومات التي يتم توفيرها في هذا الإطار سوف تساعد المفوضية على التعرف بطريقة شاملة على الوضع في الحدود الأفريقية من حيث تحديدها وترسيمها. وعلى هذا الأساس، سوف تعمل المفوضية على تعبئة الموارد المالية والفنية المطلوبة.

-34 استمرت المفوضية في متابعة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء عن كثب بهدف الانتهاء من عمليات تحديد وترسيم حدودها مع عرض مساعدتها عند اللزوم بما يشمل تبادل الخبرات مع البلدان التي شهدت أوضاعاً مماثلة. وتتوى المفوضية أن تقوم خلال الأشهر المقبلة بتكييف أنشطتها في هذا المجال. وفي غضون ذلك، فإني أحي الدول الأعضاء على إجراء مفاوضات ومتابعتها بشأن كافة المشاكل المتعلقة بتحديد وترسيم حدودها من أجل التوصل إلى حلول مناسبة لهذه المشاكل.

-35 استمر بذل الجهود من أجل تعبئة الموارد وإقامة الشراكات بغية تنفيذ البرنامج الحدودي للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الألمانية

- عن طريق وكالة التعاون الألماني - لا تزال تعتبر المانحة الرئيسية لهذا البرنامج. وقد جددت دعمها المالي لتنفيذ البرنامج الحدودي للاتحاد الأفريقي. ولهذا الغرض، تقدم ألمانيا دعماً مالياً وفنياً مباشرةً إلى بعض الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحديد وترسيم حدودها وكذلك للتعاون عبر الحدود. وبالنظر إلى حجم الأنشطة التي يجب الاضطلاع بها، تعمل المفوضية على تعبئة شركاء آخرين.

- 36 خلال الأشهر القادمة، سوف تقوم المفوضية بتنظيم ورشة العمل الإقليمية الأخيرة حول تنفيذ البرنامج الحدودي للاتحاد الأفريقي في الجنوب الأفريقي. وعلاوة على ذلك، من المتوقع الاضطلاع بأنشطة عديدة أخرى وخاصة تنظيم عملية تبادل التجارب فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية وصياغة وثيقة قانونية حول التعاون عبر الحدود من خلال اجتماع للخبراء يعقد في تونس، في أكتوبر 2009، وعقد المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن المسائل المتعلقة بالحدود في القاهرة، جمهورية مصر العربية، في نوفمبر 2009.

ج) تطور الأوضاع ميدانيا:

- 37 سادت مسألة التغييرات غير الدستورية للحكومات خلال الفترة قيد البحث. بعد الانقلابات التي حدثت في موريتانيا في 6 أغسطس وغينيا في 23 ديسمبر 2008، ثم في مدغشقر حيث شهدت تغييراً غير دستوري في الحكومة، بينما تم اغتيال جوا برناردو فييرا، رئيس غينيا بيساو، في بداية هذا الشهر نفسه. وقد أدت هذه التطورات إلى تعزيز القلق الذي أعربت عنه الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد حول عودة الانقلابات والتراجع السياسي الخطير بالنسبة لعملية إقرار الديمقراطية التي تشهدتها القارة منذ أوائل التسعينيات. في هذا السياق وتنفيذاً للمقرر الصادر عن القمة، قامت المفوضية بإعداد تقرير مؤقت عن مسألة التغييرات غير الدستورية للحكومات.

واستنادا إلى ما سوف يقوم به رؤساء الدول والحكومات من تبادل للآراء، سوف تثري المفوضية وثيقتها حتى يتمنى لها تقديم توصيات أكثر شمولية في يناير 2010.

-38 منذ الدورة الأخيرة للمجلس، حدثت تطورات مشجعة فيما يتعلق بتعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة. وفي الوقت نفسه، لا تزال أوضاع عديدة أخرى تتير القلق. ومن الواضح، أنه يتمنى بذل المزيد من الجهد للتغلب على الصعوبات وتعزيز التقدم المحرز نحو تحقيق السلام.

1) جزر القمر:

-39 تميزت الفترة قيد البحث بمواصلة بذل الجهد الرامي إلى تعزيز التقدم المحرز في تدعيم الاستقرار والمصالحة في جزر القمر. ومن الجدير بالذكر، أن مجلس السلم والأمن، قد اتفق في مختلف ما اتخذه من مقررات بشأن الوضع في جزر القمر، على ضرورة إيجاد حلول فعالة للمشاكل المتعلقة بالخلل الوظيفي الذي لحق بالمؤسسات القائمة وتوزيع الاختصاصات بين الهيئات التنفيذية للاتحاد والجزر المستقلة والحكم الرشيد، بعد استعادة جزيرة أنجوان المستقلة سلطة الدولة وهو ما تحقق بفضل عملية "الديمقراطية في جزر القمر" في 25 مارس 2008.

-40 في هذا الإطار، توجه مبعوثي الخاص في جزر القمر، فرانسيسكو ماديرا، إلى الأرخبيل أربع مرات خلال الفترة من يناير إلى أبريل 2009. وأنشاء هذه الزيارات النقى بممثلي مختلف الكيانات القمرية وكذلك الاتحاد والجزر المستقلة كما التقى بممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والأعيان من أجل التوصل إلى أكبر قدر ممكن من التوافق حول مشروع الإصلاح المؤسسي الذي قدمه الرئيس أحمد عبد الله محمد سامبي، من خلال المناقشات فيما بين الأطراف القمرية التي تشارك فيها كافة الأطراف المعنية.

-41 بصورة عامة يعزز مشروع المراجعة الدستورية الذي اقررته رئاسة الاتحاد سلطة الدولة مع الحفاظ على المبدأين الأساسيين لدستور 2001 والمتعلقين باستقلال الجزر والتعاقب على الرئاسة. ويتحدث النص الدستوري الجديد العديد من التعديلات المهمة وخاصة حول وضع رؤساء السلطات التنفيذية للجزر المستقلة الذين يطلق عليهم لقب المحافظين المنتخبين في الانتخابات العامة بدلاً من رؤساء ويساعدهم ديوان مكون من 5 أو 6 مفوضين بدلاً من الوزراء. ويقضي النص بتمديد يترواح بين 4 و 5 سنوات لتفويض رئيس الاتحاد ومحافظي الجزر المستقلة. ويخول مؤقتاً لمجالس النواب المقبلة للاتحاد والجزر المستقلة المجتمعين في مؤتمرهم السلطة الدستورية لتحديد الجدول الزمني للانتخابات بالنسبة للرؤساء التنفيذيين للاتحاد والجزر حتى يتتسنى حل المسألة الشائكة المتعلقة بمواعيده التفويضات. وقد أوضح النص مجالات التدخل الخاصة بكل كيان من الكيانات القمرية. ويعدل أخيراً كما يرد أدناه توزيع المقاعد الثلاثة والثلاثين في الجمعية الوطنية: 24 من المنتخبين للاتحاد و 9 ممثليين للجزر، 3 لكل جزيرة مستقلة بدلاً من 18 من النواب الممثلين للاتحاد و 15 من النواب الممثلين للجزر المستقلة.

-42 على ضوء ذلك، جرت مناقشات بين الأطراف القمرية من 3 إلى 7 مارس 2009 بموروني بمساعدة خبير بالمفوضية، شاركت فيها كافة الكيانات القمرية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه أمكن استئناف الحوار القمري عقب إلغاء المرسوم الرئاسي الذي يحدد، من جانب واحد، تنظيم الاستفتاء في 22 مارس 2009. وشكل هذا التأجيل المطلب الرئيسي للمعارضة القمرية التي اتهمت الرئيس سامبي بتنفيذ برنامج إصلاحات مؤسسية دون إجراء مشاورات حقيقة مع السلطات التنفيذية التابعة للجزر.

-43 وتوالى الأعمال من خلال عقد عدة لقاءات بين الرئيس سامبي والرؤساء التنفيذيين للجزر المتمتعة بالحكم الذاتي خلال شهري مارس وأبريل 2009 حيث

أفضت هذه اللقاءات بين الأطراف القمرية إلى اتفاق مبدئي حول المسائل المتعلقة بسير المؤسسات والحكم الرشيد الإداري والاقتصادي. غير أن هذه المحادثات تعثر فيما يتعلق بترشيد المؤسسات المنبثقة عن دستور سنة 2001 وبشكل أخص حول مسألة مواعنة مدة الولاية وانتخاب رئيس الاتحاد ورؤساء الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي. فبعدما اعتبر الرئيس سامي أنه يجب مواعنة مدة الولاية الرئيسية اعتبارا من 2011، ممدا وبالتالي ولايته الرئيسية الخاصة الممتدة على أربع سنوات، بسنة واحدة، اقترح أن يتم تعديل الانتخابات سنة 2010 شريطة أن يوافق الرؤساء التنفيذيين للجزر كذلك على تخفيض مدة ولايتهم التي ستنتهي سنة 2012 بالنسبة لنجازيجا وموهيلي وسنة 2013 بالنسبة لأنجوان. ومع أن المعارضة تعرف بضرورة إحداث تعديلات في الدستور الصادر سنة 2001 ومواعنة الانتخابات وكذلك فترات الولاية الرئيسية فإنها تعتبر أنه لا يمكن توقيع إجراء تعديل دستوري إلا عند نهاية الفترات الحالية وباحترام الرئاسة بالتناوب للاتحاد التي ستتوالها جزيرة موهيلي المتمتعة بالحكم الذاتي سنة 2010. ومن جهة أخرى نشب خلافات بين رؤساء الهيئات التنفيذية التابعة للجزر حيث قبل رئيسا جزيرتي نجازيجا وموهيلي المتمتعتين بالحكم الذاتي بتخفيض مدة ولايتهما بينما تمسكت أنجوان بقرارها في إتمام مدة ولايتها التي ستنتهي سنة 2013.

- 44 وأمام هذه المشاكل، قرر رئيس الاتحاد إجراء استفتاء رغم التهديدات بالمقاطعة وأعمال التخويف. وفي هذا الصدد، تم في 17 مايو 2009 إجراء استفتاء حول تعديل دستور 23 ديسمبر 2001 وذلك دون تسجيل أي حدث يذكر. وسجلت النتائج النهائية التي أكد عليها المجلس الدستوري في 19 مايو 2009، نجاحا كبيرا بالنسبة للمصوتين بـ"نعم" بنسبة 93,90 في المائة من الأصوات المعتبر عنها مقابل 6,09 بالمائة بالنسبة لمؤيدي "لا" ونسبة مشاركة انتخابية بـ 51,76 في المائة.

-45 ويتquin حاليا على السلطات القمرية أن تواجه التحدى الكبير للانتخابات القادمة للجمعية الوطنية للهيئات التشريعية الثلاث للجزر التي انتهت مدة ولايتها. ومن المتوقع أن تتم هذه الانتخابات التي تطلب الحكومة القمرية بشأنها دعما فنيا ومساعدة مالية، في شهر أغسطس 2009. وأخيرا فإنني أشجع جميع الأطراف القمرية على الالتزام بمسعى توافقي قصد تنفيذ الإصلاحات المؤسسة المعتمدة.

2) مدغشقر :

-46 وخلال الدورة العادية الأخيرة، كنت قد استرعيت اهتمام المجلس حول الوضع في مدغشقر المتميز آنذاك بسلسلة من الأحداث بين رئيس بلدية العاصمة، أندريه راجولينا، والرئيس مارك رفالومانانا. وقد بلغت الأزمة ذروتها في 17 مارس 2009 عندما قدم رئيس جمهورية مدغشقر، تحت ضغط من المعارضة المدنية والعسكرية، استقالته من منصبه حيث سلم الحكم لمجلس المديرين العسكريين الذي سلمها بدوره إلى أندريه راجولينا. وقد قمت بنشر عدة بيانات صحفية حيث أكدت من خلالها على وجه الخصوص على اهتمامي الشديد بالوضع السائد والمخاطر التي قد تترجم عنه والتي من شأنها أن تؤثر على استقرار البلاد وكذلك ضرورة العودة السريعة للنظام الدستوري وذلك من خلال مسار توافقي تشتراك فيه جميع العناصر الفاعلة السياسية لمدغشقر وقائم على احترام الإجراءات ذات الصلة لدستور مدغشقر.

-47 كما قمت، منذ شهر فبراير 2009، بإيفاد مبعوثين إلى الجزيرة الكبرى، وذلك من أجل إجراء مناقشات مع العناصر الفاعلة المعنية حول كيفيات العودة السريعة والتوافقية للنظام الدستوري. وبهذا الشأن قمت على التوالي بإرسال السيد أمara إيسبي إلى مدغشقر الذي شغل منصب وزير خارجية كوت ديفوار ورئيس مؤقت لمفوضية الإتحاد الإفريقي من 2001 إلى 2003 والسفير رمضان لعمامرة، مفوض الإتحاد

الإفريقي للسلم والأمن وكذلك السيد أبلاسي ودراودو الذي تولى منصب وزير الخارجية في بوركينا فاسو وهو حالياً مبعوثي الخاص بمدغشقر.

- 48 من جانبه، عقد مجلس السلم والأمن اجتماعات عديدة حول الوضع في مدغشقر. وفي البيان الصادر عن اجتماعه 181 المنعقد في أديس أبابا في 20 مارس 2009، لاحظ مجلس السلم والأمن أنه، عقب استقالة الرئيس مارك رفالومانا، التي جاءت إثر ضغوط من المعارضة المدنية والجيش، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، تم نقل السلطة في انتهاك سافر للأحكام ذات الصلة لدستور مدغشقر وأن القرارات اللاحقة بتولية أنديري راجولينا مهام رئيس الجمهورية تشكل تغييراً غير دستوري للحكومة. وقد أدان المجلس بشدة هذا التغيير غير الدستوري.

- 49 قرر مجلس السلم والأمن، وفقاً لإعلان لومي والقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، تعليق مشاركة مدغشقر في أنشطة الاتحاد الإفريقي حتى عودة النظام الدستوري إلى البلد، وزيادة على ذلك، أكد تصميمه على فرض جميع إجراءات المقررة لهذا الغرض، بما فيها عقوبات ضد القائمين بالتغيير غير الدستوري وجميع الذين يساهمون في استمرار عدم الشرعية. كما طلب مجلس السلم والأمن من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ومن المجتمع الدولي برمتها أن ترفض هذا التغيير رفضاً قاطعاً وأن تتمتع عن جميع الأعمال التي من شأنها أن توطد النظام غير القانوني القائم في مدغشقر. وأخيراً، طلب مني مجلس السلم والأمن العمل على نحو وثيق مع مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي وجميع شركاء الاتحاد الإفريقي للمساعدة على الإعادة السريعة للنظام الدستوري واتخاذ جميع المبادرات التي أراها ضرورية لهذا الغرض.

- 50 في إطار متابعة هذا المقرر، ومن أجل تنسيق عمل المجتمع الدولي على وجه أكثر فعالية، شكلتُ، تحت رعاية الاتحاد الإفريقي، فريق اتصال دولياً حول مدغشقر. وقد انعقد الاجتماع الافتتاحي للفريق المذكور في أديس أبابا في 30 أبريل 2009.

وضم هذا الاجتماع، إلى جانب الاتحاد الإفريقي، البلدان والمنظمات التالية: البلدان الخمسة الدائمة العضوية والبلدان الإفريقية الأعضاء في مجلس الأمن، ولجنة المحيط الهندي، ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي والسوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي، الأمم المتحدة، المنظمة الدولية لفرانكوفونية والاتحاد الأوروبي. كما تم تمثيل كل من الجماهيرية العظمى بصفتها بلدا يتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الإفريقي، وبوروندي باسم مجلس السلم والأمن.

- 51 أدان المشاركون بشدة التغيير غير الدستوري الذي وقع في مدغشقر وطلبوa من أعضاء المجتمع الدولي الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد في تعقيد الجهود الرامية إلى إعادة النظام الدستوري في مدغشقر. وأكد كل منهم استعداد منظمته أو بلده لمواكبة عملية العودة إلى النظام الدستوري، تحت رعاية الاتحاد الإفريقي، بناء على الأهداف والمبادئ التالية: جدول زمني محدد بغية إجراء انتخابات حرة، صحيحة وشفافة، يشارك فيها جميع الأطراف المعنية، تحت إشراف جهاز انتخابي محايدين؛ مساهمة جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في البلد، بمن فيهم الرئيس مارك رفالومانا، وكذلك باقي الشخصيات الوطنية، في البحث عن حل؛ تعزيز توافق في الآراء بين الأطراف الملجاشية المعنية؛ واحترام الدستور الملجاشي، وكذلك صكوك الاتحاد الإفريقي ذات الصلة والالتزامات الدولية التي قطعتها مدغشقر على نفسها. في هذا الإطار، تم الاتفاق على أن يقوم مبعوثي الخاص، بتعاون وثيق مع ممثل المجتمع الدولي في أنتananarivo، بالاتصال مع جميع الأطراف الملجاشية لاتفاق معها على الطرق والوسائل الكفيلة بالعودة السريعة إلى النظام الدستوري.

- 52 تمشيا مع هذا المقرر، قام مبعوثي، منذ 13 مارس 2009، بتعاون وثيق مع المبعوثين الخاصين لمجموعة تنمية الجنوب الإفريقي والأمم المتحدة والمنظمة الدولية لفرانكوفونية، باستئناف جهود الوساطة في الأزمة. والمفاوضات بين التيارات السياسية الأربع، المشكلة حول الرئيسين السابقين ألبرت زافي وديجر راتسراكا،

والرئيس مارك رافالومانانا، والسيد آندي راجولينا، تركزت على مبادئ اتفاقية سياسية شاملة ترمي إلى ضمان فترة انتقالية محايدة، سلمية وتوافقية. وبناء على هذا الأساس، أعد فريق الوساطة الدولي مشروع ميثاق انتقالي قدمه فعلا، للبحث، إلى أعضاء التيارات السياسية الأربع. لكن يظل عدد من الصعوبات قائمة، غير أنه يتعين التغلب عليها؛ مما يستدعي مزيداً من التعبئة لمساعدة مدغشقر على العودة إلى الشرعية.

- 53 من جهة أخرى، في إطار متابعة المقرر المذكور لفريق الاتصال الدولي حول مدغشقر، يوجد حالياً في أنتananarivo فرع من هذا الفريق جاهز للعمل. وقد عقد فعلاً ثلاثة اجتماعات تحت رئاسة مبعوثي الخاص لمدغشقر.

(3) الصومال:

- 54 خلال الفترة قيد البحث، وعلى الرغم من جهود الرئيس الشيف الشيخ الشيخ أحمد وحكومته لإشراك بعض ذوي النفوذ من زعماء الفصائل، والشيوخ والقادة الدينيين لتوسيع قاعدة الدعم داخلياً بغية إحلال الاستقرار في البلاد، لا تزال ثمة محاولات لا تتوانى من قبل العناصر المناهضة للسلام لتحويل العملية السياسية في الصومال عن مسارها. وابتداءً من أوائل مايو 2009، هددت هجمات المتمردين المتزايدة على العاصمة بعكس الإنجازات الهمة التي أحرزها الرئيس وحكومته منذ انتقالهما إلى مقديشو في يناير 2009.

- 55 غير أنه، بفضل حسن النوايا والدعم المتواصلين اللذين يبديهما المجتمع الدولي نحو الصومال، حكومة وشعباً، ظلت عملية سلام جيبوتي على مسارها على وجه العموم. في هذا الصدد، يعتبر أن أهم تطور طرأ هو مؤتمر التعهدات حول الصومال المنعقد في بروكسل، بلجيكا، يومي 22 و23 أبريل 2009، الذي نتجت عنه تعهدات

بقيمة 213 مليون دولار، هذا بالإضافة إلى خدمات عينية وغير عينية تم التعهد بها دعماً لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال ومؤسسات القطاع الأمني الصومالي. وقد عقد المؤتمر باستضافة الاتحاد الأوروبي وبالرئاسة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، واشتركتُ فيه شخصياً. كما حضره ممثلو ستين بلداً ومنظمة إقليمية، بمن فيهم الرئيس الشيخ الشريف الشيخ أحمد والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

- 56 في 18 مايو 2009، اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة بياناً رئاسياً أكد فيه دعمه للميثاق الاتحادي الانتقالي باعتباره السلطة الشرعية في الصومال وأدان تجدد القتال من قبل "الشباب" ومتطرفين آخرين. وأعرب مجلس الأمن عن انشغاله إزاء الأخبار التي تفيد بأن إرتريا أمدت معارضي الميثاق بأسلحة، مما يشكل خرقاً للحظر على الأسلحة، ودعا فريق رصد الأمم المتحدة للصومال إلى التحقيق في المسألة. وفي قراره 1872 (2009) المعتمد في 26 مايو 2009، دعا مجلس الأمن الأطراف الصومالية إلى دعم اتفاقية جيبوتي.

- 57 في 20 مايو 2009، عقد مجلس وزراء الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد) الدورة الاستثنائية الثالثة والثلاثين في أبيس أببا، لمناقشة الأوضاع في الصومال. عبر المجلس عن عميق قلقه من العنف الموجه ضد الصومال، مقرأ بأن المهاجمين يستغلون حدود البلاد المفتوحة للتسلل منها، دعا مجلس الأمن الدولي لفرض حظر على الطيران فوق المجال الجوي الصومالي، وكذلك فرض حصار على الموانئ البحرية - ميركا وكيسمايو - باستثناء الأغراض الإنسانية. وشجب الاجتماع أيضاً كل الأفراد والبلدان، خاصة حكومة "إرتريا" ومن يمولونها، والذين يواصلون تحريض وتدريب وتمويل وإمداد العناصر الإجرامية في الصومال، ودعا مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على حكومة "إرتريا".

- 58 استعرض مجلس السلم والأمن في اجتماعه 190 الذي انعقد في 22 مايو 2009، الوضع في الصومال في ضوء ما خلص إليه اجتماع مجلس وزراء الإيجاد.

أقر مجلس السلم والأمن بيان الإيجاد الخاتمي وطلب من مجلس الأمن الدولي فرض حظر على الطيران فوق المجال الجوي الصومالي وفرض حصار على الموانئ البحرية الصومالية. فضلاً عن ذلك، طلب مجلس السلم والأمن فرض عقوبات على جميع الأفراد والعناصر الأجنبية التي توفر الدعم للمجموعات المسلحة المتورطة في أنشطة زعزعة استقرار الصومال والهجمات التي تشن ضد الحكومة الفيدرالية الانتقالية والمدنيين وبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. كما ناشد مجلس السلم والأمن أيضاً جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي توفير كافة أشكال الدعم المطلوبة علي وجه السرعة، بما في ذلك المساعدة العسكرية للحكومة الفيدرالية الانتقالية، لمساعدة الحكومة في القضاء على العناصر المسلحة التي تشن الهجمات ضدها.

-59 أصدرت مجموعة الاتصال الدولية حول الصومال، التي اجتمعت في روما في الفترة 9-10 يونيو، بياناً يدعم قرارات الإيجاد ومجلس السلم والأمن. كما عبرت مجموعة الاتصال أيضاً عن دعمها لحكومة الرئيس شريف أحمد وعبرت عن تقديرها للدور الهام الذي تلعبه كل من بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقواتها. كما طلبت مجموعة الاتصال أيضاً من أعضاء المجتمع الدولي الذين التزموا بتعهدات في بروكسل توفيرها بأقصى ما يمكن.

-60 وخلال الفترة قيد البحث، تابعت الحكومة الفيدرالية الانتقالية جهودها لتعزيز قدراتها. وسجلت الحكومة الفيدرالية الانتقالية والبرلمان الفيدرالي الانتقالي تقدماً ملحوظاً في إعادة بناء مؤسسات الدولة الفاعلة في مقديشو والأقاليم الأخرى التي تحت سيطرتها. وعقدت الحكومة اجتماعات منتظمة وأعادت وضع آليات بجمع الإيرادات ووقعت اتفاقيات تجارية وتعاونية مع الدول المجاورة والصديقة، كما أنشأت هيئة مكافحة الفساد وبدأت العمل في إعادة تنظيم قواتها الأمنية. وفي إبريل 2009، صادقت الحكومة على ميزانية لفترة ثلاثة أشهر في المجالات ذات الأولوية. وفي

نفس هذا الشهر صادق 343 من أعضاء البرلمان الفيدرالي الانتقالي، الموجودين في "مقديشو"، على تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع أنحاء الصومال، وقد حصل هذا التوجه علي الدعم المحلي لأن ذلك من أهم مطالب مجموعات المعارضة. وفي 13 مايو 2009، وقع شيخ شريف أحمد مرسوما بتنكين الشريعة الإسلامية في الصومال ووعد بتعيين الخبراء للمواعدة بين الميثاق الفدرالي الانتقالي وتطبيق الشريعة الإسلامية.

- 61 - ويذكر أن الوضع الأمني في الصومال ومقديشو علي وجه الخصوص، لا يزال قابلا للانفجار. فقد شهدت بداية شهر مايو هجمات غير مسبوقة من حركة الشباب والحزب الإسلامي والتي استهدفت بصورة رئيسية الحكومة الفيدرالية الانتقالية مع قصف متقطع لموقع بعثة الاتحاد الإفريقي في مقديشو. ورغم تصميم المتمردين علي الإطاحة بالحكومة الفيدرالية الانتقالية، هناك ما يدل علي أن كلا من حركة الشباب والحزب الإسلامي متورطون في نزاعات داخلية، أدت إلي انضمام نسبة كبيرة منهم للحكومة الفيدرالية الانتقالية ومن ثم إلي انقسامات حدثت في هذه المجموعات المسلحة. هناك عدد كبير من المقاتلين الأجانب، الذين يسمون أنفسهم بالمجاهدين، متورطين في دورة العنف الحالية، وفي معظم الحالات يقودون الهجمات في مقديشو والأقاليم الأخرى.

- 62 - أدي ارتفاع وتيرة أنشطة المقاتلين الأخيرة والصدامات التي نجمت عنها بين المقاتلين والقوات الحكومية، إلي وقوع حالات قتل وجرح كثيفة بين المدنيين وإلي موجات نزوح كبيرة من المواطنين. فقد نزح حوالي 60.000 فرد من مقديشو إلي موقع أخرى متفرقة حتى 25 مايو 2009. وواصل العاملون في المجال الإنساني توفير المساعدات الضرورية في ظل ظروف مهددة للحياة بصورة متزايدة. وقد فاقم من الوضع الإنساني ظروف الجفاف التي تعم البلاد.

-63 تتألف قوة بعثة الإتحاد الأفريقي العسكرية في الصومال من 4.274 جنديا، تتألف من 3 كتائب من قوات الدفاع الأوغندية ومن بوروندي. ولا تزال هذه البعثة ناقصة 4 كتائب من القوة المكلفة والتي بلغت 9 كتائب مشاة. وتتضمن قوة شرطة بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال حاليا فريق قيادة يتتألف من ستة ضباط و89 من مدربي الشرطة والمستشارين والمعلمين والذين يتوقع أن ينتشروا في مقديشو في غضون الأسابيع القادمة للبدء في المهمة الضرورية والتي تتمثل في تدريب 10.000 شرطي وهي قوة الشرطة الصومالية الكلية وفقا لاتفاقية جيبوتي.

-64 وفيما يخص الجهد المبذولة لتدريب الجنود، تتقاوض المفوضية حاليا مع الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي والشركاء لضمان النشر السريع لكتيبة واحدة من كل من سيراليون وملاوي. وفي هذه الأثناء، تجري خطوات نشر الكتيبة البوروندية الثالثة، وكذلك لبدء عمليات إعادة تمركز قيادة بعثة الإتحاد الأفريقي المدنية في الصومال من نيروبي إلى مقديشو.

-65 طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره 1863 (2009) من الأمين العام تقديم تقييمه قبيل اتخاذ قرار لإنشاء عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال وكقوة متابعة لبعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال. أشار الأمين العام في تقريره لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 16 إبريل 2009، انه بينما يجب أن يظل هدف الأمم المتحدة هو نشر قوات حفظ سلام متعددة الأبعاد تابعة للأمم المتحدة، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب في الواقع استيفاء شروط معينة. وأوصي من ثم بإتباع نهج إضافي. وفي هذه الأثناء، طلب مجلس الأمن الدولي من الإتحاد الأفريقي أن يساعد على استمرار وتعزيز نشر بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال. ورحب بجهود البعثة الرامية إلى حماية المناطق الإستراتيجية في مقديشو وشجعها للاستمرار في مساعدة الحكومة الفيدرالية الانتقالية لتأسيس المؤسسات الأمنية الصومالية.

-66 وفقا للقرار 1863 (2009)، أشار الأمين العام في خطابه الموجه لمجلس الأمن الدولي، بتاريخ 30 يناير 2009، إلى تفاصيل الدعم الذي يجب توفيره لبعثة الإتحاد الإفريقي في الصومال وأن يتم تمويلها من مساهمات الأمم المتحدة المقدرة، مقارنة بالدعم اللوجستي ودعم المعدات وخدمات البعثة التي توفر عادة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بنفس الحجم والدعم المالي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من خلال صندوق التمكيني. ويُسرني أن أبلغ المجلس أن الجمعية العامة وافقت في 7 أبريل 2007 على المرحلة الأولى من حزمة الدعم اللوجستي للأمم المتحدة لبعثة الإتحاد الإفريقي في الصومال بمبلغ 71.6 مليون دولار أمريكي وأود أيضاً أن أبلغ المجلس بأن المفوضية وأمانة الأمم المتحدة يعلنان لصوغ "مذكرة تفاهم" في شكلها النهائي تحدد طرائق تنفيذ حزمة الدعم.

-67 أحرز تقدم كبير في العملية السياسية خلال الأشهر الماضية. وتبذل حكومة الرئيس الشيخ شريف احمد جهوداً مطردةً لتوسيع العملية السياسية وتعزيز المكتسبات التي تحققت نحو المصالحة. وفي هذا الصدد، أدعو كافة الشركاء الصوماليين لإبداء روح المفاوضات التوافقية والالتزام بتحقيق السلام والأمن والمصالحة في بلادهم. وفي نفس الوقت، فإن الحكومة الفدرالية الانتقالية لا تزال تواجه تحديات كبيرة تتراوح بين الهجمات المستمرة التي تشنها المجموعات المسلحة مقارنة بالقدرات المؤسسية الضعيفة للدولة والقيود المالية الخطيرة. وبناءً على هذه الخلفية، هناك حاجة ماسة لعدم تضخيم أهمية الدعم الدولي المستمر.

4) العلاقات بين جيبوتي وإرتريا:

-68 يذكر المجلس أن مجلس الأمن الدولي في 14 يناير 2009، اعتمد القرار (2009)1862، والذي حث فيه كلاً من إرتريا وجيبوتي على حل النزاع الحدودي

بينهما بالطرق السلمية. وفي نفس الوقت، لاحظ مجلس الأمن الدولي أن جيبوتي سحب قواتها إلى حيث كانت قبل الوضع الراهن، طلب، من بين أمور أخرى، أن تسحب إريتريا قواتها وكافة معداتها إلى حيث كانت قبل الوضع الراهن في وقت لا يتجاوز خمسة أسابيع من اعتماد القرار، وأن تعرف بنزاعها الحدودي مع جيبوتي وأن تتخبط بفاعلية في الحوار وبذل الجهود الدبلوماسية للتوصيل لحل له.

- 69 أشار الأمين العام في خطاب له موجه لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 30 مارس 2009، إلى أنه ليس لديه معلومات أن إريتريا قد استجابت للمطالب المضمنة في القرار 1862. كما أشار أيضاً إلى أن إريتريا مستمرة في الإصرار على أنها لم تحتل أي أرض تابعة لجيبوتي ولا يمكنها أن تقبل مطالب القرار بسحب قواتها من أراضي تابعة لها.

5) السودان:

• تنفيذ اتفاقية السلام الشامل:

- 70 خلال الفترة قيد البحث، واصلت المفوضية رصدها الوثيق ودعمها لعملية تنفيذ اتفاقية السلام الشامل. بالرغم من التحديات التي تواجه العملية، ظل الطرفان السودانيان يدعمان التزامهما بثبات من أجل كفالة إنجاح تنفيذ الاتفاقية. في بناء احتفل المواطنون السودانيون بمدينة ملکال، جنوب السودان بالذكرى السنوية الرابعة لاتفاقية السلام الشامل. وقد حضر الاحتفالات الرئيس عمر حسن أحمد البشير، والسيد/ سيلفاكير ميارديت النائب الأول لرئيس السودان الذي أظهر بجلاء روح الزمالة التي تعد أمراً أساسياً لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل بنجاح.

- 71 على الرغم من حدوث بعض المناوشات في ولايتي أعلى النيل وجونقلي، ظل البروتوكول المتعلق بوقف إطلاق النار قائماً بين الشمال والجنوب. وعلاوة على ذلك،

أتحت اتفاقية السلام الشامل لحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان مواصلة مهامهما. وفي غضون ذلك، تابع المجلس الوطني الانتقالي سن التشريعات الوطنية. وبالمثل، واصلت الهيئة التشريعية الانتقالية لجنوب السودان سن القوانين التي تحكم منطقة جنوب السودان.

-72 حيث أن أحد الأهداف الرئيسية لاتفاقية السلام الشامل يتمثل في تحويل السودان لدولة ديمقراطية عن طريق الانتخابات، فإن سن قانون الانتخابات وإنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات يعتبران ملعين بارزين في طريق تنفيذ الاتفاقية. وفي هذا الصدد، فإن العملية الانتخابية على نحو ما أشير إليها في "الإطار الزمني للانتخابات" قد بدأت في أبريل 2009 بتحديد الدوائر الجغرافية، وستفرغ من إجراء الانتخابات وإعلان النتائج النهائية في فبراير 2010. ودعت حكومة جنوب السودان عن طريق اللجنة الوطنية للانتخابات كل المؤسسات الدولية المعنية والمهتمة لتقديم المساعدة للعملية الانتخابية ومراقبتها. وفي هذا الصدد، ستتخذ اللجنة التدابير الضرورية لتسهيل مشاركة الاتحاد الأفريقي بصورة تامة في مراقبة الانتخابات بالتعاون الوثيق مع اللجنة الوطنية للانتخابات.

-73 كما يذكر المجلس، فإنه لم يتم الاتفاق بعد بشأن حدود أبيي. وفي سياق "خارطة طريق أبيي" الموقعة في يونيو 2008، اتفق الطرفان على حل خلافاتهما بالاحتكام إلى محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي وتعهدوا باحترام نتائج محكمة التحكيم الدائمة وتنفيذها بكل صدق.، ومن المقرر أن تصدر المحكمة حكما في 22 يوليو 2009. وفي بيان صحفي صادر في 20 مايو 2009، قمت ببحث الطرفين على الالتزام بقرار محكمة التحكيم الدائمة بوصفه نهائياً وملزماً.

-74 وقد شهد ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب بعض الصعوبات ولم يستكمل بعد. وعليه، لم تتمكن اللجنة الخاصة بترسيم الحدود إلا من رسم نسبة ثلث حدود

الفاصلة بين الشمال والجنوب. ووجهت رئاسة الجمهورية في السودان اللجنة في مايو 2009 بإكمال ترسيم الحدود بحلول سبتمبر 2009 وتحديدها بحلول ديسمبر 2009.

- 75 - يعتبر استكمال التعداد السكاني الخامس خطوة مشجعة نحو تنفيذ اتفاقية السلام الشامل في السودان في 2008. وتنص الاتفاقية على أن تمثل الشمال والجنوب على المستوى الوطني سيني على النسبة السكانية. واعتبرت حكومة جنوب السودان على نتائج التعداد عند إعلانها في مايو 2009. وفي هذه الأثناء، أورد المجلس السوداني للتعداد السكاني الخامس في تقرير له بأن عملية التعداد قد أجريت بصورة مهنية في كلفة أنحاء السودان. وتبعاً لذلك، قدم المجلس النتائج للجنة الوطنية للمفوضية القومية لانتخابات الشروع في تحديد الدوائر استعداداً لإجراء الانتخابات. ويعلم الطرفان من أجل إيجاد أرضية مشتركة بشأن كيفية المضي في الأمر.

- 76 - ويرتبط التحدي الآخر أمام اتفاقية السلام الشامل بقانون الاستفتاء المقرر أن يجيزه المجلس الوطني الانتقالي ابتداءً من السنة الثالثة من بدء عملية تنفيذها. وحتى الآن، لم تتم إجازة هذا القانون. وأطلع الطرفان السودانيان لجنة الرصد والتقييم على أن مشروع قانون الاستفتاء معروض على اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور مما يعني إحراز تقدم بشأن القانون.

- 77 - ويمثل انعدام الأمن المتزايد في جنوب السودان تهديداً آخر أمام عملية تنفيذ اتفاقية السلام الشامل. وتفيد التقارير بأن السبب وراء هذا الوضع يعود لانتشار الأسلحة النارية الخفيفة بين أيدي السكان المدنيين. وفاقم من هذا الوضع غياب جهاز أمني مركزي مدرب قادر على معالجة حالة انعدام الأمن في بعض المناطق بجنوب السودان. وكما تفيد التقارير بأن عملية نزع السلاح والتسلح وإعادة الدمج الجارية الآن قد تركت لبعض المحاربين السابقين في جنوب السودان أسلحتهم للاحتفاظ بها. وبالرغم من تعهد حكومة الوحدة الوطنية والمجتمع الدولي بتوفير التمويل اللازم، لم تتحقق العملية بعد النتائج المرجوة.

-78 يذكر المجلس أن الهدف من إنشاء الوحدات المتكاملة المشتركة يتمثل في تشكيل نواة القوات المسلحة السودانية الوطنية في المستقبل في حال أن أفرت نتيجة الاستفتاء الإبقاء على وحدة البلاد. وتنص اتفاقية السلام الشامل على استكمال تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة وتدريبها وتكتييفها بمهامها ونشرها في موعد أقصاه 21 شهراً بعد توقيع الاتفاقية. وبالرغم من تشكيل الوحدات المتكاملة السودانية، فإن تدريبيها ونشرها قد تأخر. وتفيد التقارير بأن الأعمال الحربية التي اندلعت بصورة كبيرة في أبيي في عام 2008 وكذلك في ملكال في فبراير 2009 قد نشأت في الأصل من داخل الوحدات المتكاملة المشتركة.

-79 يذكر المجلس أيضاً أن الاتحاد الأفريقي أنشأ في عام 2003 لجنة وزارية معنية بإعمار السودان بعد انتهاء النزاع. وسعياً للإفاءة بولايتهما، اضطاعت اللجنة المكونة من موظفين رفيعي المستوى، بمهمة تقييم للاأنشطة التي تم القيام بها منذ 2009. وكان الهدف من القيام بالمهمة إجراء تقييم للأنشطة التي تم القيام بها منذ تشكيلها، فضلاً عن تقييم التوصية بشأن أفضل السبل التي يمكن للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تساعدها جهود الاعمار والتنمية في السودان في مرحلة ما بعد النزاع في سياق عملية تنفيذ اتفاقية السلام الشامل.

-80 لقد بلغت عملية تنفيذ اتفاقية السلام الشامل أحد مراحلها الأكثر حسماً. وقد تقرر إجراء الانتخابات العامة في السودان في فبراير 2010. ويشمل التقرير المؤقت جملة من المسائل التي يتبعين استكمالها لتسهيل إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وعلاوة على ذلك، لم يتبق لإجراء استفتاء عام 2011 الذي سيقرر مستقبل السودان سوى 19 شهراً من الآن. وفي حين يتحمل الطرفان المسؤولية الأولى لتحقيق أهداف اتفاقية السلام الشامل، فمن الجوهرى أن يمنح المجتمع الدولي نفس القدر من الدعم لعملية تنفيذ الاتفاقية كما حدث خلال مرحلة المفاوضات في كينيا.

• دارفور:

-81 إن من أبرز الأحداث التي تميز الفترة قيد الاستئناف القرار الصادر عن الدائرة التمهيدية الأولى التابعة للمحكمة الجنائية الدولية في 4 مارس 2009 بإصدار أو مذكرة اعتقال ضد الرئيس عمر حسن أحمد البشري بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفي بلاغ صادر في نفس اليوم، عبرت عن عميق القلق إزاء الآثار البعيدة المدى لهذا القرار، والذي جاء في منعطف حاسم من مراحل عملية تعزيز السلام، والمصالحة والحكم الديمقراطي في السودان وقد أكدت فيه بجلاء أنه ينبغي البحث عن العدالة على نحو لا يعيق تعزيز السلام وتقويشه. كما ذكرت بأن هذه الانزعاجات كانت الدافع وراء طلب مجلس الأمن والسلم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بأحكام المادة 16 من قانون روما الأساسي، لتأجيل العملية التي شرعت فيها المحكمة الجنائية الدولية. واضطاعت في 8 مارس 2009 بقيادة وفد الاتحاد الأفريقي للخرطوم لقاء الرئيس السوداني وموظفيه رفيعي المستوى لمناقشة التطورات ذات الصلة بعملية المحكمة الجنائية الدولية.

-82 وفي غضون ذلك، اجتمع مجلس السلم والأمن في 5 مارس 2009 لاستئناف الوضع. وفي تلك المناسبة، أعرب مجلس السلم والأمن عن قلقه العميق إزاء قرار الدائرة التمهيدية الأولى، وحث جميع أصحاب المصلحة السودانيين بمن فيهم الحكومة السودانية على ممارسة أقصى درجة من ضبط النفس. ودعم كافة التزاماتهم الدولية. وأن يظلوا ملتزمين بالبحث عن تحقيق السلام والأمن في دارفور. وعبر مجلس السلم والأمن عن عميق أسفه لأنه على الرغم من الأخطار التي تشكلها عملية المحكمة الجنائية الدولية الجارية أمام البحث عن تحقيق السلام والأمن الدائمين في السودان، فشل مجلس الأمن في النظر بالاهتمام المستحق في طلب الاتحاد الأفريقي في إيفاد المادة 16 من القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وناشد مجلس السلم والأمن مجدداً أن يمارس مجلس الأمن سلطاته لتأجيل القرار، وطلب إلى المفوضية موافقة اتصالاتها بمجلس الأمن، وحشد الدعم لموقف الاتحاد الأفريقي.

وختاماً، أكد مجلس السلم والأمن مجدداً دعوة الاتحاد الأفريقي للسودان باتخاذ خطوات فورية وملموعة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان بدارفور وتقديم مرتكبيها للعدالة.

-83 - بعد أيام قلائل من صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية، قامت حكومة السودان بطرد 13 منظمة غير حكومية دولية إنسانية و 3 منظمات غير حكومية محلية من دارفور بحجة أنها أوصلت معلومات إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتم إنشاء بعثة تقييم مشتركة تتألف من ممثلين لحكومة السودان ومختلف وكالات الأمم المتحدة للوقوف على الوضع. وخلصت اللجنة إلى تضرر أربع مجالات المساعدة بصورة خاصة هي: 1) الغذاء، 2) الصحة والتغذية، 3) المواد غير الغذائية والمأوى في حالات الطوارئ، والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة. وتم اقتراح وتنفيذ التدابير الضرورية في حالات الطوارئ، كما تم الاتفاق بين مختلف الوكالات الإنسانية والحكومة على طبيعة التدابير المستدامة التي تشمل تسجيل المنظمات الدولية غير الحكومية الجديدة.

-84 - تجدر الإشارة إلى أن مؤتمر الاتحاد في دورته الثانية عشرة منح دعمه الكامل لمقرر مجلس السلم والأمن الذي اتخذه في اجتماعه رقم 142 المنعقد في 21 يوليو 2008 بأديس أبابا طالباً إلى المفوضية إنشاء فريق مستقل رفيع المستوى يضم في عضويته شخصيات أفريقية بارزة، يُعهد إليه بمهمة دراسة الوضع في دارفور بعمق وتقديم توصيات بشأن أفضل السبل لمعالجة القضايا ذات الصلة بالمساءلة، ومكافحة الإفلات من العقاب من جهة، والسلم والمصالحة والთام الجراح من جهة أخرى، على نحو فعال وشامل. واستهل الفريق أعماله في 19 مارس تحت قيادة الرئيس السابق تابو إمبيري. وفي وقت لاحق، سافر الفريق إلى السودان في الفترة 1 - 4 مايو 2009 حيث عقد سلسلة من الاجتماعات مع أصحاب المصلح بمن فيهم الرئيس السوداني. كما قام الفريق بزيارة للمرة الثانية للسودان في الفترة 15 - 23 مايو

2009 لإجراء اتصالات مكثفة مع الأحزاب السودانية. كما قام الفريق بزيارة الجماهيرية العظمى، مصر، تشناد، وقطر في الفترة 23 أبريل - 4 مايو 2009 بقصد التشاور حول المواضيع ذات الصلة بولايته. وكجزء من برنامج عمله، سيعقد الفريق جلسات استماع علنية في الخرطوم ودارفور في الفترة 15 - 25 يونيو 2009 لسماع آراء أصحاب المصلحة السودانيين، كما سيجري مشاورات مع أصحاب المصلحة الدوليين في أوائل يوليو 2009 بأديس أبابا. ومن المتوقع أن يقدم الفريق تقريره بنهاية يوليو 2009.

- 85 وكمتابعة للمقرر (XII) 221 الذي اعتمدته القمة في دورتها العادية الثانية عشرة، عقدت المفوضية بأديس أبابا في الفترة 8 - 9 يونيو 2009 اجتماعاً للبلدان الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي بهدف تبادل الآراء حول أعمال المحكمة الجنائية الدولية فيما يختص بأفريقيا، لاسيما في ضوء عملياتها التي تمت المبادرة بها ضد شخصيات Africaine، وتقديم توصيات في هذا الصدد، وتم ورفع تقرير عن نتائج الاجتماع إلى المجلس التنفيذي.

- 86 وتميزت الفترة قيد الاستعراض أيضاً بتوالٍ للجهود الرامية لتنشيط عملية السلام. وفي 17 فبراير 2009 وقعت حكومة الوحدة الوطنية في السودان وحركة العدل والمساواة اتفاقية النوايا الحسنة وبناء الثقة من أجل إيجاد تسوية سلمية لمشكلة دارفور والتي جاءت نتيجة محادثات السلام التي انعقدت بالدوحة بفضل وساطة كبير وسطاء الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة والحكومة القطرية. غير أنه في أعقاب إصدار مذكرة القبض ضد رئيس السودان وما تلاه من طرد المنظمات الدولية غير الحكومية، قررت حركة العدل والمساواة تعليق مشاركتها في المحادثات، متهمة الحكومة بخرق اتفاقية النوايا الحسنة وصرحت بأنها ستستأنف المباحثات في حال إعادة المنظمات غير الحكومية التي تم طردها، للبلاد فقط. ويسعدني أن أشير هنا أن حركة العدل والمساواة بفضل الجهد الذي بذلها الشركاء الإقليميون والدوليون، قد استأنفت

مشاركتها في المحادثات منذ أوائل مايو. ويناقش الطرفان الآن الطرق العملية التي تتيح إطلاق سجناء الحرب ووقف الأعمال القتالية. وعلاوة على ذلك، شهدت الفترة 3 - 15 مارس 2009 بطرابلس، ليبيا توقيع معاهدة طرابلس من أجل المشاركة في محادثات الدوحة للسلام كوفد واحد يتخذ موقفاً واحداً.

- 87 تميز الموقف الأمني بالهدوء النسبي خلال الفترة قيد النظر، إلا أنه شهد توترة متصاعدة وبخاصة في شهر يناير وفبراير 2009، حيث اندلع خلالهما قتال عنيف بين القوات التابعة لحكومة السودان وحركة العدل والمساواة بهدف السيطرة على مدينة مهاجرية، وأسفر القتال العنيف عن هجمات قسرية هائلة للسكان من مناطقهم. كما اتسمت الفترة التي يشملها التقرير بتصاعد ملحوظ في الأعمال الإجرامية. وفي 17 مارس 2009 قتل جندي نيجيري من جنود حفظ السلام بعد هاجمة مسلحين مجهولين لدورية الحراسة التي يتبع لها. وعملاً بالمقررات التي تم اتخاذها في اجتماع الآلية الثلاثية المعنية بنشر بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور في 18 يناير 2009، قامت حكومة السودان بنشر 183 ضابط شرطة في مدينة الفاشر بقصد تعزيز شرطة حكومة السودان في الإقليم وكفالة محيط أمني البعثة.

- 88 وفي 8 يونيو 2009، بلغ عدد القوات التي تم نشرها في دارفور 13,455 فرداً (69 في المائة) من جملة قوة الأفراد العسكريين البالغة 19,555 عسكرياً التي أذن بها القرار 1769 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن بين 18 كتيبة تحتاجها البعثة، تم نشر 12 عاملة. وقام الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بإجراء زيارات مشتركة سبقت نشر القوات لتقييم استعداد البلدان التي تعهدت بتوفير القوات. ولا تزال هنالك فجوة في مجالات الطيران وعناصر تمهين القوة. وإزاء هذه الخلفية، فإنني أرجح بقرار الحكومة الإثيوبية بتوفير 5 طائرات عمودية هجومية. وبالنسبة لقوات الشرطة، تم نشر 2479 فرداً (39 في المائة) من القوة المأذون بها، وتشمل 5 وحدات مشكلة من الشرطة. ويجد بالذكر أن آلية التسيق الثلاثية المسؤولة عن

تسهيل عملية نشر قوات بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان قد اجتمعت ثلاث مرات خلال الفترة التي يشملها التقرير. وخلصت الآلية إلى أن الشركاء المتعددين قد اضطلاعوا بتنفيذ معظم مقرراتها بصورة تامة.

89- وختاماً، ما زال الأمر يقتضي بذل الجهود المستدامة لإنهاز النزاع الدائر في دارفور. وإنني أناشد الطرفين إظهار الإداره السياسية المتواخة والتحلي بالشجاعة. كما أرجب بالتقدم المحرز في مجال نشر قوات بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان. وختاماً، أود أن أعبر عن عميق امتناني لأعضاء فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعنى بدارفور لما اضطلاعوا به من عمل مقدر. وإنني على ثقة بأن توصياتهم ستسهم في مساعدة الطرفين لتحقيق سلام دائم وعادل، وتحقيق المصالحة بين أهل دارفور، وبالطبع بين جميع أهل السودان الذين يطمحون إلى تحقيق ذلك بتوّق شديد.

(6) بوروندي:

90- شهدت عملية تنفيذ اتفاقيات 2006 تقدماً هاماً ولا سيما منذ قمة المبادرة الإقليمية المنعقدة في بوجمبورا يوم 4 ديسمبر 2008. والجدير بالذكر، أن الطرفين في عملية السلام أي الحكومة وحزب تحرير شعب هوتو - قوات التحرير الوطنية قد تعهدوا بالتزامات حاسمة بالنسبة لاستمرارية العملية. وهذا في 17 يناير 2009، أدى رئيس قوات التحرير بتصریح أعلن فيه عن التزام حركته بالتخلي عن الكفاح المسلح. وفي 13 مارس نصب الوسيط لجنة مختصة تتالف من ممثلي الوساطة والحكومة وقوات التحرير الوطنية، للتعجيل بالعملية. وفي 16 مارس، تم تجمیع 3500 فرداً من المتقاعدين السابقين في حزب تحرير شعب هوتو/قوات التحرير الوطنية في منطقة دوبيرا.

-91 في 8 أبريل 2009، اجتمع الوسيط بمجلس إدارة السياسية واللجنة المختصة في بيروتريا لتقدير النقدم الحاصل وتحديد النهج الواجب إتباعه. وقرر الاجتماع من بين أمور أخرى إدماج 33 إطاراً مدنياً من حزب تحرير شعب هوتوك في الإدارة والدبلوماسية والأجهزةشبه العمومية للدولة وكذلك إطلاق سراح ما تبقى من المعتقليين السياسيين وسجناء الحرب المنتسبين لقوى التحرير الوطنية، إدماج 3500 من المقاتلين السابقين لقوى التحرير الوطنية في صفوف الجيش (40%) وفي وحدات الأمن (60%) وتسرير 5000 مقابل وقرر الاجتماع أيضاً التكفل بجميع الأطفال المنتسبين إلى الحركة وتسرير 1000 امرأة. بعد عودتها إلى بوجمبورا حولت اللجنة المختصة هذه المقررات إلى خطة عمل تشمل ضمن أمور أخرى تسرير رئيسي الحركة يوم 18 أبريل 2009 مما فتح الطريق أمام تسرير جميع المقاتلين وبالتالي اعتماد حزب تحرير شعب هوتوك / قوى التحرير الوطنية لحزب سياسي يوم 21 أبريل 2009.

-92 وفي هذا السياق، اجتمع المبعوثون الخاصون إلى بوروندي في بوجمبورا يوم 27 مايو 2009، حيث لاحظوا التقدم الذي تحقق، واتخذوا قرارات هامة من ضمنها إنشاء هيكل يدعى "شراكة من أجل السلام في بوروندي"، يضم مجلس الإدارة السياسية (الاتحاد الأفريقي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، تنزانيا وأوغندا)، والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى، والأمانة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وتتولى الشراكة من أجل السلام في بوروندي مهمة مساندة ومواكبة المراحل المقبلة لعملية السلام خلال الفترة التحضيرية للانتخابات العامة لعام 2010. وكلفت بصفة خاصة بمتابعة وتقدير الوضع السياسي والأمني في البلاد والعمل على توفير بيئة ملائمة لتحضير وتنظيم الانتخابات وعرض نتائج مهمتها على المبادرة الإقليمية.

-93 في إطار الشراكة من أجل السلام في بوروندي كلف الاتحاد الأفريقي بتجهيز ومتابعة عملية تسريح وإدماج المقاتلين السابقين بما فيهم النساء المنتسبات لقوات التحرير الوطنية. ويقوم الاتحاد الأفريقي بداخل هذه الشراكة بمتابعة توزيع الأغذية المقاتلين السابقين المجمعين.

-94 نجح اجتماع المبعوثين الخاصين في حل الأطراف السياسية البوروندية على الاتفاق حول تشكيلية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة المكلفة بتنظيم انتخابات 2010. وقد التقى رئيس اللجنة فور ذلك، بممثلي المجتمع الدولي الذي قدم لهم طلبات هذه اللجنة. وبعد الدراسة، أئى ممثلو المجتمع الدولي لجنة إستراتيجية لمساندة العملية الانتخابية". تتتألف من سفراء البلدان الشريكية في العملية، وممثلي نكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأفريقي، والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى، وتدعيم اللجنة الإستراتيجية لجنة فنية مكلفة، من بين أمور أخرى، بأن تقوم مقام هيكل ميداني، وتنسيق المساعدة الفنية والمادية والمالية وتقديم المساعدة الفنية للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وأوصى الاجتماع في الأخير بوضع حد لمهمة القوة لخاصة للحماية التابعة للاتحاد الأفريقي وإبقاء وحدة حماية الشخصيات حتى نهاية السنة تاريخ بدء تشغيل الوحدة المشتركة للحماية بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية.

-95 أود أن أنهى الأطراف البوروندية على الإداره السياسية التي ما فتئت تبرهن عليها. وأناشدها موصلة السير في هذا الطريق من أجل توفير الشروط الملائمة لتحضير انتخابات 2010 وضمان حسن سيرها. وسوف يواصل الاتحاد الأفريقي فيما يخصه مساندة الجهد المبذولة لأجل الخروج من الأزمة نهائياً.

(7) جمهورية الكونغو الديمقراطية:

-96 في يناير الماضي أخبرت المجلس بالتطورات الواقعة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ الهجمة التي شنتها يوم 28 أغسطس 2008 عناصر المؤتمر

الوطني العام للدفاع عن الشعب الذي يتزعمه الجنرال المنشق لورانت نكوندا ضد القوات المسلحة الكونغولية وأثرت إلى أن تبعة المجتمع الدولي بما فيه الاتحاد الأفريقي سمح بإعلان وقف لإطلاق النار من جانب واحد، وفتح حوار مباشر بين الحكومة والمؤتمر الوطني العام للدفاع عن الشعب، في نيروبي بواسطة من المبعوثين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة والمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى ومنذ ذلك الحين، شهدت عملية السلام في شمال كييفو تقدماً ملحوظاً.

97- بدأ هذا الحوار المباشر يوم 8 ديسمبر 2008، وجرى في سياق إقليمي تميز بتكتيف المشاورات بين الحكومتين الكونغولية والرواندية، في إطار تنفيذ بيان نيروبي الصادر في 9 نوفمبر 2007، بغية إبطال نشاط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المتمرزة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تميز بالانشقاق الداخلي للمؤتمر العام للدفاع عن الشعب، وإعلان نهاية الحرب من قبل رئيس هيئة أركان المؤتمر العام للدفاع عن الشعب ثم مباشرة بعد ذلك من قبل الجماعات الكونغولية المسلحة الناشطة في شمال كييفو. وفي هذه الأثناء تم اعتقال الجنرال نكوندا في رواندا. وقد سمحت هذه الأحداث الكبرى بالتعجيل بعملية السلام في منطقتي كييفو.

98- تطبيقاً للخطة الميدانية المتبقى عليها في غوما يوم 5 ديسمبر 2008، دخلت عناصر من قوات الدافع الرواندية إلى شمال كييفو في 20 يناير 2009 لمساعدة القوات المسلحة الكونغولية ضمن عملية إبطال نشاط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. واستغرقت العملية 35 يوماً قبل عودة عناصر قوات الدفاع لرواندا كما تم الاتفاق عليه أصلاً بين المحكومتين. وشهدت هذه العملية نجاحاً حقيقياً وسمحت بالخصوص بإعادة الثقة بقدر كبير بين حكومة الكونغو الديمقراطية ورواندا. وبعد انسحاب قوات الدفاع برواندا، واصلت القوات المسلحة الكونغولية، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، مطاردة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي لجأت للانتقام من السكان المدنيين في عدة بلدان من شمال كييفو.

99- في إطار تعزيز التعاون بين الحكومتين الكونغولية والرواندية قامت وزيرة خارجية رواندا بزيارة عمل إلى كينشاسا يومي 27 و 28 مارس. واستخلص الجانبان العبرة من العملية واتفقا من بين أمور أخرى علىمواصلة مطاردة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومطالبة المجتمع المدني بفرض عقوبات على قادة هذه الحركة حيثما وجدوا. وبث الوزيران أيضاً مسألة تسليم الجنرال نكوندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية واتفقا بهذا الخصوص على إحالة هذه المسألة إلى وزيري العدل في البلدين لإبداء رأيهما القانوني حول هذه المسألة.

100- وفي السياق من الانفراج الإقليمي توج الحوار المباشر الذي بدأ في 8 ديسمبر 2008 في نيروبي بالتوقيع على اتفاق بين الأطراف في غوما يوم 23 مارس 2009. وبموجب هذه الاتفاق أكد الجانبان "التابع غير القابل للتصرف أو المساس للمبادئ الأساسية لدستور الجمهورية وبخاصة ما يتعلق منها بالسيدة الوطنية، ووحدة وسلامة أراضيها، وعدم المساس بالحدود الوطنية، واحترام الطابع الجمهوري وغير السياسي لقوات المسلحة والشرطة الوطنية". واتفق الطرفان كذلك على ما يلي:

- تحويل المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب إلى حزب سياسي.
- إطلاق سراح السجناء السياسيين للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ونقلهم من قبل الحكومة إلى أماكن سكناهم طبقاً للالتزامات غوما.
- إصدار قانون للعفو العام، من قبل الحكومة يشمل الفترة من يونيو 2003 إلى تاريخ إصدار القانون.
- موافقة جهود المصالحة وتعزيز التعايش بين المجتمعات المختلفة.
- عودة اللاجئين النازحين داخلياً
- إعلان مقاطعتي شمال وجنوب كيفو منطقتين منكوبتين
- التعجيل بتسليح الجيش وقوات الأمن .

- 101 علاوة على ذلك، يعالج الاتفاق عدة مسائل خاصة من بينها الإدماج المهني لكوادر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وإعادة سلطة الدولة إلى الأراضي التي كانت سابقاً تحت مراقبة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والتكميل بجرحى الحرب. وأخيراً تم بموجب الاتفاق إنشاء لجنة دولية لمتابعة تألف من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى وذلك من خلال الوسيطين المشتركين.

- 102 تم التوقيع كذلك على اتفاقين آخرين بين الحكومة والجماعات المسلحة الكونغولية في شمال كيفو من ناحية ، وبين الحكومة والجماعات المسلحة الكونغولية في جنوب كيفو، من ناحية ثانية. ويتشابه هذا الاتفاقان روحياً وحرفاً بالاتفاق الموقع مع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وتؤكد الجماعات المسلحة، في هذا الاتفاقيات، إعلانها عن انتهاء الحرب وتحول من يشاء منها إلى أحزاب سياسية. والتزمت الحكومة من ناحيتها بالإفراج عن السجناء وإصدار قانون للعفو العام.

- 103 في 30 أبريل 2009، وقع رئيس الوزراء على مرسوم يقضي بإنشاء وتنظيم وتشغيل لجنة وطنية لمتابعة الاتفاقيات الثلاثة. وهي تتألف من ثلاثة لجان فرعية

متساوية الأعضاء بحيث تتولى كل لجنة فرعية متابعة اتفاق من الاتفاقيات الثلاثة. وكلفت هذه اللجان الفرعية المتتساوية الأعضاء بالحرص على التنفيذ الفعلي للاتفاقيات وتعزيز عملية السلام. ومن ناحية أخرى قام رئيس الوزراء، بموجب المرسوم ذاته بتعيين منشطين لمختلف اللجان الفرعية.

- 104 بالإضافة إلى ذلك، أود أن اطلع المجلس على الحفل الذي انتظم في دونغو بالمقاطعة الشرقية يوم 15 مارس 2009، بمناسبة مغادرة القوات الأوغندية أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد مشاركتها في العملية المشتركة بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. ضد قوات جيش المقاومة الإلهية بزعامة جوزيف كوني المحسنة شمال شرق الكونغو وكانت هذه العملية التي انطلقت يوم 14 ديسمبر 2008، قد أدت إلى وقوع عدة أعمال انتقامية تسببت في مثل عدد كبير من المواطنين المدنيين الكونغوليين من قبل عناصر جيش المقاومة الإلهية. وقد وقع هذا الانسحاب على اثر لقاء بين الرئيسين جوزي كبيلا ويويري موسيفيني يوم 4 مارس في بلدة كاسينجي الحدودية بالأراضي الكونغولية. وخلال هذا اللقاء الذي كان الهدف منه تقييم العمليات العسكرية ضد جيش لمقاومة الإلهية، تعهد الرئيسان باستئناف علاقاتهما الدبلوماسية المقطوعة منذ 1998، بتعيين فوري لسفيري البلدين.

(8) العلاقات بين السودان وتشاد وتطورات أخرى:

- 105 لعل المجلس يذكر أن التوقيع على اتفاق داكار يوم 13 مارس 2008، والاجتماعات الدورية لمجموعة الاتصال التي أنشأها، أيقظ الأمل في تطبيع العلاقات نهائياً بين تشاد والسودان. وما زاد المجتمع الدولي افتئاماً بهذا الاعتقاد، استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتعيين سفيريهما يوم 9 نوفمبر 2008. وعلى الرغم من الصعوبات القائمة والتوترات المتكررة في العلاقات بين البلدين، فقد تم تسجيل بعض التقدم من حين آخر. ففي 3 مايو 2009، وقع البلدان في الدوحة برعاية قطر

والجماهيرية العربية الليبية العظمى على تفاق التزم بموجبه الطرفان بالصالحة بينهما وبمراقبة حودهما المشتركة.

- 106 في هذا السياق، تدهور الوضع من جديد بشكل كبير. ففي 4 مايو 2009، شنت عناصر من اتحاد قوات المقاومة، وهو تحالف لقوات متمردة أنشئ في يناير 2009 هجوماً على شرق تشاد في منطقة غوس بيضاء وفـد اتهمت الحكومة التشادية في بيان لها أصدرته يوم 4 مايو، السودان بشـن عـدوان مـخطط له ضد تـشـاد". وقد فـنـدـ السـودـانـ هـذـاـ الـاتـهـامـ،ـ متـهـماـ بـدورـهـ تـشـادـ بـمسـانـدـةـ بـعـضـ الـحـرـكـاتـ المـتـمـرـدـةـ فـيـ دـارـفـورـ.

- 107 أصدرت يوم 5 مايو 2009 بياناً أدانت فيه فوراً اللجوء إلى الوقت كوسيلة لتسوية التوترات والأوضاع المتأزمة. ودعوت الأطراف المعنية إلى ضبط النفس والتحلي بروح المسؤولية. وأشارت كذلك إلى أن هذا التصعيد يبعث للأسف خاصة وأنه يحدث في أعقاب اتفاق 3 مايو 2009. وطالب بالاحترام الدقيق للتعهدات الملزمة بها لمبادئ الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، حتى تستطيع المنظمة تجاوز الصعوبات الحالية ومواصلة جهودها من أجل إحلال السلام والأمن والاستقرار. وأدان مجلس السلم من ناحيته، خلال اجتماعه يوم 8 مايو 2009، أـدـانـ بشـدـةـ هـذـهـ الـهـجـمـاتـ مؤـكـداـ رـفـضـواـ إـدـانـةـ الـاتـحـادـ الأـفـرـيقـيـ لـكـلـ مـحاـوـلـةـ زـعـزـعـةـ أوـ تـغـيـيرـ غـيرـ دـسـتـورـيـ للـحـوـكـمـاتـ.ـ وـطـالـبـ المـجـلـسـ دـوـلـ الـمـنـطـقـةـ بـاتـخـاذـ التـدـابـيرـ الـضـرـورـيـةـ الـعـاجـلـةـ لـمـنـعـ الـأـنـشـطـةـ إـجـرـامـيـةـ وـالـهـادـفـةـ إـلـىـ زـعـزـعـةـ الـاسـتـقـارـ.ـ وـفـيـ بـيـانـ رـئـاسـيـ يـحـمـلـ نـفـسـ التـارـيخـ،ـ أـدـانـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ عـوـدـةـ ظـهـورـ التـوـغـلـاتـ الـعـسـكـرـيـةـ فـيـ شـرـقـ تـشـادـ مـنـ قـبـلـ جـمـاعـاتـ مـسـلـحـةـ تـشـادـيـةـ قـادـمـةـ مـنـ الـخـارـجـ،ـ وـأـشـرـتـ إـلـىـ عـدـمـ قـبـولـ أيـ مـحاـوـلـةـ لـزـعـزـعـةـ الـاسـتـقـارـ فـيـ تـشـادـ عـنـ طـرـيقـ الـقـوـةـ دـاعـيـاـ السـوـدـانـ وـتـشـادـ إـلـىـ الـوـفـاءـ بـالـتـزـاماـتـهـماـ.

- 108 في الوقت الذي أشجع فيه الجهود التي تبذلها قطر في إطار مفاوضات الدوحة، أود أن أحي الرئيسين المشتركين لمجموعة الاتصال على استئناف مهمتها لاستكمال

العمل الممتاز الذي أنجزته في إطار اتفاق داكار الذي يعتبر الإطار المميز لتضافر الجهود من أجل إيجاد تسوية للأزمة بين تشاد والسودان. وبعد اجتماعها السادس في إنجمينا يوم 15 نوفمبر 2008 لم تتمكن مجموعة الاتصال من عقد اجتماعها السابع في الخرطوم في نهاية فبراير 2009. ونتيجة ذلك، فإن لخطيط الفyi لنشر القوات المكلفة بمراقبة الحدود المشتركة من قبل بلدان مجموعة الاتصال، لم يكن بالإمكان.

مواصلته.

- 109- تجدر الإشارة إلى أن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات تجمع بلدان الساحل والصحراء (سين-صاد) التي عقدت في الجماهيرية العظمى يومي 29 و 30 مايو 2009. والتي شارك فيها الرئيسان السوداني والتضادي، قد علقت على دراسة الوضع بين تشاد والسودان. وناشدت هذه الدورة البلدين تسوية نزعهما بطريقةأخوية ووضع حد للتوتر في علاقتها. وبعد الاجتماع، صرح الرئيس التضادي بأنه يغادر الجماهيرية وكلهأمل في تسوية الأزمة بين البلدين بفضل مساعدة الزعيم الليبي والأمم المتحدة وبلدان صديقة أخرى.

- 110- يظل الوضع الإنساني في شرقى تشاد مقلقاً للغاية، وتواصل عدة منظمات إنسانية تقديم مساعدتها القيمة إلى حوالي 250,000 لاجئ سوداني و 166,000 نازح داخلياً وكذلك إلى 700,000 شخص الذين تضرروا بسبب الأزمة. غير أن الانفلات الأمني يظل العائق الرئيسي للعمليات الإنسانية ولعودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم.

- 111- منذ منتصف يناير 2009 تسببت المواجهات بين المتمردين والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في تدفق اللاجئين على منطقة سلامنة التضادية قادمين إليها من شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى وقدرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين الجدد إلى تشاد بحوالي 16,000 لاجئ.

-112 من الجدير بالذكر أنه في إطار المفاوضات بين أحزاب الأغلبية الرئاسية وأحزاب المعارضة الديمقراطية طبقاً لاتفاق 13 أغسطس 2007، تم اعتماد قانونين هامين من قبل الجمعية الوطنية التشادية يتعلّقان باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وقانون الانتخابات. غير أنه منذ شهر ديسمبر 2008، لم يفتَ تحالف أحزاب المعارضة عن إعلان رفضه لهذين القانونين بحجة أنهما لا يحترمان الاتفاق. ويرى بالخصوص أن اللجنة الانتخابية ليست مستقلة. وعلى الرغم من الاجتماعات الكثيرة بين الأغلبية الرئاسية والمعارضة واللقاء الذي تم يوم 5 مارس مع الرئيس إدريس دبي ايتوا ضامن الاتفاق، ظل الوضع في طريق مسدود. وعلى أثر وساطة حقوقين اثنين قمتهما المنظمة الدولية للفرانكونية، قبل الطرفان بحل وسط يتمثل في اعتماد مشروع مرسوم يحدد بعض ترتيبات تطبيق تشريع يتعلّق بقانون الانتخابات وإنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة. ويُسرني أنلاحظ وأنه بالإضافة للقانونين المذكورين اعتمدت الحكومة أيضاً القانون المتعلّق بالصفة القانونية للمعارضة السياسية والقانون المتعلّق بميثاق الأحزاب السياسية مما سمح بمواصلة عملية الحوار مع المعارضة الديمقراطية. ومن ناحية جرى خلال الفترة من 20 مايو إلى 20 يونيو 2009، إحصاء علم للسكان الذي يعتبر عنصراً هاماً في هذه العملية.

9- جمهورية أفريقيا الوسطى:

-113 خلال الفترة قيد البحث، واصلت المفوضية متابعة تطور الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى وكان يؤمل في حدوث انفراج سياسي بعد نهاية الحوار السياسي الشامل الذي جرى في بانجي من 8 إلى 20 ديسمبر 2009. وتتفيداً لتوصيات الحوار السياسي الشامل قام الرئيس فرانسوا بوزيري بتشكيل حكومة جديدة يوم 19 يناير 2009 أدمج فيها بعض أعضاء المعارضة الديمقراطية والجيش، وعلى أثر ذلك تم تنصيب لجنة لمتابعة توصيات الحوار السياسي الشامل ولجنة مختصة مكلفة بمراجعة قانون الانتخابات.

- 114 ففي هذا السياق، عقد الممثلون/المعوثون الخاصون للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والرئيس الحاج عمر بانجو، اجتماعهم الثاني يومي 26 و 27 يناير 2009 في ليبرفيل رحب الاجتماع بتشكيل حكومة الانفتاح الجديدة ودعاء إلى التعجيل بتنصيب لجنة متابعة توصيات الحوار السياسي الشامل. وخلال نفس الفترة عقدت لجنة متابعة إتفاق السلام الشامل اجتماعها الرابع في ليبرفيل يوم 29 يناير 2009. وشارك في هذا اللقاء مبعوثي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى.

- 115 بعد مناقشات حادة، أمكن للجنة التابعة اعتماد تشكيلة لجنة التوجيه والجدول الزمني لأنشطة برنامج نزع السلاح من المقاتلين وتسريح وإعادة توطينهم الذي ينبغي تطبيقه طبقاً لاتفاق السلام الشامل. وقعدت لجنة التوجيه اجتماعها الأول في بانجي في 3 و 4 فبراير 2009 وقد اعتمدت قواعد الإجراءات الخاصة بها والصفة القانونية للمقاتلين وبرنامج زمني مفصل لبرنامج نزع السلام من المقاتلين وتسريحهم وإعادة توطينهم. وشارك الاتحاد الأفريقي هذا الاجتماع.

- 116 في الوقت الذي تم فيه اتخاذ ترتيبات عملية تسمح لقادة الجماعات المسلحة الحاضرة (الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتجمع -حركة محري أفريقيا الوسطى من أجل العدل - اتحاد القوى الجمهورية) بإجراء إحصاء لقواتها قصد الشروع في التنفيذ الفعلي للبرنامج، قامت عناصر من جبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى، بشن هجوم على مدينة باتتفافو يوم 21 فبراير 2009. وعلى اثر ذلك هددت الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى وحركة محري أفريقيا الوسطى من أجل العدل، باستئناف الكفاحسلح بحجة أن حكومة أفريقيا الوسطى لا تحترم الاتفاقيات الموقعة وتوصيات الحوار السياسي الشامل. وخلال الشهور التي تبعت ذلك نشببت مواجهات طائفية في مقاطعة فاكاغا شمال شرق البلاد. وتولدت عن هذه الانشقاقات جماعة مسلحة جديدة تدعى معاهدة

الوطنيين من أجل العدل والسلام. ونتيجة هذه التطورات سجل تفاصيل برنامج نزع السلاح من المقاتلين وتسريحهم وتقطيعهم تأثراً كبيراً.

- 117 من ناحية أخرى، تواصل بعثة تعزيز السلام التي جرى نشرها في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ يوليو 2008، أنشطتها لمساعدة قوات الدافع والأمن الحكومية ولا سيما في المقاطعات الواقعة داخل البلاد. وتوجه وفد مشترك بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي تقييم عمل هذه البعثة، إلى جمهورية أفريقيا الوسطى والجابون خلال الفترة من 23 إلى 30 أبريل 2009، لبحث ما قامت به البعثة من أعمال مقارنة بالمهام المسندة إليها، واتفاقية التمويل بمبلغ 14,6 مليون يورو، الموقعة في ديسمبر 2008 مع الاتحاد الأوروبي بموافقة الاتحاد الأفريقي .

- 118 في إطار تفاصيل المقرر المعتمد من قبل الاجتماع 130 لمجلس السلم والأمن، أوفدت المفوضية بعثة إلى بانجي من 28 يناير إلى 5 فبراير 2009، لبحث شروط فتح مكتب للاتصال للاتحاد الأفريقي. ومن المنظر أن يبدأ مكتب الاتصال عمله خلال الشهور القادمة

- 119 سجل الحوار السياسي الشامل مرحلة هامة في جهود تعزيز السلام والأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الرغم من المواجهات المسلحة المتكررة من حين لآخر، تظاهره آفاق السلام واضحة في البلاد. ولكن أحد التحديات الكبرى التي ينبغي مواجهتها يتمثل في تفاصيل برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وعادة تقطيعهم. وبالفعل، أصبح يتضح أكثر فأكثر أن هذه العملية يتوقف عليها كل ما تبقى من المراحل التي ينبغي أن تؤدي إلى انتخابات مفتوحة للجميع في جو من التهدئة. فبدون مساعدة خارجية فعالة لا يمكن تفاصيل هذا البرنامج مما يؤثر على العملية السياسية. ومن ناحية أخرى يستدعي الوضع الاقتصادي والمالي اهتماماً خاصاً حيث يتعين على الشركاء الإنمائيين ان يقدروا الجهود الهامة التي تبذلها

السلطات في أفريقيا الوسطى وتكييف إجراءات المساعدة مع الواقع السائد في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(10) أنشطة بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وتشاد:

-120 في 14 يناير 2009، اعتمد مجلس الأمن بالاجتماع القرار 1861 (2009) الذي أدان بموجبه نشر قوة عسكرية لبعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وتشاد لتحل محل قوة الاتحاد الأوروبي عند الانتهاء مهمتها يوم 15 مارس 2009. وينص هذه القرار على أن تتألف قوة بعثة الأمم المتحدة على أبعد تقدير من 300 شرطي و 25 ضابط اتصال و 5200 عسكري وعدد من الموظفين المدنيين. وتقوم البعثة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى بعدة مهام تتعلق بضمان أمن وسلامة المدنيين وحمايتهم. وبحقوق الإنسان وسادة القانون، وذلك باتصال وثيق بفريق الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتعزيز السلام في أفريقيا الوسطى.

-121 في إطار مساندة عملية إحلال السلام على المستوى الإقليمي، — مجلس الأمن هذه البعثة باتخاذ كل الإجراءات الضرورية باتصال وثيق الحكومة التشادية، من أجل المساهمة في حماية المدنيين المعرضين للخطر وب خاصة اللاجئين والنازحين داخلياً وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية وضمان حرية تنقل العاملين في المنظمات الإنسانية وحماية موظفي ومباني ومنشآت ومعدات الأمم المتحدة. كما يمكن لبعثة الأمم المتحدة، باتصال وثيق بحكومة أفريقيا الوسطى، من خلال تواجدها العسكري الدائم في بيرو أو بجمهورية أفريقيا الوسطى، أن تساهم في توفير جو آمن في المنطقة وأن تقوم بالعمليات ذات الطابع المحدود من أجل إنقاذ المدنيين والعالمين في المنظمات الإنسانية عند تعرضهم للخطر، وكذلك حماية موظفي الأمم المتحدة ومبانيها ومنتشراتها ومعداتها.

-122 في 15 مارس 2009، باشرت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد السيطرة التامة على العناصر العسكرية لقوة الاتحاد الأوروبي.

ويتوالص نشر القوة العسكرية ولكن لا تزال عملية النشر تواجه النقص في القوات التي يتم المساهمة بها مقارنة بالعدد المحدد في القرار 1861 (2009). ولم يتجاوز عدد هذه القوات حتى 2 مايو، 2655 جندياً. فضلاً عن ذلك، تعاني هذه القوات من نقص في الوسائل اللوجستية ولاسيما من حيث الطائرات العمودية. كاد نشر قوة الحماية الإنسانية التي يطلق عليها اسم الفيلق الأمني المتكامل، ينتهي تماماً. وحتى 4 مايو، باشر 728 من الشرطة والدرك من بين 850 فرداً، مهامهم في شرق تشاد.

(11) ليبيريا:

-123 واصلت المفوضية متابعتها لجهود إعادة التعمير في ليبيريا في فترة ما بعد النزاعات، كما واصل برنامج إستراتيجية خفض الفقر في البلاد تقدمه الثابت مرتكزاً على حماوره الأربع الرئيسية وهي الأمن القومي، الإنعاش الاقتصادي، الحكم وسيادة القانون، والبنية التحتية والخدمات الأساسية. في 3 يونيو 2009، قام الرئيس جونسون سيرليف بالتوقيع على قانون إدخال تعديلات على بعض البنود في قانون اللجنة الوطنية المستقلة حول حقوق الإنسان، مفسحة الطريق أمام اللجنة للتوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. ببلغ عملية TRC الليبيرية نهايتها في يونيو 2009، اختتمت اللجنة أيضاً، أسبوعاً من المشاورات الإقليمية الهدافـة إلى الدعوة إلى الشفافية، والإدماـج، المشاركة وامتلاـك مبادرات بناء السلام والمصالحة لدعم الوئام الاجتماعي، الديمقـراطـية والتنمية القومـية. إضافـة إلى ذلك، فإن مـسألـة الفـسـاد شـكـلت تحـديـاً رئـيسـياً لـلـحـوـمـةـ في غـضـونـ الـاتهـامـاتـ بـالـفـسـادـ التيـ ظـهـرـتـهاـ المـراجـعـاتـ المـخـتـلـفةـ.

-124 في أعقاب طلب مجلس السلم والأمن من المفوضية إرسال فريق خبراء متعدد التخصصات إلى ليبيريا وسيراليون للمساعدة بشأن الوضع والخروج بتوصيات

حاسمة حول طبيعة المساعدة التي يمكن أن يقدمها للبلدين الإتحاد الأفريقي والدول الأعضاء، وذلك في إطار سياسة الإتحاد الأفريقي بشأن إعادة البناء والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، قامت بعثة بزيارة للبلاد، وسيتم تقديم تقرير حول الزيارة إلى مجلس السلام والأمن في غضون الأسابيع القادمة.

- 125 فيما يتعلق ببرنامج تصفية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، قامت بعثة للتقدير الفني التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، بزيارة إلى ليبيريا في المدة من 27 أبريل إلى 6 مايو 2009، وذلك لتقدير التقدم المحرز في عملية السلام واستعراض كافة جوانب تفويض بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا فيما يخص الدعم للحكومة الليبيرية، إعادة بناء منها ومؤسسات سيادة القانون. توصيات الفريق، بما في ذلك موافقة التصفية التدريجية للقوات (تقف حاليا عند حدود 10,000) إلى حوالي 8,500 حتى ما بعد انتخابات 2011، تبلغ مقررات الأمين العام إلى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. قام وفد من مجلس الأمن أيضا بزيارة إلى ليبيريا في 19 مايو 2009 . لاحظ الوفد هشاشة الوضع الأمني وعبر عن عزمه تقديم الدعم إلى الحكومة في مجالات إصلاح القطاع الأمني، العدل وسيادة القانون والتي تحتاج إلى الاهتمام العاجل.- يجدر باللحظة هنا، أنه بينما تستمر الأحوال الأمنية مستقرة بصفة عامة، هناك ازدياد في حالات العنف الإجرامي، بعض المجالات الأخرى التي بها خطر أمني وتوتر محتمل، تشمل المتزمرین من المقاتلين السابقين، المنازعات حول الأرض والعرق، الانتشار غير القانوني للأسلحة الصغيرة والخفيفة والتعدين غير القانوني كما لاحظ وفد مجلس الأمن أن الحظر من السفر على الأشخاص الذين لا يزالون يشكلون خطرا على ليبيريا والسلام والأمن الإقليميين، من خلال أفعالهم، لا يزال ساريا.

(12) كوت ديفوار:

- 126 خلال دورته العادية الثانية عشرة المنعقدة في فبراير 2009، سجل مؤتمر الإتحاد عدم إجراء الانتخابات الرئاسية المقررة ليوم 30 نوفمبر 2008. وشجع

الحكومة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد تاريخ جديد عن طريق التوافق باقتراح من اللجنة المستقلة للانتخابات. حيى المؤتمر التوقيع، في 22 ديسمبر 2008، على الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واجادوجو السياسي حول تسوية المسائل العسكرية العالقة وتلك المتعلقة باستعادة سلطة الدولة بشكل فعال على كامل التراب الوطني.

-127 شأن اقتراح من اللجنة المستقلة للانتخابات وبعد اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 14 مايو 2009، تم تحديد تاريخ إجراء الجولة الأولى للانتخابات بيوم الأحد 29 نوفمبر 2009. قرأ رئيس الوزراء المرسوم الذي وقعه رئيس الجمهورية والذي قرر استدعاء هيئة الناخبين. سمح هذا القرار الذي صدر قبل أربعة أيام من اجتماع الإطار الدائم للتشاور من تخفيف حدة التوتر الذي أصبح ملماً بين القوى السياسية للبلاد.

-128 شاركت جميع الأطراف الإيفوارية في الاجتماع الخامس للإطار الدائم للتشاور المنعقد في 18 مايو 2009 في واجادوجو برئاسة الرئيس بليز كومباوري، القائم بتسهيل الحوار فيما بين الإيفواريين. صادق الاجتماع، من بين أمور أخرى، على قرار الحكومة تحديد 29 نوفمبر 2009 موعداً للجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، كما حدّدت تواريخ هامة أخرى هي: 20 مايو للبدء في نقل المهام بين قادة مناطق القوات المسلحة للقوى الجديدة وهيئات المقاطعات؛ و30 يونيو 2009- نهاية التجنيد؛ سبتمبر 2009- نشر القائمة الانتخابية؛ و منتصف شهر نوفمبر - بداية الحملة الانتخابية.

-129 جرت عملية تسليم المهام بين قادة المناطق وهيئات المقاطعات في 26 مايو في بواكى تحت رئاسة رئيس الوزراء غيوم سورو وبحضور عدد من أعضاء الحكومة والمجتمع الدولي بما في ذلك الاتحاد الأفريقي. ولُوحظ أن العمليات الأخرى لنقل المهام ستتم تدريجياً حسب تقدم عملية نشر 8000 من الشرطة ورجال الدرك لمركز القيادة المتكاملة. تم الترحيب بالإجماع بمؤشرات العودة إلى الأوضاع الإدارية

الطبيعية إذ سيفتح ذلك المجال أمام الممارسة الكاملة لمهام رؤساء المقاطعات. وبالرغم من هذا التقدم، لا زالت عملية إعادة انتشار الإدارة الضريبية محدودة. لكن حرية تنقل الأشخاص والمتلكات هو حقيقة ملموسة. في إطار المصالحة الوطنية، قام رئيس الجمهورية بزيارة دامت 10 أيام إلى مناطق وسط الشمال والغرب التي كانت سابقا تحت سيطرة المتمردين السابقين.

- انتهت عمليات تحديد هوية السكان وعملية التسجيل الانتخابي في 31 مارس 2009 في كامل التراب الوطني. وانتهت عملية الاستدراك في 10 مايو في أبيدجان؛ وفي داخل البلد، استؤنفت في 21 مايو وهي متواصلة بالرغم من بعض الصعوبات. في 2 يونيو 2009، تم تجنيд 381 شخصا في هذا الإطار من بينهم 41 000 في أبيدجان. من ناحية أخرى، تتم حاليا، حسب اللجنة المستقلة للانتخابات، زيارة جميع مراكز التجميع الـ227 التي لم تتم زيارتها من قبل، حسب اللجنة المستقلة للانتخابات التي تتوى الشروع في تعبئة الإيفواريين في المهجـر ابتداء من 11 يونيو القادم. انتهت عملية إعادة تشكيل سجلات الحالة المدنية الضائعة أو التي تم إتلافها في 20 مايو. ولإعطاء الفرصة لجميع المواطنين لتحديد هويتهم وتعبئتهم، تم تمديد هذه العملية حتى 30 يونيو. وقد تمت حتى 13 مايو 2009، تعبئة 144 148 6 شخصا من مجموع يقدر بـ7،8 مليون شخص.

- في إطار دعم الجهد الرامي إلى تجاوز الأزمة، أرسل مجلس السلم والأمن في نهاية شهر إبريل بعثة استكشاف وتقييم إلى كوت ديفوار بقيادة سفير بوركينا فاسو في أبيس أبابا. رحبـت الأطراف الإيفوارية بهذه البعثة التي جاءـت في فترة حاسمة من عملية الخروج من الأزمة. التقت البعثة بالسلطات العليا في البلد والمسؤولين المكلفين بالعملية الانتخابية وممثـلي المجتمع الدولي والأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

-132 طبقاً للاتفاق التكميلي للاتفاق السياسي لواجادوجو، وبناء على تعليمات رئيس الجمهورية، تقرر بعد التشاور توزيع عناصر الشرطة والدرك 8000 الذين ومن المفروض أن يلتحقوا بمركز القيادة المتكاملة بشكل تدريجي ومتساو وتشكيل الولية ومحافظات شرطة مختلطة. كما اتفقت هذه القوات أيضاً على كيفية تأمين العملية الانتخابية تحت إشراف مركز القيادة المتكاملة. من المفروض أن يتم إلى 2 يونيو 2009 انتشار 500 عنصر من قوات الدفاع والأمن في بواكى و101 عنصراً من القوات المسلحة للقوات الجديدة في أبيدجان.

-133 غير أن مسألة برنامج تفكك الميليشيات وفرق الدفاع الذاتي في الجنوب لا زالت تثير القلق. في مقاطعة أبيدجان، تم في الآونة الأخيرة تصنيف 9625 عنصراً وسيتم قريباً الشروع في عملية تصنيف ميليشيات منطقة الغرب. تطالب ميليشيات كثيرة بإدماجها في الجيش الجديد غير أن حشد الموارد المالية يشكل عائقاً كبيراً. في هذا الصدد، سيسمح الإطار الجديد للحوار الأسبوعي الذي أقره الممثل الخاص للقائم بعملية التسهيل بتحديد المشاكل من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها.

-134 من جانبه، اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة في 27 يناير 2009، القرار 1865 الذي سجل من خالله، من بين أمور أخرى، التأخر في تنفيذ الاتفاق التكميلي الرابع حيث قام بتمديد فترة بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن حتى 31 يوليو. وسينتقل عددهما من 8115 بالنسبة للأولى إلى 7450 حتى نهاية شهر يوليو وبالنسبة للثانية من 1800 إلى 1100 حتى نهاية 2009.

-135 على الصعيد الاقتصادي، قرر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إدراج كوت ديفوار في بند مبادرة البلدان الفقيرة المترددة بالديون حيث قدموا لها الدعم المالي. انعكس استئناف التعاون مع المؤسسات المالية الدولية من خلال زيارة العمل التي قام بها المدير العام لصندوق النقد الدولي إلى كوت ديفوار. شجع هذا الأخير الحكومة

الإيفوارية على مواصلة الإصلاحات التي تم الشروع فيها بصرامة بغية استكمالها السنة القادمة.

- 136 على الصعيد الإنساني، عاد حوالي 120 000 نازح داخلي إلى عدة بلدات في الإقليم الغربي من بينهم 80 000 عادوا بصفة تدريجية إلى مزارعهم. غير أن وتيرة العودة وإعادة دمج النازحين داخلياً منذ بعض الوقت كانتا بطبيعتين بسبب انعدام الأمن. فلقد تمت الإشارة إلى حدوث أعمال عنف في بلو ليكين بسبب النزاعات العقارية بين السكان الأصليين وأولئك الذين قدموا من أقاليم أخرى.

- 137 تم إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ الاتفاق التكميلي الرابع وأشجع الأطراف الإيفوارية على دعم هذه الدينامية مع احترام الالتزامات التي تم التعهد بها. من جانبه، يتعين على المجتمع الدولي تعبئة الموارد المالية الضرورية بغية دعم ومرافقه الجهود التي تبذلها الأطراف الإيفوارية من أجل تنظيم الانتخابات الرئاسية في الموعد المحدد ومن أجل نهاية سعيدة للأزمة.

(13) جمهورية غينيا:

- 138 خلال الدورة الأخيرة لمجلس الأمن، أطلقت المجلس على الانقلاب الذي حدث في جمهورية غينيا عقب وفاة الرئيس لانسانا كونتي. يتذكر المجلس أنه خلال اجتماعيه 164 و 165 المنعقدتين على التوالي في 24 و 29 ديسمبر 2008، أدان مجلس السلم والأمن بقوة الانقلاب وقرر تعليق مشاركة غينيا في أنشطة الاتحاد الأفريقي حتى عودة النظام الدستوري إلى البلاد. وفي إطار متابعة الوضع، عينت مبعوثاً خاصاً في شخص السيد إبراهيم فال، وزير الخارجية السنغالي السابق والمساعد السابق للأمين العام للأمم المتحدة المكلف بالشؤون السياسية.

- 139 من ناحية أخرى، وبمبادرة من المفوضية، عقد اجتماع تشاوري حول الوضع في غينيا، في 30 يناير 2009، في أبيس أبابا. وبهذه المناسبة، اتفق المشاركون على تشكيل فريق عمل دولي للاتصال حول غينيا برئاسة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بغية متابعة الوضع بالعناية الازمة ومواصلة تنسيق ومواءمة جهودهما الرامية إلى استعادة النظام الدستوري بسرعة على أساس العناصر ذات الصلة للبيان الصادر عن الدورة الاستثنائية لقمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المنعقدة في أبوجا في 10 يناير، والتي تتمثل فيما يلي:

- إنشاء مجلس وطني للفترة الانتقالية كجهاز لاتخاذ القرار يضم عناصر

مدنية وعسكرية.

- إنشاء منتدى استشاري يضم جميع عناصر المجتمع المدني الغيني ويشكل إطاراً للحوار يسمح للغينيين بالعمل من أجل تعزيز الوئام الوطني.
- استكمال الفترة الانتقالية من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في

.2009

- عدم مشاركة أعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وكذلك رئيس الوزراء للفترة الانتقالية وأعضاء حكومته في انتخابات 2009.
- والالتزام السلطات الانتقالية باحترام حقوق الإنسان وسلطة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات.

- 140 خلال اجتماعه الأول المنعقد في كوناكري، يومي 16 و 17 فبراير 2009، أحاط الفريق الدولي للاتصال-غينيا علماً ببيان رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية حول تنظيم مرحلة انتقالية على أساس برنامج يتمحور حول أربعة

مراحل (إنشاء إطار وأجهزة انتقالية، ولجنة للحقيقة والعدل والمصالحة، والإصلاحات الدستورية، وإصدار قوانين متعلقة بالعملية الانتخابية)، وكذلك الالتزام بعدم مشاركة رئيس الوزراء ولا أعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية في الانتخابات المقبلة. خلال اجتماعه الثاني المنعقد في كوناكري في 16 مارس 2009، أعرب الفريق الدولي للاتصال-غينيا عن ارتياحه لمواصلة الحوار السياسي بين جميع الأطراف المعنية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وسجل استعداد المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية للرد على البرنامج الذي اقترحه "قوى الحياة". أحاط الفريق الدولي علما بالتزام رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية بإقامة مؤسسات انتقالية بالتشاور مع "قوى الحياة". في 28 مارس 2008، أصدر رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية بياناً أعرب فيه عن تبنيه لاقتراحات "قوى الحياة" المتعلقة بإدارة الفترة الانتقالية والجدول الزمني المتعلق بذلك.

- 141 في 29 مارس، وفي إطار تجمع شعبي نظمه حاكم كوناكري، طلبت مجموعة من الشباب من رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية تمديد الفترة الانتقالية حتى سنة 2010، وتلت ذلك تظاهرات أخرى تم تنظيمها في داخل البلاد وفي كوناكري. في هذا السياق، قام مبعوثي الخاص والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في 7 إبريل 2009، بمهمة إلى كوناكري لتشجيع رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية في عزمه على احترام الجدول الزمني الذي اقترحه "قوى الحياة" وإنشاء المجلس الوطني الانتقالي بسرعة.

- 142 أحاط الاجتماع الثالث للفريق الدولي للاتصال-غينيا المنعقد في كوناكري في 4 و 5 مايو 2009، علما بارتياح بيان المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وأعرب عن انضمامه إلى الجدول الزمني الذي اقترحه "قوى الحياة" من أجل تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية: 11 أكتوبر 2009: الانتخابات التشريعية. و 13 ديسمبر 2009: الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية. و 27 ديسمبر 2009: الجولة

الثانية. ناشد الفريق الدولي الطرف الغيني بالوفاء بالتزاماته حول تمويل الانتخابات وأكّد مجدداً على الطلب الذي وجهه إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وتقديم ميزانية مفصلة من أجل تنظيم الانتخابات.

- 143 منذ ديسمبر، اجتمع مجلس السلم والأمن ثلاث مرات لبحث الوضع في غينيا (الاجتماع 169 المنعقد في 10 فبراير 2009، والاجتماع 183 المنعقد في 26 مارس 2009، والاجتماع 192 المنعقد في 10 يونيو 2009). خلال اجتماعه 192، وبعد أن ذكر بيانته السابقة حول الوضع في غينيا والالتزام الذي تعهدت به السلطات المنبقة عن الانقلاب باستكمال العملية الانتقالية قبل نهاية سنة 2009، طلب مجلس السلم والأمن من الأطراف الغينية بذل كل الجهد من أجل احترام خارطة الطريق وناشد المجتمع الدولي بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم المالي والفنى الضروري لإعداد وتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية التي ستضع نهاية للفترة الانتقالية.

- 144 في الختام، أُسجل بارتياح مواصلة الحوار السياسي فيما بين جميع الأطراف المعنية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وكذلك استعداد هذا الأخير للتعجيل بإقامة المؤسسات الانتقالية. وفي نفس هذا المضمون، أنشاد السلطات الغينية الحرص على احترام الجدول الزمني المقترن من جانب "قوى الحياة" والذي وافقت عليه رسمياً وبشكل كامل.

(14) غينيا بيساو:

- 145 خلال الفترة قيد البحث، واصلت متابعة الوضع في غينيا بيساو. كان الحدث المتميز خلال هذه الفترة هو اغتيال الرئيس جواو بيرناردو "تينو" فييرا ورئيس هيئة الأركان الجنرال باتيستا تاجما نا واي في بداية شهر مارس. وأدت بشدة هذا العمل الجبان وال بشع الذي ارتكب في وقت يقوم فيه المجتمع الدولي ببذل جهود متواصلة من أجل تعزيز السلم في غينيا بيساو وتدعم التقدم المحرز في المسار السياسي عقب

الانتخابات التشريعية لشهر نوفمبر 2008. ناشدت جميع القادة السياسيين في غينيا بيساو وكذلك الأطراف المعنية إلى الاتفاق وراء السلطات الشرعية للبلاد للتصدي للوضع في إطار المؤسسات الشرعية ودستور غينيا بيساو.

- 146 اعتمد مجلس السلم والأمن المجتمع في نفس اليوم، بياناً أدان فيه بقوة هذه الأعمال البشعة. بعد أن أكد مجدداً على المبادئ المتضمنة في القانون التأسيسي وعلى وجه الخصوص قدسيّة الحياة الإنسانية، وعلى إدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية، ورفضه المطلق للتغييرات غير الدستورية للحكومات، أحاط مجلس السلم والأمن علماً ببيان القوات المسلحة لغينيا بيساو حول نيتها في احترام دستور البلاد. طلب مجلس السلم والأمن فتح تحقيق لتسلیط الضوء على هذا الاغتيال وتقديم مرتكبه إلى العدالة. عقب ذلك، وطبقاً للدستور، أدى رئيس الجمعية الوطنية الشعبية، السيد رaimوندو بيريرا، اليمين بصفته رئيس الجمهورية بالإنابة، واتفقـت العناصر السياسية الفاعلة في البلاد على تحديد موعد الانتخابات بتاريخ 28 يونيو 2009.

- 147 في بداية شهر مارس، قمت بتعيين مبعوث خاص إلى غينيا بيساو في شخص السيد جواو بيرناردو دي ميراندا، وزير خارجية أنجولا السابق. قام هذا الأخير بزيارة إلى بيساو من 21 إلى 27 إبريل 2009 لإجراء المشاورات مع الأطراف المعنية. كما زارت بعثة من مجلس السلم والأمن بيساو يومي 26 و 27 إبريل والتقت بالعناصر السياسية الفاعلة الرئيسية في البلاد. قام المبعوث الخاص بزيارة ثانية إلى بيساو من 1 إلى 5 يونيو 2009 من أجل تعميق المشاورات مع سلطات البلاد والأطراف المعنية بالعملية الانتخابية.

- 148 غير أن الوضع في البلاد يبقى هشا ويتجلى ذلك من خلال اغتيال السيد باسيرو دابو، وزير إدارة التراب السابق والمرشح للانتخابات الرئاسية والسيد إيلدر بروانشا، وزير الدفاع السابق، وأعمال العنف والتهديدات الأخرى التي ذهب ضحيتها

مرشحون آخرون للانتخابات الرئاسية. خلال اجتماعه 192، المنعقد في 10 يونيو 2009، أدان مجلس السلم والأمن هذه الأعمال بقوة. وأبرز مجلس السلم والأمن ضرورة القيام بتحقيق مستقل وذي مصداقية لتسليط الضوء على سلسلة الاغتيالات السياسية التي تشهدها البلاد منذ مارس 2009 وأكد مجددا دعمه لإنشاء لجنة لقصي الحقائق. أبرز مجلس السلم والأمن ضرورة توفير الظروف الأمنية اللازمة من أجل إجراء انتخابات حرة وعادلة وشفافة.

- 149 - أدعو سلطات غينيا بيساو إلى بذل كل ما في وسعها من أجل تأمين العملية الانتخابية وضمان أمن السكان وكذلك المرشحين للانتخابات الرئاسية. ومن الأهمية بمكان أن يتقادى جيش غينيا بيساو أي تدخل في قيادة الشؤون السياسية. في نفس الوقت، إن غينيا بيساو، التي تمر بفترة حرجة من تاريخها، بحاجة إلى التضامن الدولي.

(15) موريتانيا:

- 150 - خلال دورة شهر يناير الماضي، أطلعت المجلس على تطور الجهد الرامي إلى استعادة النظام الدستوري إلى موريتانيا. في هذا الصدد، أبلغت عن مختلف المشاورات بين المفوضية والسلطات المنتسبة عن الانقلاب وكذلك مع الشركاء الدوليين. اجتمع فريق الاتصال حول موريتانيا في أبيدجان في 28 يناير 2009 عشية انعقاد المجلس التنفيذي. عقب ذلك، وبدعوة من المنظمة الدولية للفرانكوفونية، اجتمع الفريق في باريس في 20 فبراير 2009. خلال هذه الاجتماعات، قدم الفريق دعمه لجهود الاتحاد الأفريقي كما اقترح عناصر للخروج من الأزمة لاسيما مشاركة جميع العناصر الفاعلة المعنية ومشاركة الرئيس سيدى ولد الشيخ عبد الله بصفته رئيس الدولة، في إيجاد الحل، وتعزيز التوافق واحترام الدستور الموريتاني إذ أن مثل

هذه التسوية من شأنها أن تؤدي إلى تنظيم الانتخابات الرئاسية. في سياق البيان الصادر عن اجتماع فريق الاتصال في باريس الذي تمت خلاله دعوة الأطراف الموريتانية إلى الحوار السياسي الشامل تحت إشراف رئيس الاتحاد، استقبل العقيد عمر القذافي ممثلي هذه الأطراف في الجماهيرية الليبية العظمى. ثم توجه إلى نواكشوط.

- 151 بالنظر لعدم إحراز أي تقدم في البحث عن تسوية، قرر مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه 163، أنه إذا لم تتم استعادة النظام الدستوري قبل 5 فبراير 2009، سيتم اتخاذ إجراءات، بما في ذلك منع سفر جميع الأشخاص الذين تستهدف أنشطتهم الإبقاء على الأمر الواقع المخالف للدستور وتجميد أرصدتهم. في 5 فبراير 2009، قرر مجلس السلم والأمن الشروع في تنفيذ العقوبات المقررة في بيانه الصادر في 22 ديسمبر 2008 مبرزا في نفس الوقت ضرورةمواصلة الجهود لدى الأطراف الموريتانية من أجل عودة النظام الدستوري بسرعة إلى موريتانيا. في 24 مارس 2009، أكد مجلس السلم والأمن مجددا على قراره الخاص بفرض العقوبات. خلال الاجتماع المنعقد في 6 مايو 2009، المخصص لبحث ترتيبات تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه، أعرب مجلس السلم والأمن عن ارتياحه للجهود التي يبذلها الاتحاد بدعم من شركائه بغية إيجاد حل توافقى للأزمة في موريتانيا وشجعني.

- 152 خلال هذه الفترة، توجهت إلى نواكشوط من أجل دعم الجهود المبذولة لاستعادة النظام الدستوري. كما توجه مفوض السلم والأمن ومبعوثون آخرون للاتحاد الأفريقي إلى موريتانيا عدة مرات إما وحدهم وإما برفقة ممثليين لرئيس الاتحاد أو أعضاء آخرين من المجتمع الدولي. وواصلت المفوضية أيضا اتصالاتها الوثيقة مع الأطراف الموريتانية من خلال لقاءات في مقر المفوضية.

- 153 في هذا السياق، تم في داكار من 27 مايو إلى 2 يونيو 2009، تحت إشراف الرئيس السنغالي عبدالاي واد وفريق الاتصال حول موريتانيا برئاسة الاتحاد

الأفريقي، تنظيم حوار سياسي بين الأطراف الموريتانية تم من خلاله التوصل إلى اتفاق إطاري للخروج من الأزمة. بموجب هذا الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في داكار في 2 يونيو والذي تم التوقيع عليه في نواكشوط في 4 يونيو، اتفقت الأطراف على وجه الخصوص على ما يلي:

- إقرار فترة انتقالية توافقية، طبقاً للمادة 40 من الدستور.
 - انتقال توافقي ، وفقاً للمادة 40 من الدستور.
 - إجراء انتخابات رئاسية مبكرة تعقد جولتها الأولى في 18 يوليو 2009 والجولة الثانية في 1 أغسطس 2009 إذا دعت الضرورة.
 - إنشاء لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة.
 - التعهد بالالتزام بكافة الأعمال المناسبة لأجل التنفيذ الفوري لإجراءات التهدئة وبناء الثقة خلال الفترة الانتقالية. و
 - موافقة الحوار الوطني الشامل بعد الانتخابات الرئاسية.
- 154- رحب المجتمع مجلس السلم والأمن في 10 يونيو 2009 باستكمال الاتفاقية الإطارية، مبدياً رضاه عن أنها جاءت متوافقة مع عناصر المخرج التوافقية من الأزمة والموضحة في بياناتها ذات الصلة. حيث مجلس السلم والأمن الأطراف الموريتانية على الالتزام بالخطاب وروح الاتفاقية الإطارية، وطلب مني القيام بكل الخطوات الضرورية للمساعدة في تنفيذ الاتفاقية. حيث مجلس السلم والأمن أيضاً المجتمع الدولي على تقديم كل المساعدة الضرورية من أجل التنفيذ الفاعل للاتفاقية الإطارية وتمكينها من لعب دورها الكامل، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، والمتوقع منها وذلك لضمان حل توافقي للأزمة الموريتانية.

- 155 - أثق، أنه في خلال تنفيذ الاتفاقية الإطارية، سيسود النضج السياسي وروح المسؤولية للأحزاب الموريتانية، ومن جانبه لن يدخل الاتحاد الأفريقي جهداً للمساعدة في هذه العملية
ع) الصراعات الغربية:

- 156 - إن النزاع حول الصراعات الغربية لا يزال في حالة جمود، وذلك نتيجة لحالة الاستقطاب التي تسود مواقف الأطراف، ومؤخراً، نتيجة للإصرار المغربي على اعتبار مقترحها حول الحكم الذاتي، بمثابة الأساس الأوحد للتفاوض مع البوليساريو، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن قرارات مجلس الأمن 1754 و 1783 و 1813 (2007) و 2008 (2008) دعت جميعها إلى المفاوضات المباشرة وبدون شروط مسبقة.

- 157 - وعلى ضوء ما سلف كخلفية، قدم الأمين العام للأمم المتحدة، في أبريل الماضي تقريراً حول التطورات في المنطقة إلى مجلس الأمن، مؤكداً استمرار حالة الجمود. في ضوء غياب التقدم في عملية السلام، أوصى الأمين العام أن يقوم مجلس الأمن مجدداً بدعوة الأطراف، المغرب وجبهة البوليساريو إلى التفاوض بإيمان جيد، دون شروط مسبقة، أظهر الإرادة السياسية والدخول في مناقشات موضوعية وضمان نجاح المفاوضات.

- 158 - قام مجلس من جانبه، وبعد مراعاة تقرير الأمين العام الذي سبقت الإشارة إليه، باعتماد القرار 1871 (2009) بالإجماع، مجدداً الدعوة إلى الفرقاء لمواصلة المفاوضات المباشرة، ابتداءً بعملية مانهاسيت في يونيو 2007. دعا القرار الأطراف تحديداً لمواصلة التفاوض دون شروط مسبقة وبإيمان جيد بهدف تحقيق حل سياسي عادل و دائم و مقبول من جميع الأطراف، يؤدي إلى تقرير المصير لشعب الصراع الغربية في سياق الترتيبات المتسقة مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

159 - يتبقى الآن على المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء الغربية، السفير الأمريكي كريستوفر روس، تكثيف مشاوراته مع الطرفين بجانب الأطراف الأخرى المعنية ومواصلة مقترحه بعقد محادثات بسيطة وغير رسمية للتحضير لانعقاد الجولة الخامسة لمحادثات مانهسيت. أن الإتحاد الأفريقي يأمل أن يكون النهج الجديد للمبعوث الشخصي، والذي أقره مجلس الأمن للأمم المتحدة في القرار 1871، مثمراً ويودي إلى أن تتحقق العملية السلمية في الصحراء الغربية أهدافها في حل النزاع المتطاول، وبتوافق تام مع مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

4 - مسائل السلام والأمن الأخرى:

(1) الأمن البحري:

160 - لقد برزت في العام الماضي مسألة الأمن والسلامة البحري، ويعود ذلك بصفة كبيرة إلى عنف القرصنة قبالة السواحل الصومالية. قامت البلاد المختلفة والمنظمات شبه الحكومية بنشر أصول بحرية لمواجهة النزعة إلى القرصنة قبالة السواحل الصومالية. في بداية هذا العام، تم اعتماد مدونة قواعد سلوك جيبوتي بشأن قمع القرصنة والنهب المسلح ضد السفن في خليج عدن، وذلك بواسطة اجتماع عالي المستوى حضرته سبعة عشرة دولة من مناطق غربي المحيط الهندي، خليج عدن والبحر الأحمر. على خلفية قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1851 (2008) تم إنشاء فريق الاتصال المعني بالقرصنة في سواحل الصومال، وذلك ليعمل كنقطة اتصال بين الدول وضمنها، المنظمات الإقليمية والدولية وذلك في جوانب مكافحة القرصنة والنهب المسلح قبالة السواحل الصومالية. لقد كان هم المفوضية خلال كل هذه الاجتماعات هو تأكيد الحاجة لاعتماد مقاربة متعددة الأوجه وشاملة بما يشمل الإمكانيات داخل الأرض (البرية) وبناء القدرة، لمواجهة ظاهرة القرصنة في سواحل

الصومال والتي هي عرض لمشكلة أكبر. في هذا الصدد، تم التركيز على الحاجة لإيقاف كافة الأنشطة غير القانونية قبالة سواحل الصومال، بما في ذلك الصيد غير المشروع ورمي النفايات السامة. إن اهتمام العالم بمسألة القرصنة في سواحل الصومال، أدى لإبعاد الاهتمام بالخطر المتامن للهجمات على الساحل الأفريقي الغربي. وأشار المكتب الدولي البحري إلى أكثر من مائة هجنة للفراصنة حدثت قبالة الساحل الغربي الأفريقي في العام الماضي.

- 161 في جهودنا الرامية إلى معالجة هذه التحديات الشاملة وطبقاً لسياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والمن، توشك المفوضية على إيجاد الإستراتيجية المناسبة لمعالجة هذا الوضع.

(2) إصلاح القطاع الأمني لاتحاد الأفريقي، عملية صياغة السياسة:

- 162 اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يناير 2008 المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.177(X) الذي يشجع المفوضية على وضع إطار شامل لسياسة الاتحاد الأفريقي حول إصلاح القطاع الأمني، في سياق الإطار السياسي حول إعادة البناء والتنمية في فترة ما بعد النزاعات والذي اعتمدته المجلس التنفيذي في بانجول في يونيو 2006. بدأت المفوضية عملية وضع سياسة إصلاح القطاع الأمني وفاءً بالمقرر.

- 163 بدأت العملية الاستشارية لصياغة سياسة إصلاح القطاع الأمني بالورشة الأفريقية الإقليمية حول إصلاح القطاع الأمني والتي عقدت بالاتحاد الأفريقي بأديس أبابا في 23-25 مارس 2009، تم عقد الورشة بالاشتراك مع مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة حفظ السلام التابع للأمم المتحدة. الناتج الرئيسي من ورشة العمل كان وضع خارطة طريق لتطوير سياسة إصلاح القطاع الأمني، عوضاً عن سلسلة مشاريع رائدة لمخاطبة إصلاح القطاع الأمني في بعض الدول الأعضاء

التي وضعت إصلاح القطاع الأمني في أجندتها لإعادة البناء في فترة ما بعد النزاعات.

- 164. ستتضمن عملية صياغة سياسة إصلاح القطاع الأمني للإتحاد الأفريقي العمليات التالية:

أ) مشاورات مع كافة أصحاب المصلحة (إدارات الإتحاد الأفريقي، الدول الأعضاء، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، نظام الأمم المتحدة، المجتمع المدني الشركاء الدوليين والمانحين).

ب) تكليف خبراء بتقديم أوراق بحثية مختارة حول جوانب مختارة من إصلاح القطاع الأمني ذات تأثير على سياسة إصلاح القطاع الأمني بالإتحاد الأفريقي.

ج) كتابة مشروع وثيقة السياسة.

د) القيام بمشاريع رائدة لمخاطبة الجوانب المختلفة لإصلاح القطاع الأمني إلى جانب دور الإتحاد الأفريقي في تنفيذ الإصلاحات.

هـ) بناء القدرة في إصلاح القطاع الأمني في مقر الإتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية وفيبعثات الميدانية وبعثات حفظ السلام.

و) تسليم وثيقة سياسة إصلاح القطاع الأمني بالإتحاد الأفريقي إلى المجلس التنفيذي للاعتماد.

(3) الحد من التسلح:

- 165. كجزء من تنفيذ سلوك الإتحاد الأفريقي حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة، تم إنشاء لجنة توجيه الإتحاد الأفريقي الإقليمية المعنية بالأسلحة الصغيرة، والتي تضم مفوضية الإتحاد الأفريقي (الرئيس)، المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى بتقويض حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة (تحديداً، المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة والمؤتمر العالمي لإقليم البحيرات العظمى). في اجتماعها الأول

الذي عقد في أروشا في نوفمبر 2008، اعتمدت لجنة التوجيه خطة العمل لعام 2009. إن أولوية لجنة التوجيه هي تطوير إستراتيجية الإتحاد الأفريقي للأسلحة الصغيرة والخفيفة والتي ستصبح قادرة على وضع الأسلحة الصغيرة في سياق الهندسة الأفريقية للسلام والأمن، والدعوة إلى دمج مسائل الأسلحة الصغيرة في المسار الرئيسي لأنشطة السلام والأمن وتقديم إطار شامل يتيح للأقاليم المختلفة والدول الأعضاء مخاطبة أولوياتهم الخاصة. طورت المفوضية مخططا عاما لإستراتيجية الأسلحة الصغيرة، وفي طريقها لاستكمال مشروع الإستراتيجية والذي سيتم رفعه، في آخر الأمر، إلى الدول الأعضاء للبحث والاعتماد.

- 166 - تقوم المفوضية باستكمال الاختصاصات لتعيين المبعوث الخاص لمسائل تحديد الأسلحة والحد من انتشارها، والذي سيقوم بالدعوة لتشجيع جهود مخاطبة انتشار الأسلحة، تحديد الأسلحة ونزعها ومنع انتشارها. كما ظلت المفوضية تعمل لتقوية علاقاتها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وقام مفوض السلام والأمن مؤخرا بزيارة إلى مقر المنظمة في هيج لمناقشة المشاريع المستقبلية المشتركة.

5 . مرفق السلام الأفريقي:

- 167 - انتهت مهمة مرفق السلام الأفريقي الممول بواسطة الصندوق الأوروبي التاسع للتنمية في 2007. تم توقيع الاتفاق الخاص بمرفق السلام الأفريقي الجديد في ينايير الماضي بخطاء مالي يبلغ 300 مليون يورو، تحت الصندوق الأوروبي العاشر للتنمية، من جملة هذا المبلغ سيتم تخصيص 200 مليون يورو لدعم عمليات السلام، بينما سيسلم مكون بناء القدرة 65 مليون يورو، وهي تقريبا ضعف المبلغ المخصص لهذا النشاط في المرفق السابق. تم كذلك تمديد نطاق المرفق الجديد لدعم منع النزاعات وأنشطة الوساطة، إضافة إلى إعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاعات

ومبادرات الاستقرار. يشتمل المرفق على آلية الاستجابة المبكرة بخطاء مالي يبلغ 15 مليون يورو، وذلك لتسهيل سرعة الفعل والتدخل في سياق تعزيز السلام.

- 168 في 4 فبراير 2009 اجتمعت في أديس أبابا لجنة التسيير المشتركة لصندوق السلام الأفريقي والمشتملة على ممثلين لمفوضية الإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي بجانب المجموعات الاقتصادية الإقليمية، رحب الاجتماع بالتقدم المحرز في تنفيذ صندوق السلام الأفريقي وأستعرض تنفيذ البرامج الجاري تمويلها بواسطة الصندوق بما فيها عمليات دعم السلام. أتاحت الفرصة لتبادل الآراء حول طرق تنفيذ صندوق السلام الأفريقي الجديد. لقد بدأت بالفعل البرمجة الخاصة بالمرفق.

- 169 لقد اكتسب صندوق السلام الأفريقي بعدها جديداً كأحد الآليات لتنفيذ الشراكة اللصيقة حول السلام والأمن تحت مظلة الإستراتيجية المشتركة لأفريقيا والإتحاد الأوروبي وخطة العمل. ظل صندوق السلام الأفريقي آلية ناجحة جداً، بوصفه حتى الوقت الحالي مصدر التمويل الوحيد الذي يتصرف بالاستدامة وقابلية التتابع وذلك لعمليات دعم السلام تحت القيادة الأفريقية. ساهم الصندوق كذلك في تقوية دور الإتحاد الأفريقي في مجالات السلام والأمن والعلاقة الوطيدة بينه والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

6 . متابعة المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.145(VIII) حول تمويل

عمليات دعم السلام تحت قيادة الإتحاد الأفريقي:

- 170 في دورته العادية الثانية عشر في أديس أبابا في المدة مابين 1 إلى 3 فبراير 2009، اعتمد مؤتمر الإتحاد المقرر ASSEMBLY/AU/DEC. 222(XII) بشأن تقرير مجلس السلام والأمن الأفريقي حول أنشطته وحالة السلام والأمن في أفريقيا. في ذلك المقرر، وبعد ملاحظته أن فريق العمل المكون من قبل الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتقديم توصيات حاسمة حول كيفية دعم الأمم المتحدة لعمليات دعم السلام تحت قيادة الإتحاد الأفريقي وبما يتوافق مع قرار مجلس الأمن 1809 (2008) بتاريخ 16

أبريل 2008، قد قدم تقريره، طلب المؤتمر من المجلس أن يجتمع في أقرب وقت ممكن لاستعراض التقرير المذكور وتقديم رأيه فيه قبل بحثه بواسطة مجلس الأمن للأمم المتحدة.

- الجدير بالذكر، أن الفريق في تقريره، قد استعرضوا شاملاً للمسائل الرئيسية التي تمت مناقشتها مع عدد واسع من المحاورين حول الضلوع المتزايد للإتحاد الأفريقي في من النزاعات والقرارات، حفظ السلام وإعادة البناء في فترة ما بعد النزاعات. بالإضافة لمخاطبة تقوية العلاقة الإستراتيجية بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي، قدّم الفريق عدداً من التوصيات لتقوية العلاقة المشتركة وتطوير شراكة أكثر فعالية عند مخاطبة المسائل الموجودة في الأجندة المشتركة، في هذا الصدد، أكد الفريق الحاجة إلى رؤية إستراتيجية مشتركة، إذا كان للأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي أن يمارسا ميزاتهما: استطاعة الإتحاد الأفريقي على تقديم استجابة سريعة وقدرة الأمم المتحدة على استدامة العمليات، أكد الفريق أيضاً الحاجة لتطوير قدرات مؤسسية متكاملة مع الطلبات الملقاة على عاتق الإتحاد الأفريقي. فيما يخص تعزيز تنبوءة واستدامة ومرونة تمويل عمليات السلام المكلفة بها الأمم المتحدة والتي يقوم بها الإتحاد الأفريقي، أوصى الفريق بإنشاء آليتين تمويليتين جديدين:

(1) الأولى تكون مرتكزة على التمويل المقدر بواسطة الأمم المتحدة والمصمم لدعم عمليات حفظ سلام محددة. وهذه تكون على أساس حالة بحالة لدعم عمليات حفظ السلام المخولة للإتحاد الأفريقي بواسطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولمدة حتى ستة أشهر.

(2) وتكون الثانية صندوق يتم تمويله على أساس طوعي ومتعدد المانحين ويركز على بناء القدرة الشامل لمنع النزاعات والحلول بجانب بناء المؤسسية ويجب تصميمه لجذب مانحين جدد بجانب الموجودين، وذلك في أثناء تعيين الملكية الأفريقية.

172- في نفس الوقت ركز الفريق على أهمية الملكية الأفريقية في هذا الصدد، وأوصي بأن ينظر الإتحاد الأفريقي في إمكانية إنشاء نظامه الخاص للإسهامات المالية في عمليات حفظ السلام من خلال إسهامات مقدرة للتعزيز التدريجي لصندوق الإتحاد الأفريقي للسلام. وأخيراً أوصى الفريق بإنشاء فريق مشترك بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي لفحص الطرائق المفصلة لتنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه.

173- في اجتماعه 178 المنعقد في 13 مارس 2009، أكد مجلس السلم والأمن الأفريقي أن فريق برودي مثل خطوة هامة في مجمل الجهد المعززة لقدرة الإتحاد الأفريقي لمقابلة تحديات السلام والأمن التي تواجه القارة ولتعبئته المزيد من الدعم ضمن المجتمع الدولي الأوسع. وفي نفس الوقت شدد الفريق على الحاجة لاستمرار الجهد لضمان تمويل ذو تتبؤية واستدامة ومرنة لدعم عمليات دعم السلام تحت قيادة الإتحاد الأفريقي. استناداً على مبادرات حديثة وتطورات في هذا الشأن، تعرف مجلس السلم والأمن الأفريقي على أهمية المزيد من العلاقة الإستراتيجية الفاعلة بينه والإتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وذلك لتمكين الجهازين من ممارسة ميزاتهما النسبية. شدد مجلس السلم والأمن الأفريقي على الحاجة لضمان المزيد من التفاعل المنتظم بين رئيس المجلس ورئيس مجلس الأمن، بجانب تنسيق أكثر قرباً وتزامناً أفضل بين المجلسين في شأن صناعة القرار. دعم مجلس السلم والأمن الأفريقي إنشاء فريق مشترك بين مفوضية الإتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة للنظر بإمعان في التوصيات التي تم تقديمها.

174- في 18 مارس 2009، اجتمع مجلس الأمن لاستعراض تقرير فريق برودي. في تلك المناسبة خاطب مفوض السلام والأمن المجلس. رحب مجلس الأمن بجهود الفريق وسجل باهتمام تقريره. طلب مجلس الأمن من الأمين العام تقديم تقرير خلال مدة أقصاها 18 سبتمبر 2009، حول الوسائل العملية لتقديم الدعم للإتحاد الأفريقي حين قيامه بعمليات حفظ السلام المخولة له بواسطة الأمم المتحدة

ويتضمن تقييم مفصل للتوصيات التي حواها تقرير الفريق. طلب مجلس الأمن كذلك من الأمين العام أن يضع في حسابه في التقرير الدروس المستفادة من جهود الإتحاد الأفريقي الماضية والحالية في مجال حفظ السلام. ركز مجلس الأمن على أهمية إنشاء المزيد من العلاقات الإستراتيجية الفاعلة بين مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن الأفريقي وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الإتحاد الأفريقي وتشجيع المزيد من الجهود المشتركة في هذا الاتجاه بالتركيز على المسائل ذات الاهتمام المشترك.

- 175 وكمتابعة لبيان مجلس السلم والأمن الأفريقي والتصريح الرئاسي لمجلس الأمن للأمم المتحدة، مفوضية الإتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة تعملان سويا حاليا لتحضير التقرير ليتم رفعه إلى مجلس الأمن في سبتمبر.

(٧) إنشاء قدرة للإتحاد الأفريقي على مستوى إستراتيجي لإدارة النزاعات في أديس أبابا، تشمل على البنية التحتية:

- 176 في يونيو 2008، وفي شرم الشيخ، بمصر، أطلعت المجلس على الجهد المبذولة بمساعدة الحكومة الألمانية لإنشاء قدرة للإتحاد الأفريقي على مستوى إستراتيجي لإدارة النزاعات في أديس أبابا، تشمل البنية التحتية. في هذا الصدد، أشرت إلى أنه، في خلال المشاورات السنوية بين الإتحاد الأفريقي، الآلية الإقليمية لمنع النزاعات، الإدارة والحلول، البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية وشركاء الإتحاد الأفريقي الآخرين، المنعقدة في أبريل 2005، اتفق الشركاء على الحاجة لإنشاء مثل هذه القدرة. وتم التأكيد على هذا في اجتماع المتابعة التقني المنعقد في أكتوبر 2005، في إطار التحضيرات للمشاورات السنوية في مايو 2007، تم مناقشة الموضوع مع الرئاسة الألمانية لمجموعة الثمانية. في أغسطس 2007، طلبت المفوضية رسميا من ألمانيا تقديم الدعم المطلوب. في 28 أبريل 2008، كتب وزير

الخارجية الألماني لرئيس المفوضية طالبا منه التأكيد الرسمي أن ألمانيا ستقوم ببناء المرفق المطلوب. في 13 مايو 2008، كتب رئيس المفوضية إلى وزير الخارجية الألماني شاكرا بلاده على دعمها.

- 177 استند الطلب على الدور المتعاظم الذي يقوم به الإتحاد الأفريقي في منع وإدارة وإيجاد الحلول للمنازعات في القارة. نتيجة لهذا، قام الإتحاد الأفريقي وسيستمر في زيادة موظفي إدارة السلم والأمن. غير أنه من الواضح الآن، أن المكتب الحالي ومساحة العمليات لا تفي باحتياجات الإتحاد الأفريقي. هنالك حاجة إلى مبنى جديد، يقوم بضم مركز الإتحاد الأفريقي لإدارة النزاعات، ويتسع للعدد المطلوب من الموظفين، ويوفر كذلك الأدوات الضرورية لإدارة السلم والأمن للوفاء بتكلفتها على نحو فعال.

- 178 ومتابعة للأمر، قامت المفوضية والحكومة الألمانية بالتوقيع على اتفاقية، في 21 نوفمبر 2008 تتعلق بمبنى إدارة السلم والأمن. نتج عن ذلك، في 12 فبراير 2009، أن شاركت المفوضية في لجنة تحكيمية في برلين لاختيار التصميم الأفضل وذلك في أعقاب منافسة معمارية أوروبية واسعة. في 29 أبريل 2009، وعلى هامش مؤتمر السفراء الألمان في أفريقيا بأتيس أبابا، تم تنظيم معرض حول المنافسة المعمارية برعاية مفوض السلم والأمن ووزير الدولة الألماني للشؤون الخارجية.

ثالثاً- التكامل الإقليمي، التنمية والتعاون:

ثالثاً-1- التكامل وتنمية الموارد البشرية:

(1) التعليم:

- 179 ظل التقدم يتحقق في تنفيذ خطة عمل عقد التعليم الثاني لأفريقيا (2006-2015). وتتجدر الإشارة إلى أن ثلاثة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية هي مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تعمل حاليا على إضفاء الطابع المحلي على خطة العمل. كما أن عددا متزايدا من الوكالات الإنمائية تسعى إلى التعاون مع المفوضية ومواءمة برامجها مع خطة العمل حسبما نادي بذلك مقرر القمة الصادر في يناير 2008. وقد استمر البرلمان الأفريقي في إشراك المفوضية في وضع برامج التعليمية مع الاجتماع الأخير الذي انعقد في جوهانسبرغ في مايو 2009. ولا تزال التحضيرات جارية لاستضافة مؤتمر لليونسكو حول التعليم في فبراير 2010.

أ) مسائل الجنسين و الثقافة:

- 180- يقوم المركز الدولي لتعليم البنات والنساء في أفريقيا، وهو معهد متخصص تابع للاتحاد الأفريقي يقع مقره في واجادوجو، بتنفيذ برنامج أنشطة المفوضية في مجال مسائل الجنسين والتعليم. وقد قدم هيكل جديد مقترن للعاملين بخصوص المركز الدولي لتعليم البنات والنساء في أفريقيا بغية الموافقة عليه من قبل أجهزة وضع السياسات المختصة. ووفقا للمراجعة المؤسسية التي جرت في نوفمبر 2008، سيتم تدريب العاملين في المركز من أجل كفالة اتساق أنظمته الإدارية والمالية مع تلك الخاصة بمفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد تم في هذه السنة تحويل ما قيمته 150,000.00 دولار أمريكي إلى المركز المذكور لتمكينه من الاضطلاع بأنشطته وبما يشمل تحليل الوضع القاري لمسائل الجنسين والثقافة في مجال التعليم. وسوف تستخدم نتائج التحليل للقيام بتدخلات ملائمة خلال السنوات القادمة.

ب) نظام معلومات إدارة التعليم:

- 181- منذ أن بدأت المفوضية في بناء قدرات المعهد الأفريقي للتعليم من أجل التنمية في أكتوبر 2008، أصبحت المؤسسة في المرحلة العملية واضطاعت بدورها كمرصد التعليم الأفريقي. ومن ثم، تتمثل المهمة الرئيسية للمعهد الأفريقي للتعليم من أجل

التنمية في تنفيذ خطة عمل العقد الثاني في مجال نظام معلومات إدارة التعليم. ففي مارس 2009، تولى المعهد الأفريقي للتعليم من أجل التنمية تنسيق ورشة عمل فنية انعقدت في داكار، السنغال وجمعت معاً بين الدول الأعضاء في هيئة مكتب مؤتمر وزراء التعليم الأفريقيين والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الرئيسيين مثل اتحاد تطوير التعليم في أفريقيا ونظام معلومات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية/اليونسكو، اليونيسيف ومؤتمر وزراء البيئة. وكانت النتائج متمثلة في تنفيذ نهائي وفي حينه لضمان بدء الدول الأعضاء بالتكفل بإحصائياتها التعليمية وتمكين المفوضية من إعداد أول تقرير "نظرة الاتحاد الأفريقي بشأن التعليم" بمنهاية 2009. ومنذ ذلك الوقت عقد المعهد الأفريقي المذكور ورشة عمل تدريبية في جوهانسبيرج في أبريل 2009 لصالح مسؤولين ذوي صلة من الدول الأعضاء لاستخدام أدوات جديدة أنتجتها إدارة التعليم بخصوص جمع وإدارة البيانات التعليمية. ومن المتوقع عقد ورشة عمل ثانية في يونيو 2009 بداكار. وتتوفر رابطة تطوير التعليم في أفريقيا دعماً فنياً ملائماً لمبادرة نظام معلومات إدارة التعليم التابعة للاتحاد الأفريقي. وهو ما يتطابق مع نهج المفوضية المتمثل في بناء وتسخير الشراكات الإستراتيجية مع وكالات الخبرة الأفريقية.

- 182 ومن الضروري التعجيل بالموافقة على الهيكل الجديد المقترن للمعهد الأفريقي لتطوير التعليم في أفريقيا حتى يتسعى تفعيل هذه المؤسسة المهمة على نحو أمثل.

ج) النهوض بالمعلم:

- 183 إن المفوضية بصدق تعين خبير استشاري لإجراء تحليل موقفي لحالة كفاءات المعلمين في البلدان الأفريقية بسبب الاحتياجات لتنفيذ خطة العمل الخاصة بعقد التعليم الثاني لأفريقيا. وسوف يساعد الخبير الاستشاري في صياغة بروتوكول قاري لحركية المعلم مع مراعاة مبادرات تعين المعلم عبر الحدود القائمة، وأوجه تعادل مؤهلات

المعلم واحتياجات المعلمين المهاجرين، فضلاً عن الحاجة إلى كل من البلدان الموردة والبلدان المتلقية إلى وضع آليات مناسبة للنهوض بالمعلمين ودعمهم من أجل كفالة أنظمة تعليمية مستدامة.

د) التعليم العالي:

- 184 اتخذت رابطة الجامعات الأفريقية خطوات لاستئناف التعاون بموجب مذكرة التفاهم الموقعة منذ سنتين مع المفوضية. وفي اجتماع عقد في فبراير 2009 وافقت رابطة الجامعات الأفريقية على تقديم دعم فني لإنتاج خلاصة وافية للاتحاد الأفريقي خاصة بالمؤسسات الأفريقية للتعليم العالي، فضلاً عن إعداد أدوات لتنفيذ الآلية الأفريقية لتصنيف الجودة. وينبغي أن تكون تلك الأدوات جاهزة في نهاية عام 2009.

1) جامعة عموم أفريقيا:

- 185 لقد تم قطع شوط في سبيل تنفيذ مشروع جامعة عموم أفريقيا. وطبقاً للتعليمات التي أصدرتها الدورة الأخيرة لهيئة مكتب وزراء التعليم الأفارقة، أجريت دراسة جدوى للمشروع برعاية اليونسكو. وقد قدم المشروع إلى اجتماع فريق عمل للتعليم العالي التابعة لرابطة تطوير التعليم في أفريقيا/اليونسكو عقد في تونس العاصمة في فبراير 2009. كما قدمت النسخة النهائية في مايو 2009. وقد قامت المفوضية بزيارات ميدانية إلى مؤسسات تعليم العالي وإدارات العلوم في جنوب أفريقيا وبوتswana من 30 مارس إلى 3 أبريل 2009 بغية تقييم إمكانية إنشاء عنصر موضوعي "فضاء للعلوم" تابع لجامعة عموم أفريقيا، بجنوب أفريقيا.

2) مشروع مواليمو نيريري - الاتحاد الأفريقي لتقديم المنح:

- 186 دفعت المفوضية رسوماً دراسية ومنحاً للطلاب وبدلات التسوية لخمسة عشر طالباً أفريقياً يدرسون في الجامعات الأفريقية في إطار مشروع تقديم المنح. ومن

المتوقع، أن يزداد هذا العدد في نهاية 2009. حيث إن الفائزين بالمنح تأخرت في ملء استمارات التعاقد وإعادتها. وفي هذه الأثناء، فإن دراسة الجدوى التي أجريت بشأن مزيد من تطوير المشروع، فضلاً عن التعاون مع برنامج إيراسموس مندوس للاتحاد الأوروبي قد أُستكملت وستُقدم إلى فريق الخبراء في يونيو 2009. وستتولى المفوضية الأوروبية تغطية النفقات الخاصة بهذه الأنشطة مباشرة. ومن المتوقع أن ينتهي النداء الثاني لمشروع مواليمو نيريري - الاتحاد الأفريقي لتقديم المنح في نهاية هذا العام.

هـ- المناهج الدراسية وأدوات التعليم والتعلم:

-187- لقد عُقد بنجاح المؤتمر الأفريقي الأول حول تطوير المناهج الدراسية ومحو الأمية وقطاع الكتب بعنوان "إعادة بناء التعليم في أفريقيا" في دار السلام بتزانيا من 24 إلى 27 مارس 2009. وقد تولى معايير رئيس وزراء تزانيا برفقة خمسة من كبار وزراء حكومته افتتاح المؤتمر الرفيع المستوى برعاية حكومة جمهورية تزانيا المتحدة. وتشمل نتائج هذا المؤتمر مشروع إطار قاري لسياسة الكتاب. وخططاً إرشادية لوضع استراتيجيات وسياسات وطنية وإقليمية، فضلاً عن توصيات لضمان مناهج دراسية أفريقية مركزة والنهوض بالكتاب والناشرين الأفريقيين وتعزيز القراءات والكتابة. وقد تلقى المؤتمر دعماً مالياً وفنياً من اليونسكو ورابطة شرق أفريقيا لتطوير الكتاب. وستعمل المؤسستان وكذلك رابطة تطوير التعليم في أفريقيا على دعم متابعة الأنشطة.

-2- العلم والتكنولوجيا:

(أ) برنامج الاتحاد الأفريقي لمنح الجوائز العلمية:

-188- قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبدعم من شركائها الإنمائيين، بمبادرة وإطلاق برنامج الاتحاد الأفريقي لمنح الجوائز العلمية لعام 2009، الذي يستهدف

الباحثين الشبان على مستوى الدول الأعضاء والنساء على المستوى الإقليمي مع الانفتاح أمام العلميين المتميزين على الصعيد القاري. وهذه الجوائز هي (أ) جائزة AU-TWAS للشباب العلميين الوطنين، التي تتدفق على مستوى الدول الأعضاء (ب) الجوائز العلمية الإقليمية للنساء العلميات فقط حيث تتفذها المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتحديداً مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومجموعة شرق أفريقيا وتجمع دول الساحل والصحراء (سينـصاد) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ج) الجوائز العلمية القارية التي تديرها المفوضية.

ب) برنامج الاتحاد الأفريقي - الاتحاد الأوروبي للمنح البحثية:

- 189 سعياً إلى دعم البحث العلمي، تقوم المفوضية حالياً بوضع برنامج الاتحاد الأفريقي - الاتحاد الأوروبي للمنح البحثية كأداة مالية للبحوث في أفريقيا. إن برنامج المنح البحثية الذي اُعتبر كواحدة من "النتائج المبكرة" الست خلال الاجتماع المشترك بين الاتحاد لأفريقي - الاتحاد الأوروبي في أول أكتوبر 2008 يجري بحث تمويله في إطار الميزانية المشتركة لمجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وتقوم المفوضية حالياً ببناء قدراتها الخاصة على معالجة وإدارة النداءات لتقديم اقتراحات في مجالات البحوث العلمية من خلال إنشاء وحدة لإدارة البرامج. ومن المتوقع إطلاق النداء الأول في نهاية 2009.

ج) السلامة الأحيائية:

- 190 عُقد في مكسيكو في فبراير 2009 اجتماع تحضيري للمندوبين الأفريقيين المشاركين في الاجتماع التفاوضي لمجموعة أصدقاء الرؤساء المشاركين بشأن الالتزام والتعويض في سياق بروتوكول كرتا خينة حول السلامة الأحيائية. وقد

استهدف الاجتماع التحضيري مساعدة البلدان الأفريقية على إعداد موقف أفريقي موحد من جميع بنود المفاوضات تقريرياً. وتشمل بعض النقاط البالغة الأهمية للموقف الأفريقي الموحد الحاجة إلى أحكام ملزمة قانونيا بشأن النهج الإدارية، ولا سيما حكم ملزم قانونياً بشأن المسؤولية المدنية عن التعويض عن الأضرار الناجمة عن التحرك عبر الحدود للأجسام الحية المعدلة. وعلى العموم، فإن الموقف الأفريقي الموحد قد نجح في التأثير على المفاوضات، مما أدى إلى اتفاق على نظام قانوني دولي حول المسئولية والتعويض.

- 191 شاركت المفوضية في اجتماع التنسيق للحكومات والمنظمات التي تتفذ أو تمول أنشطة بناء القدرات بشأن السلامة الأحيائية المنعقد في كوستاريكا في مارس 2009، وساندت وفود الدول الأعضاء إلى هذا الاجتماع. وكان ذلك الاجتماع يشكل فرصة للمفوضية للدخول مع الشركاء في مناقشات تمهيدية بشأن مبادرة التدريب الإقليمي الأفريقي في مجال تقييم المخاطر وإدارة الأجسام الحية المعدلة، تم التخطيط لها لعام 2010.

- 192 ومن الجدير بالذكر أيضاً أن المفوضية اتخذت التدابير الضرورية لعقد الاجتماعات الإقليمية بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية حول السلامة الأحيائية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في أروشا في شهر مايو 2009 ولغرب ووسط أفريقيا بأبوجا في يونيو 2009.

د) لجنة الأبحاث العلمية والفنية:

- 193 خلال الفترة قيد البحث، كرست لجنة الأبحاث العلمية والفنية طاقاتها لتنفيذ الأنشطة البرنامجية بشأن: (1) سياسة تكنولوجيات الطاقة و(2) تخطيط التكنولوجيا والحكم التكنولوجي في أفريقيا. والسبب الكامل في الاضطلاع بهذه الأنشطة يعود إلى الإدراك أن الدول الأعضاء تقوم بصوغ سياسات للطاقة مجردة من الأبعاد

التكنولوجية. وفضلاً عن ذلك، فإن الأنشطة الوطنية للخطيط الاقتصادي لا تشمل خطط التكنولوجيا كما أن نظمة الحكم التكنولوجي ليست استباقية بشكل كاف لاستيعاب الضروريات التكنولوجية.

(3) تخطيط التكنولوجيا والحكم التكنولوجي في أفريقيا:

194- إن الحكومة التكنولوجية هي الطريقة التي تمارس فيها السلطة لمعالجة التحديات التكنولوجية الماثلة أمام المجتمع من خلال مجموعة من العلاقات والعمليات والآليات المؤسسية بهدف التسهيل وتعزيز وتعزيز عملية إضفاء الصبغة التكنولوجية على الاقتصاد.

195- لقد عقد الاجتماع حول تخطيط التكنولوجيا والحكم التكنولوجي في أفريقيا بنيريobi، كينيا من 24 إلى 27 فبراير 2009 بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للمجلس الدولي للعلوم، والمجلس الوطني للعلم والتكنولوجيا في كينيا. وقد ناقش الاجتماع مشروع إطار حول "تخطيط التكنولوجيا والحكم التكنولوجي في أفريقيا" وقدم توصيات لعانيا صانعي القرار في أفريقيا، بما في ذلك ما يلي:

- رسم الطرق والوسائل لعكس الاتجاه العام للتخلص من قدر كبير من مراقبة المتعاقددين الخارجيين.
- ضمان توقيع المستثمرين على شكل المراقبة والتأمين لنوعية استعمال التكنولوجية كدليل على التزاماتهم وتوقعاتهم في المجال التكنولوجي.
- إقامة نظام مراقبة قوي للتحقق من بلوغ الأهداف التكنولوجية.
- تدريب العاملين في المجال التقني وبناء القدرات للمؤسسات في المسائل المتعلقة بسياسة العلم والتكنولوجيا لضمان التنفيذ والامتثال لمعايير استعمال التكنولوجيا.

- تحديد النظام الوطني للابتكار فيما يتعلق بالحكم التكنولوجي وعزل مخاطر الحكم "الحكومية وغير الحكومية" وإقامة روابط/التفاعلات بجعل النظام فعالاً.
- تعزيز فعالية المنظمة الأفريقية لملكية الفكرية المقترنة لكي تكون بمثابة جهة التنسيق للمسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في القارة.

(4) المنشورات

196- أصدرت لجنة الأبحاث العلمية والفنية المنشورات الثلاثة التالية في إطار سلسلة بعنوان "مرشد السياسة الأفريقية التكنولوجية":

- العدد 1: التدريب في سياسة العلم والتكنولوجيا، بناء القدرات والدعوة.
- العدد 2: المعرفة المحلية، حماية الملكية الفكرية وتدفقات الفوائد إلى أفريقيا: حالة الابتكار الطبي لفقر دم الخلايا المنجلية.
- العدد 3: الأمراض المعدية والمعرفة التقليدية في أفريقيا.

-3 مجتمع المعلومات:

(أ) خطة عمل بشأن GMES وأفريقيا:

197- يعتبر إعداد خطة عمل بشأن GMES وأفريقيا جزءاً من تنفيذ اتفاقية لشبونة في إطار شراكة الاتحاد الأوروبي - الاتحاد الأفريقي التي ستقدم إلى قمة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا القادمة المقرر عقدها في 2010. وقد تم تعيين مجموعة استشارية للخبراء الأفارقة والأوروبيين في مختلف المجالات المتعلقة بعملية GMES وأفريقيا للمساهمة، كل في مجال اختصاصه، في صياغة خطة العمل. وقد عُقد اجتماع في هذا الخصوص بإسپرا (إيطاليا) في مارس 2009. والمفوضية بقصد تخطيط ورش عمل استشارية إقليمية بغية إعلان موقف أفريقي موحد سيقدم إلى أجهزة وضع السياسات التابعة للاتحاد الأفريقي للنظر فيه.

ب) التحضير لقمة 2010 حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

198- في إطار التحضير لقمة 2010 حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عقد اجتماع تحضيريان لموضوع قمة يناير 2010 "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا: التحديات والتوقعات للتنمية" في 13 فبراير و 15 مايو 2009 مع الشركاء الرئيسيين. وقد تم إثراء المذكرة المفاهيمية التي أعدتها المفوضية إلى جانب إعداد خرائط طريق/خطط عمل تحدد الأنشطة الرئيسية.

ج) برنامج تحديث الخطة الأفريقية الإقليمية لاقتصاد المعرفة:

199- تم وضع خطة عمل للخطة الأفريقية الإقليمية لاقتصاد المعرفة وكذلك اختصاصات لمجموعة العمل للمرحلة الثانية من الخطة المذكورة. وسوف تجتمع مجموعة العمل في النصف الثاني من عام 2009 لتقدير المرحلة الثانية من المشاريع الرئيسية للخطة الأفريقية الإقليمية لاقتصاد المعرفة على إثر دعوة الدول الأعضاء لتزويد المفوضية بقائمة المشاريع التي سيتم النظر فيها لغرض الانتقاء.

د) الحرم الجامعي الإلكتروني الأفريقي:

200- في إطار الشراكة بين المفوضية واليونسكو لتنفيذ مشروع الحرم الجامعي الإلكتروني الأفريقي، أُديرت عملية التدريب في إعداد المحتوى الإلكتروني لأحد عشر (11) بلداً في غرب أفريقيا. ويهدف إلى تعزيز قدرات المحاضرين في الجامعات على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للتعليم والبحث في مجال التكنولوجيا والعلوم في الدول الأعضاء.

الصحة والصرف الصحي:

-4

أ) مسائل الصحة والسكان والتغذية:

201- عُقدت الدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة من 4 إلى 8 مايو 2009 بأديس أبابا، وقد ركزت هذه الدورة على موضوع "وصول الجميع إلى خدمات ذات نوعية: تحسين صحة الأمهات والرضع والأطفال" ومن بين التوصيات الأخرى، كانت النتيجة الرئيسية تتمثل في اعتماد إعلان أديس أبابا الذي تضمن الالتزامات الرئيسية الناجمة عن جميع العروض التي عكست مجموعة متنوعة من المواقبيع. وبالإضافة إلى ذلك، قد أصدر الوزراء بياناً يتعلق بوباء أنفلونزا الخنازير. وقد تم حت الدول الأعضاء في كل من البيان والإعلان على وضع خطط للتأهب والاستجابة بشكل عاجل للصحة. ومن الجدير بالذكر هنا أن الإستراتيجية الصحية لأفريقيا (2007-2015) والأهداف الإنمائية للألفية تشكلان سياقين يتم فيما تتفيد الأنشطة الصحية.

202- وقد قدم تقرير عن هذا المؤتمر إلى المجلس التنفيذي بشكل منفصل. ويغطي التقرير معظم الأنشطة المتصلة بالصحة التي تم الاضطلاع بها خلال الشهور الستة الأخيرة، وتحديداً، الصحة الإنجابية، إطلاق الحملة القارية حول التعجيل بالحد من وفيات الأمهات في أفريقيا، وخطة التصنيع الصيدلي لأفريقيا، والأمن الغذائي والتغذية فضلاً عن التقرير المرحلي حول عقد الاتحاد الأفريقي للطب التقليدي الأفريقي. (2001-2010).

203- وكطريقة لإشراك الشركاء في دعم البرامج الصحية، قامت المفوضية بمهمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في مايو 2009. واضطاعت على نحو خاص بعملية كسب التأييد في الولايات المتحدة والبنك الدولي من أجل مساندة خطة الطوارئ التي تعهد بها الرئيس لمبادرة الحد من الإيدز والملاريا والمساهمات في الصندوق العالمي للايدز والسل والملاريا من قبل الإدارة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين

القضايا الأخرى، قام وفد مفوضية الاتحاد الأفريقي بزيارة إلى مؤسسات صحية وشركات صيدلية تدعم أفريقيا وتعاون معها في المسائل الصحية.

- 204 - ومن بين التحديات التي واجهتها المفوضية في مساعيها المرتبطة بالصحة ما يلي:

- 1) ضعف تنسيق ومواءمة البرامج مع الشركاء على مستويات شتى.
- 2) تأخر ردود الفعل من الدول الأعضاء، بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية، أجهزة الاتحاد الأفريقي وبعض الشركاء الآخرين. وفي هذا الصدد يتبعن عليهم إبلاغ المفوضية بأسماء وعناوين الخبراء لغرض المتابعة. وفي إطار الجانب الإيجابي، تمت الإشادة بموريшиوس لتقديمها تقارير منتظمة كما هو مطلوب بشأن تحديث المعلومات المتعلقة بالأمراض المعدية.
- 3) عدم كفاية التوعية من جانب الدول الأعضاء وتنفيذ الالتزامات الصحية المعتمدة من جانب الدول نفسها على الصعيد الوطني (رؤساء الدول والحكومات وكذلك وزراء الصحة).
- 4) النقص المزمن للموارد البشرية لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي مقارنة بالجدول الزمني المكتظ لأنشطة الاتحاد الأفريقي.
- 5) الاتصال المتأخر أو غير كاف من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي بالدول الأعضاء والشركاء.

- 205 - من الجدير بالإشارة أن المفوضية قد ركزت اهتمامها، بالتعاون مع الشركاء وفي إطار التزامهم، على ضمان ما يلي:

- 1) مزيد من توفير الصحة والتنمية الاجتماعية داخل أفريقيا وخارجها.
- 2) تعبئة التمويل والتعاون من قبل الشركاء الإنمائيين في بعض البرامج.
- 3) تحسين تنسيق ومواءمة البرامج والشراكات.

4) كسب التأييد الملائم بشأن القضايا ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للصحة والتنمية في أفريقيا.

5) تحسين مستوى التعاون الإقليمي في مجال الصحة.

5- الرعاية الإنسانية والاجتماعية:

(أ) تعزيز رفاهية كبار السن والشيوخ:

206- كما هو مطلوب في إطار سياسات الاتحاد الأفريقي لعام 2002 وخطة العمل بشأن الشيخوخة وتنفيذها للتوصية الصادرة عن الدورة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية المنعقد في أكتوبر 2008، أنشأت المفوضية لجنة التوجيه بشأن الشيخوخة. وقد اختير أعضاء اللجنة بشأن الشيخوخة من نفس البلدان الأعضاء في هيئة مكتب الدورة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية وهي: ناميبيا ، الجماهيرية العظمى، كينيا، غينيا الاستوائية وبوركينا فاسو كما أن ممثلي من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للمسنين - إقليم أفريقيا والإطار الأفريقي حول الشيخوخة هم أعضاء أيضا في لجنة التوجيه. والهدف من هذه اللجنة هو متابعة تنفيذ إطار السياسة وخطة العمل بشأن الشيخوخة وتقديم مقترنات بخصوص إنشاء المجلس الاستشاري كما طلب ذلك في خطة العمل.

207- لقد عُقد الاجتماع الأول للجنة التوجيه في مايو 2009. وركز - أساسا - على المسائل الإجرائية والإدارية وتواتر اجتماعها كما تباحث بشأن الأنشطة الواجب الاضطلاع بها خلال السنتين المقبلتين. ومن المقرر عقد اجتماع لجنة التوجيه في نوفمبر 2009.

(ب) المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل:

-208 أنشئ المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل لتنسيق قضايا العجز والتعويق في القارة ويستمر في مواجهة المشاكل الإدارية والمالية. وقد ناقش مجلس إدارته، بين أمور أخرى، قضايا متعلقة بإعادة هيكلة وتنشيط المعهد وخطة عمل المعهد للفترة 2008-2012. وكانت النتائج متمثلة في اعتماد عدد من التوصيات تشمل ضرورة تعزيز القدرة البشرية والمالية للمعهد بغية تمكينه من العمل بشكل فعال.

(ج) العقد الأفريقي للمعوقين:

-209 ما يذكر أن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي أعلنوا الفترة 1999-2009 عقداً أفريقياً للمعوقين. وفي عام 2002، أعتمدت خطة عمل لتنفيذ أهداف العقد. ومن المسلم به، أنه لم يتحقق قدر كبير من التقدم في تنفيذ خطة عمل العقد في نهاية العقد هذه السنة. ولهذا السبب فإن الدورة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية أوصت بتجديد العقد الأفريقي من 2010 إلى 2019. وفي الوقت ذاته طلب من المفوضية إجراء عملية التقييم للإنجازات التي تحققت في تنفيذ العقد الأول والقيمة المضافة لتمديد العقد. كما تمت التوصية بربط برامج المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل باتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وقيام الدول الأعضاء بإدماج الإعاقة ضمن برامجها الإنمائية الاجتماعية. وفي إطار متابعة التوصيات، فإن المفوضية بقصد تقييم عملية تنفيذ العقد بهدف رفع التقرير إلى الدورة القادمة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية.

د) الأسرة والتنمية:

210- سعياً إلى رصد النقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي لعام 2004 بشأن الأسرة، أعدت المفوضية استبياناً بخصوص المجالات ذات الأولوية الموضحة في خطة العمل وأرسلته إلى جميع الدول الأعضاء لمثله وإعادته. وقد أرسلت ست عشرة (16) دولة عضواً فقط رودها حتى نهاية آخر الموعد المحدد بتاريخ 30 أبريل 2009. أما الدول الأعضاء التي لم تقم بملء الاستبيان وإرساله إلى المفوضية فيتم حثها على القيام بذلك في أقرب الآجال. وسيتم التعاقد مع خبير استشاري لإعداد تقرير موحد سيقدم إلى الدورة الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية في عام 2010 للنظر فيه.

ه) التنمية الاجتماعية:

211- بعد اعتماد وثيقة إطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا من قبل المؤتمر في فبراير 2009، تم تعميمها على جميع الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين وأصحاب المصالح لتنفيذها. وكمتابعة لهذا الأمر، فإن المفوضية هي بصدق وضع إستراتيجيات هدفها مساعدة الدول الأعضاء في إقامة آليات تنفيذ ملائمة على الصعيد الوطني.

212- وفيما يتعلق بالموقف الأفريقي الموحد من التكامل الاجتماعي المعتمد من قبل مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية، فإن رئيسه معالى وزير الخدمات الصحية والاجتماعية في ناميبيا قدمه إلى الدورة السابعة والأربعين للجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية التي انعقدت في نيويورك في فبراير 2009. وطلب أن تكون واحدة من وثائق العمل للدورة المذكورة. وقد لقيت الوثيقة حسن القبول لدى المندوبيين وأشارت إليها على أنها تشكل مساهمة أفريقيا في الدورة السابعة والأربعين.

213- دعيت المفوضية أيضاً خلال الدورة السابعة والأربعين كي تكون واحداً من بين المتحدثين حول الفريق المعنى "بتعزيز الاندماج الاجتماعي"، الذي انعقد في 4

فبراير 2009 وعلاوة على ذلك فإن المفوضية وحكومة ناميبيا استضافتا حدثاً جانياً على هامش الدورة السابعة والأربعين للجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية حول موضوع سياسات التغيير: تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة لأفريقيا. وقد نظم الحدث بالتعاون مع مؤسسة المسنين الدولية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتناول الكلمة أمام الحدث وزراء من ناميبيا والسنغال وأوغندا، فضلاً عن رئيس الدورة السابعة والأربعين للجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية ومساعد الأمين العام للأمم المتحدة وممثل البعثة البرازيلية لدى الأمم المتحدة. وقد دعى صانعو القرار خلال مناقشات إلى إعطاء اهتمام خاص لسياسات التنمية الاجتماعية والآليات المتسمة بالشمولية والتي يستفيد منها أفراد الفقراء. وقد تم التسليم بأنه، لتحقيق تنمية مستدامة، يتبعين حتماً تتفيد مختلف وثائق السياسة القائمة بشأن التنمية الاجتماعية وخاصة إطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا. كما تم التركيز على أن الوقت قد حان للتحرك من السياسة إلى العمل الملموس وأنه يتبعين بذل كافة الجهد لوضع حد للتهميش والاستبعاد الاجتماعي وتعزيز التعلق بالقيم الثقافية، وتدعم التكامل الاجتماعي والشمولية وبناء مجتمع لصالح الجميع.

و- السكان والتنمية

- 214- اضطلعت المفوضية بالأنشطة التالية خلال الفترة المشمولة بالقرير: (1) إعداد ونشر "القرير عن سكان أفريقيا" كلَّ السنتين، الذي تمت المبادرة به في عام 2004، (2) يجري الإعداد للإصدار الثالث للقرير المقرر نشره في يونيو 2009، (3) بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تقوم المفوضية بتنسيق الأنشطة لاستعراض خمس عشرة (15) سنة لتنفيذ برامج العمل المعتمدة من قبل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية في عام 1994. ومن المقرر مؤقتاً أن يتم الاستعراض في أكتوبر 2009. وقد أرسلت استبيانات إلى جميع الدول

الأعضاء وقامت حتى الآن إحدى وأربعون (41) دولة (قرابة 80 % من الدول) بملئها وإعادتها. ويؤمل في أن المعلومات المتعلقة بحالة تنفيذ برامج عمل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية وكذلك برامج عمل الأهداف الإنمائية للألفية سوف تساعد الدول الأعضاء والمفوضية والشركاء الآخرين في تحديد أفضل الممارسات واستخلاص الدروس وت تقديم توصيات رئيسية بشأن طريق المضي قدما.

ز - العمل والعملة والهجرة

1- العمالة:

-215 في مايو 2009 نظم الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولي ورشة عمل بشأن الإنتاجية والحوار الاجتماعي وكان الهدف منه وضع إطار أفريقي للإنتاجية للفترة 2009-2012 وخطوط إرشادية للحوار الاجتماعي في أفريقيا.

2- الهجرة:

-216 أديرت أربعة (4) اجتماعات استشارية في أربع (4) مجموعات اقتصادية إقليمية ودولتين عضوين، كانت هذه الاجتماعات جزءاً من برنامج المفوضية لتنفيذ سياسات الاتحاد الأفريقي حول الهجرة والتنمية أي إطار سياسة الهجرة لأفريقيا، الموقف الأفريقي الموحد من الهجرة والتنمية والإعلان المشترك بين أفريقيا - الاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية وخطة عمل واجادوجو لمكافحة الاتجار في البشر وخصوصا النساء والأطفال. وقد تم صوغ مشروعات مشتركة عديدة كمتابعة لهذه الاستشارات سيتم تنفيذها في سياق الخطة الإستراتيجية المقبلة للمفوضية. وعلاوة على ذلك، وفي إطار تنفيذ خطة عمل واجادوجو، تم إطلاق حملة مناهضة الاتجار في البشر دعت إليها مبادرات مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ح- مكافحة المخدرات ومنع الجريمة:

217- أدرجت مكافحة المخدرات ومنع الجريمة في جدول أعمال مؤتمر الاتحاد الأفريقي لستيني متألتين في يناير 2008 ويناير 2009. فقد اعتمد المؤتمر في 2008 خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007-2012). وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ المؤتمر في يناير 2009 مقررا يحضر فيه الدول الأعضاء من التهديد المتمثل في الاتجار بالمخدرات والتهديدات الأمنية المرتبطة بذلك وحث المفوضية على تكثيف مكافحة الاتجار بالمخدرات بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بمكافحة المخدرات والجريمة والمجتمع الدولي. وقامت المفوضية لاحقا بوضع وتوقيع مشروع مشترك مع المكتب المذكور في مارس 2009 من أجل تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي حتى 2012. وترتکز هذه الخطة على نهج متوازن لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، بما يشمل الوقاية والعلاج وإنفاذ القوانين وعناصر التنمية الاجتماعية. كما تم إعداد مذكرة تفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الشرطة الجنائية (إنتربول) في أبريل 2009 لضمان تقاسم المؤشرات وأفضل الممارسات لسياسة فعالة في مكافحة المخدرات والجريمة في القارة.

1-تأثير الاتجار في المخدرات على غرب أفريقيا:

218- حتى عهد قريب، لم يكن الاستخدام غير المشروع للمخدرات والاتجار غير المشروع بها يشكلان مصدراً للقلق البالغ على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد أثرت التغيرات العالمية والنزاعات الداخلية المتكررة على المنطقة بطريقة أصبحت بها المخدرات غير المشروعية تمثل اليوم قضية ومع ذلك، فقد أدى انعدام الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الداخلي إلى إيجاد ظروف عززت استعمال المخدرات والاتجار بها. وهناك القليل من البيانات بشأن هذه الاتجاهات الجديدة المتعلقة بالاتجار في المخدرات. ويواجه غرب أفريقيا مخاطر كبيرة بأن يصبح قاعدة

الانطلاق للاتجار بالمخدرات في أفريقيا مع ما يقترن بذلك من تحديات مثل الجريمة وإضعاف الهيكلين الحكومي والهيكل المترتبة بذلك.

- 219 - لقد حذر مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في تقريره الصادر في 28 أكتوبر 2008، من أن "غرب أفريقيا يواجه تهديداً بأن يصبح مركز الاتجار بالمخدرات وجريمة الفساد المرتبطة به" في القارة الأفريقية. وأبرز تقرير المكتب المذكور أيضاً أنه يمكن أن تتحول المنطقة من "ساحل الذهب إلى ساحل الفحل". مما يزيد في الخطورة المتمثلة في قيام نقابات الجرائم المنظمة واتحادات احتكارية للمخدرات باجتياح الدول الهشة الخارجية عن أوضاع النزاعات.

- 220 - بينما تتأثر معظم بلدان غرب أفريقيا بتهريب المخدرات، فإن الوضع في غينيا بيساو يثير نوعاً خاصاً من القلق. يقدر أن قيمة المخدرات التي تدخل البلاد شهرياً من أمريكا اللاتينية تبلغ 150 مليون دولار أمريكي وهو ما يساوي الناتج المحلي الإجمالي السنوي للبلد. وتأتي معظم المخدرات التي دخل أوروبا من أمريكا الجنوبية والカリبي عن طريق هذه المنطقة.

2- شبكات الاتجار بالمخدرات:

- 221 - يستفيد مهربو المخدرات من الطريق العابر في غرب أفريقيا نظراً لما تنسمه به المنطقة من أولوية. وتفقر البلدان الأفريقية إلى القدرة على التحكم بشكل كاف في حدودها بسبب ضعف هيكلها وارتفاع مستوى الفساد والفقر في المنطقة. فالمخدرات التي تأتي من غرب أفريقيا ترد من بلدان مثل البرازيل، كولومبيا، بيرو، سورينام، ترينيداد وتوباغو وفنزويلا عن طريق سفن وقوارب سريعة وطائرات كبيرة وصغيرة. ومن ثم، تعمل الاتحادات الكبيرة للمخدرات مع العصابات الإجرامية المحلية وتقوم بإفساد المسؤولين الحكوميين في الجيش والجمارك والاستخبارات والأجهزة الأمنية والجهاز القضائي والشرطة من أجل تحقيق أهدافها. كما تستعمل

أيضاً الأراضي غير المحمية للإتيان بالمخدرات، فعلى سبيل المثال تحتوي غينيا بيساو على حوالي 50 جزيرة غير مسكونة أهمل المستعمرون البرتغاليون بناء مهابط للطائرات فيها. بحث توفر الآن نقطة عبور جيدة وغير خاضعة للرقابة بخصوص اتحادات الاتجار في المخدرات.

222- بدأ مهربو المخدرات الكولومبيون في اتخاذ غرب أفريقيا مكان إقامة لهم ولا سيما غينيا بيساو كي يتسلى لهم مراقبة الاتجار غير المشروع في المخدرات. وقد نهضوا بالأعمال التجارية المحلية مثل المصانع والمستودعات كما بنوا منازل واسعة لأنفسهم تحميهم من الحراس المسلحين في غينيا بيساو. ومن المعروف أيضاً أنهم أسسوا أعمالاً تجارية للتذرع بها حيث يقومون من خلالها بغسيل بعض الأموال الناجمة عن المخدرات.

3-أثر الاتجار بالمخدرات:

223- إن الطابع المعقد للاتجار بالمخدرات ذو أثر مدمر على الاقتصاد والصحة والرفاهية الاجتماعية والحكم فقد تفاقمت بها جرائم العنف والفساد والتدا利س المصرفية وغسيل الأموال والانحطاط الاجتماعي. كما أدى إلى زيادة جريمة القتل بسبب إساءة استعمال المخدرات إضافة إلى الآفات الاجتماعية الأخرى.

224- يتسبب غسيل الأموال في تخريب اقتصادات العديد من البلدان في القارة كما يستعمل أيضاً لإفساد الجهاز القضائي والشرطة والجمارك والنظام السياسي. لكن فوق ذلك كلّه، ينطوي على أثر مدمر على الإنفاق الاجتماعي من جانب دول لأنه يحول الموارد من البرامج الحيوية لإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي إلى مكافحة العصابات الإجرامية المنظمة التي يغذيها غسيل الأموال.

- 225 ثمة حاجة ملحة إلى إنشاء برنامج لمكافحة المخدرات على نطاق القارة، حيث إن عدوى المخدرات آخذة حتماً في الانتشار إذا ما أريدأخذ الدرس المستخلص من وباء تقسي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مأخذ الجد.

4- العلاقات مع الإنترنول:

- 226 زار المفوضية مؤخراً المدير التنفيذي لأجهزة الشرطة الجنائية الدولية الإنترنول، السيد جان ميشل لوبيتين، ستكون الزيارة بمثابة وضع أساس لصياغة هذه السياسة. سستخدم زيارته أيضاً لإجراء المحادثات حول تنسيق قوات الشرطة في القارة ولتعزيز بناء القدرات وتبادل المعلومات في الوقت المناسب بخصوص هذه مشكلة المخدرات ومشاكل الشرطة في القارة.

- 227 إدراكاً منها لمحودية قدرات قوات الشرطة في العديد من البلدان الأفريقية تود إنترنول تفعيل مذكرة التفاهم التي وقعت عليها مع منظمة الوحدة الأفريقية في عام 2001. كما تود تركيز الاهتمام على المسائل التقليدية المتعلقة بالشرطة خلال زيارتها إقراراً منها بالحقيقة الجلية القائلة بأن أجهزة الشرطة في القارة في حاجة ماسة إلى بناء القدرات والتكنولوجيا الحديثة في مكافحة الجرائم في جميع بلدانها. وتشمل بعض المسائل المحودة في هذا المجال ما يلي:

- **الجريمة المنظمة**- يلجأ مهربو المخدرات أكثر فأكثر إلى استخدام أفريقيا ولا سيما غرب أفريقيا نقطة عبور للكوكابين الوارد من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا. كما يتم تهريب السيارات المسروقة لأغراضهم الخاصة وتمويل الجرائم الخطيرة الأخرى. كما أن الاتجار في البشر والجرائم المرتكبة في حق الحياة البرية تشكل أيضاً مصدر قلق بالغ في المنطقة.

- **الإرهاب**- يشكل الإرهاب تهديداً للأمن الوطني في جميع أنحاء العالم كما أن العديد من مجالات الجرائم الأخرى ترتبط به. وتعتبر أفريقيا في المؤخرة بالنسبة للتعامل مع الإرهاب على نحو كاف.
- **الأمن الحدودي**- إن ما تتسم به الحدود الأفريقية من سهولة الاجتياز يسهل للمجرمين والمبتزين السفر عبر البلدان بحرية للقيام بأنشطتهم الضارة.
- **الفساد**- إن الفساد في الحكومات وفي المؤسسات الأمنية يفاقم من التدهور العام للقانون والنظام في أفريقيا ويؤثر على النزاعات التي تتضرر بها القارة.

228- وهناك مجالات أخرى للتعاون مع انتربول هي معرفة كيفية استقادة قوات الشرطة الأفريقية من مبادرتي انتربول وهما مبادرة الأمن العالمي وأفريقيا الواحة. تم إطلاق مبادرة الأمن العالمي خلال الجمعية الـ77 للإنتربول في سينت بيترس بيرغ في 2008، وترمي إلى تحقيق صوغ إطار استراتيجي حدودي تسترر بها أولويات انتربول في مساعدة قوات الشرطة. أما أفريقيا الواحة فستهدف إلى تحسين قدرات قوات الشرطة الأفريقية على مكافحة الجرائم. وتتطوّي على ثلاثة أهداف رئيسية: بناء القدرات، تحسين البنية التحتية وتعزيز القدرات العملية.

229- تعتبر المفوضية، بوصفها أمانة الاتحاد الأفريقي، في أفضل وضع لتجمّيع قوات الشرطة الأفريقية كي تكون قادرة على الاستفادة من مبادرتي واحة أفريقيا والأمن العالمي.

5- الأطفال، الشباب والرياضة:

أ) بقاء الأطفال وحمايتهم ونماوهم

1) تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته:

230- أنشئت اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته لرصد وتنفيذ وكالة حماية الحقوق المنصوص عليها في الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. لهذا الغرض تنص المادة 43 من الميثاق على أن الدول الأطراف في الميثاق تقدم تقارير إلى المفوضية حول الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ أحكام الميثاق وحول التقدم المحرز في التمتع بهذه الحقوق.

231- فيما يتعلق بالتقارير التي تم استلامها قامت اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته بدراسة تقرير كل من مصر ونيجيريا في نوفمبر 2008. كما أن اللجنة نظمت في أبريل 2009 الدورة السابقة للدورة الثانية استعداداً للنظر في تقارير كل من تنزانيا، أوغندا، النيجر، مالي، بوركينافاسو وكينيا. وقد استلمت اللجنة خلال هذه الدورة تقارير بديلة وتمكيلية من منظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني. وستدرس تقارير الدول الأطراف هذه خلال دورة اللجنة في نوفمبر 2009.

2) نداء للتعجيل بتنفيذ خطة العمل نحو جعل أفريقيا ملائمة للأطفال:

232- ينبغي التذكير أنه في مسعى لجعل أفريقيا مكاناً ملائماً للأطفال، اعتمد رؤساء الدول والحكومات نداءً للتعجيل بالعمل على تنفيذ خطة العمل نحو جعل أفريقيا ملائمة للأطفال في عام 2007. وقد قامت المفوضية بعميم هذا النداء على الدول الأعضاء وبين الشركاء وأصحاب المصلحة على أوسع نطاق ممكن. بيد أن التحدي يتمثل الآن في تعزيز تنفيذه. وقد تم في هذا الصدد وضع نقاط مرجعية واستراتيجيات لمساعدة الدول الأعضاء على التعجيل بالتدخلات لتحقيق الأهداف والالتزامات التي تم التعهد

بها بخصوص المجالات ذات الأولوية الواردة في خطة العمل المتعلقة بجعل أفريقيا ملائمة للأطفال والنداء من أجل التحجيل بالعمل.

(3) تقرير عن حالة أطفال أفريقيا:

- 233 تعلم المفوضية، حسب التكليف المنسد إليها بموجب خطة عمل حول جعل أفريقيا ملائمة للأطفال، على إعداد تقرير حول وضع الأطفال في أفريقيا. وسيركز التقرير على المجالات ذات الأولوية المحددة في خطة العمل. وبالتالي، يطلب في هذا الصدد من الدول الأعضاء إرسال البيانات والمعلومات الأخرى المتعلقة بالأطفال والتي يمكن إدراجها في التقرير.

ب) سياسة الشباب: - عقد النهوض بالشباب

- 234 أعلنت الدورة العادية الأخيرة للمجلس التنفيذي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2009، بموجب المقرر رقم (XIV) EX.CL/DEC.468 عقداً للنهوض بالشباب في أفريقيا. كما أن المفوضية تضع خطة عمل لتوفير إطار للتدخلات في عقد النهوض بالشباب. وتهدف خطة العمل هذه إلى إدماج النهوض بالشبان الأفاريقين وتمكينهم بوصفهم قوة محركة حاسمة ومصدراً رئيسياً للتنمية المستدامة في جميع مجالات السياسة.

- 235 تُستَمد المجالات ذات الأولوية لخطة العمل من الميثاق الأفريقي للشباب وتشمل التوجهات الإستراتيجية الخمسة التالية: 1) التمكين الاقتصادي 2) السياسات، البرامج والمؤسسات، 3) الشمولية والمشاركة، 4) التنمية والرفاهية، 5) آليات تمويل التنمية. وتتضمن النتائج المتوقعة لتنفيذ خطة العمل تحسين فرص الوصول إلى التعليم، تحسين تنمية المهارات والتمكين الاقتصادي للشباب في أفريقيا، مواعنة سياسات واستراتيجيات النهوض بالشباب، تحسين آليات تمويل للنهوض بالشباب، إدماج مشاركة الشباب في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالقار.

1- الميثاق الأفريقي للشباب والأنشطة المتعلقة به:

236- قام 13 بلداً أفريقياً حتى مايو 2009 بالتصديق على الميثاق الأفريقي للشباب وإيداع وثائق التصديق ذات الصلة لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي. كما وقع 31 بلداً أفريقياً على الميثاق، وهي على مراحل مختلفة من تعميمه. وكما هو مخطط في برنامج 2009، اختير 11 بلداً للاستفادة من أنشطة محددة لكسب التأييد بغية الإسراء بعملية التصديق على الميثاق. وتستمر أنشطة الدعوة والتوعية نحو الميثاق على جميع المستويات مع الدعم المقدم من الشركاء عبر المكاتب القطرية.

2- مشاركة الشباب والشباب المتطوعين:

237- تعتبر المفوضية في مرحلة متقدمة من إنشاء برنامج للشباب المتطوعين. والهدف الأساسي من هذا البرنامج وهو دعم وتشجيع بروز قيادة شبابية ذات تمكين وفعالية بغية توجيه طاقة الشباب وروحهم الإبداعية نحو بناء السلام وتكامل التنمية. وتتمثل الأهداف الرئيسية في الإسهام في التنمية البشرية لأفريقيا وفقاً لرؤية الاتحاد الأفريقي ورسالته من خلال مشاركة فاعلة للشباب في تنمية أفريقيا. وتستهدف هذه المبادرة أيضاً إعادة تأكيد التزام أفريقيا بتحديث الميثاق الأفريقي للشباب كأداة لجعل مشاركة الشباب قوة محركة حاسمة ومهندساً للتنمية البشرية المستدامة في أفريقيا. ويجري وضع نهج تشاروري لإعداد الوثائق الفنية والقانونية الالزمة للنظر فيها واعتمادها من جانب مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الشباب.

ج) بناء القدرات المؤسسية من خلال تفعيل خطة الاتحاد الأفريقي للشباب:

238- في أعقاب مؤتمر الاتحاد الأفريقي لشباب عموم أفريقيا في برازافيل، جمهورية الكونغو والاجتماع الأول للجنة التنفيذية تحت قيادة الرئيس المنتخب الجديد،

وضعت المفوضية برامج تدريبية وهي تخطط لتنظيم دورات تدريبية من أجل تنفيذ وتحقيق بناء القدرات لاتحاد شباب عموم أفريقيا.

د) تمكين الشباب من خلال التدريب والتعليم غير الرسمي والفنى والمهنى

- 239 يجري تنفيذ مشاريع نموذجية في كل من ليبيريا والكونغو وبوروندي كما تم إجراء استعراض نصف مرحلٍ لتقدير القدم المحرز والتحديات والعقبات وإيجاد الطرق الكفيلة باكتساب أقصى قدر من الخبرة.

ه) تعليم الكبار من خلال التعليم والتدريب غير الرسمي والفنى والمهنى:

- 240 تقوم المفوضية بإعداد وثيقة برنامجية لتوفير التدريب والتعليم وتعزيز تنمية المهارات للكبار في إطار التعليم والتدريب غير الرسمي والفنى والمهنى والتعلم مدى الحياة في سياق عقد التعليم الثاني لأفريقيا.

و) دراسة صندوق الإنتمان:

- 241 كما أوصت الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الشباب المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا من 12 إلى 15 فبراير 2008، من المقرر إنشاء صندوق إنتمان للنهوض بالشبان الأفريقيين. ويتم تعميم مشروع الوثيقة على جميع الدول الأعضاء كما يُنتظر الحصول على مساهماتها من أجل استكمال دراسة الجدوى.

ز) الرياضة:

- 242 علاوة على مقرر المجلس رقم EX.CL/DEC. 470 (XIV) الصادر في يناير 2009 والقاضي بحل المجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا، شرعت المفوضية في إجراء تقييم لوضع ومهام العاملين في المجلس بغية تحويلهم إلى المفوضية والمنظمات في الحركة الرياضية الأفريقية لا سيما فيما يتعلق بمنظمة ألعاب عموم

أفريقيا وتعاونت المفوضية أيضاً مع جنوب أفريقيا بخصوص برنامج ميراث أفريقيا لـ كأس العالم للاتحاد الدولي لكرة القدم 2010. وستُدار ورشة عمل مشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي/اليونسكو/مجموعة تنمية الجنوب الأفريقية للتركيز على الثقافة والرياضة والسياحة في يناير 2009. لضمان استفادة الفنانين الأفارقة منها خلال حث 2010.

ثالثاً- التكامل وتطوير الترابط:

- 243 من الجدير بالذكر أن موضوع الدورة السابقة للمؤتمر كان تطوير البنية التحتية في أفريقيا مع التركيز على قطاعي الطاقة والنقل. وقد كُرس يومٌ خاص، 28 يناير 2009، لموضوع البنية التحتية، وكان مفتوحاً لجميع المشاركين في القمة والضيوف المدعويين. اعتمد المؤتمر إعلاناً بشأن تطوير البنية الأساسية للنقل والطاقة في أفريقيا. ويؤكد الإعلان على الأهمية الحاسمة للبنية التحتية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل في أفريقيا ويبذر استراتيجيات التعجيل بتنفيذ برامج ومشروعات البنية التحتية ذات الأولوية على صعيد القارة.

- 244 تمشياً مع تفزيذ هذا الإعلان المهم، واصلت المفوضية إلى اهتمام كبير لتنفيذ خطط العمل المعتمدة من قبل الوزراء القطاعيين في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الجدير باللحظة أن تقدماً كبيراً قد تحقق في عمليات التدبير لدراسات الجدوى المسبقة حول ممرات داكار - جيبوتي - وجيبوتي - ليبرفيل والدراسة حول برنامج البنية التحتية في أفريقيا. كما تقدم بشكل جيد عملية وضع مشروع الشبكة الإلكترونية الأفريقية للتعليم عن بعد والطب عن بعد للبلدان المعنية وتم الشروع في نشر نتائج الدراسة بشأن صندوق النفط الأفريقي.

- 245 وفيما يلي إيجاز لتنفيذ الأنشطة في قطاعات وقطاعات فرعية محددة.

(1) النقل (البري، ويسكك الحديدية، والجوي وغير الماء)

- 246 في مجال النقل، انصب اهتمام المفوضية على تنفيذ الإعلان وخطط العمل النموذجية المعتمدة من قبل المؤتمر الأول لوزراء النقل الأفريقيين المنعقد في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية في أبريل 2007، كما أجازتها أجهزة وضع السياسات المختصة.

(أ) النقل الجوي:

- 247 في مجال النقل الجوي، تناولت الأنشطة الرئيسية تحت التنفيذ مقرر ياموسوكرو لعام 1999 بشأن تحرير أسواق النقل الجوية في أفريقيا والحوار الجاري بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن قضايا الطيران المدني، بما في ذلك تنظيم مؤتمر الطيران بين الاتحاد الأوروبي - أفريقيا ونشر الخطوط الإرشادية بخصوص المفاوضات حول اتفاقيات الخدمات الجوية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي.

(1) الخطوط الإرشادية للمفاوضات المتعلقة باتفاقيات الخدمات الجوية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي

- 248 مما يذكر أن مؤتمر وزراء النقل الأفريقيين المنعقد في الجزائر العاصمة بالجمهورية الجزائرية في أبريل 2008 قرر اعتماد خطوط إرشادية غير ملزمة للدول الأعضاء في مفاوضاتها المتعلقة باتفاقيات الخدمات الجوية مع الاتحاد الأوروبي. وعلى إثر تعميم الخطوط الإرشادية، تقوم المفوضية حالياً برصد تنفيذها بغية تقديم المساعدة للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصالح المعنيين من أجل ضمان تطبيقها بشكل رشيد حيثما دعت الضرورة إلى ذلك لصالح صناعة الطيران الأفريقية برمتها.

- 249 كما سبق إعلانه في التقرير السابق، نظمت المفوضية بالاشراك مع المفوضية الأوروبية مؤتمر طيران الاتحاد الأوروبي - أفریقيا الذي شمل جدول أعماله مجالات التعاون في الطيران المدني بما في ذلك سياسات النقل الجوي الخارجي للمناطقين وكذلك مسائل تطوير البنية التحتية للطيران وسلامة وأمن وحماية البيئة. وقد انعقد المؤتمر في ويندهوك ناميبيا يومي 2 و 3 أبريل 2009.

(2) تنفيذ مقرر ياموسوكرو:

- 250 استمرت المفوضية في تنفيذ عملية وضع إطار قانوني ومؤسسسي ملائم لتنفيذ مقرر ياموسوكرو وينصب التركيز حالياً على إسناد مهام وكالة تنفيذ مقرر ياموسوكرو إلى اللجنة الأفريقية للطيران المدني تمثياً مع المقرر الصادر عن الوزراء المسؤولين عن النقل الجوي في مؤتمرهم الثالث المنعقد في مايو 2007 في أديس أبابا، إثيوبيا.

- 251 تحقيقاً لهذا الغرض، واصلت المفوضية مشاوراتها مع اللجنة الأفريقية للطيران المدني بشأن مراجعة واعتماد دستور اللجنة بغية تجلية مهامها الإضافية بوصفها وكالة التنفيذ. كما تجري في الوقت الحاضر مراجعة تقرير الدراسة المتعلقة بتحديد الإطار القانوني والدستوري والمالي والعملي للجنة الأفريقية للطيران المدني باعتبارها وكالة التنفيذ. وتتوقع المفوضية استكمال هذه الدراسة قبل نهاية 2009.

ب) النقل بالسكك الحديدية:

- 252 كما سبقت الإشارة إلى ذلك، تعمل المفوضية بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الاتحاد الأفريقي للسكك الحديدية والاتحاد الدولي للسكك الحديدية من أجل تنفيذ المشاريع ذات الأولوية في هذا القطاع الفرعى ولهذا الغرض تم استكمال الاستعدادات للدراسات المتعلقة بهذه المشاريع ويتوقع أن تبدأ

عملية التنفيذ فيما يخص معظمها خلال النصف الأول من عام 2009 شريطة دفع الأموال الخاصة بكل مشروع. وهذه تشمل:

- إعداد رؤية أفريقية للسكك الحديدية لعام 2025
- دراسة حول إنشاء صندوق لتطوير السكك الحديدية لأفريقيا
- تقييم خصخصة السكك الحديدية الأفريقية
- مواعنة مقاييس للبنية التحتية والأدوات المتنقلة للسكك الحديدية
- بناء القدرات

(ج) النقل البري:

- 253 تشمل الأنشطة الرئيسية الجاري الاضطلاع بها في مجال النقل البري المشروع في دراسات جدوى حول ممررين للنقل. مما: ممراً داكار-إنجمينا- جيبوتي وجيبوتي - ليبرفيل. وينبغي التذكير بأن هذه المشاريع قد اختيرت خلال اجتماع الطاولة المستديرة الذي عقد في سالى سورتودال في السنغال في يناير 2008 لمناقشة الطرق والوسائل الكفيلة بالتعجيل لتنفيذ المشاريع الرئيسية للبنية التحتية في أفريقيا في إطار النيباد. ويتولى تمويل دراسات الجدوى المسابقة مرفق إعداد مشاريع البنية التحتية التابع للنيباد تحت إدارة بنك التنمية الأفريقي وتكون مفوضية الاتحاد الأفريقي هي وكالة التنفيذ.

- 254 وتعتبر دراسة الجدوى التمهيدية المتعلقة بممر داكار - نجامينا- جيبوتي في مرحلة تقديم العطاءات ومن المتوقع أن يتم تعيين شركة للخبراء الاستشاريين في نهاية مايو 2009. وفيما يتعلق بدراسة ممر جيبوتي - ليبرفيل، تم نشر مذكرة تدبير عامة للإعراب عن الاهتمام. وسوف تدعى شركات استشارية لتقديم العطاءات في نهاية مايو 2009 ومن المتوقع أن تتم عملية تقديم العطاءات في غضون 4 (أربعة) شهور.

د) النقل البحري:

- 255 في مجال النقل البحري، يعتبر تزايد نشاط القرصنة قبالة الساحل الصومالي مصدر انشغال كبير ليس فقط بالنسبة لأفريقيا ولكن أيضاً بالنسبة لمجتمع الدولي للشاحنات. وقد ظلت المفوضية تعمل مع شركائها بما في ذلك المنظمة البحرية الدولية والاتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من أجل إيجاد حل دائم لهذا التهديد. ويجري اتخاذ إجراءات قصير الأجل من قبيل توفير سفن دولية ل القيام بالدوريات في خليج عدن. وتزمع المفوضية أيضاً إنشاء شبكة لخفر سواحل في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي من أجل رصد واكتشاف جميع الأنشطة غير القانونية في هذه المنطقة. وهناك مشروع مماثل وهو في مرحلة متقدمة في غرب ووسط أفريقيا.

- 256 غير أنه من المعلوم أن المشكلة جذورها الكامنة في انعدام وجود حكومة وطنية مستقرة في الصومال. ومن ثم، فإن المفوضية تسعى إلى معالجة هذه القضية في سياق أوسع يشمل إجراءات لتسوية النزاع فضلاً عن التفاوض على إيجاد حل سياسي دائم بهدف إقامة حكومة وطنية قوية تستطيع أن تشارك بالفعل في الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد بشكل مستدام للقرصنة وكافة الأنشطة غير الشرعية قبالة الساحل الصومالي.

- 257 فضلاً عن ذلك، تشمل الأنشطة ذات الأولوية الجارية في هذا الإطار الفرعي تحديد إطار قاري ومؤسس للسياسات من أجل تنسيق الأنشطة البحرية وضمان معاملة عادلة لأفريقيا في الشحن الدولي ومكافحة الصيد غير القانوني للأسمدة والتلوث البحري.

1- التحضير للمؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن النقل البحري:

258- بدأت المفوضية بالتحضير للمؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن النقل البحري الذي ينظم بالاشتراك مع حكومة جمهورية جنوب أفريقيا. وينظر من المؤتمر المقرر عقده في دوربان خلال الفترة من 12 إلى 16 أبريل 2009 أن يتدارس ويعتمد الميثاق الأفريقي للنقل البحري المنقح وكذلك قضايا سلامة وأمن وحماية البيئة. وستحتل مسائل مكافحة القرصنة والصيد غير القانوني للأسماك والتخلص من النفايات السامة في المياه الأفريقية مكان الصدارة في جدول أعمال المؤتمر.

2- الإطار المؤسسي لتنسيق شؤون النقل البحري في أفريقيا

259- تنوی المفوضية البدء في إجراء الدراسة لوضع آلية تنسيق ملائمة لقطاع النقل البحري في أفريقيا. وقد أُستكملت عمليات التحضير للدراسة بما في ذلك صياغة الاختصاصات في عام 2008. ويتمثل هدف هذا النشاط في إقامة إطار من شأنه تسهيل التنمية المستدامة وتفعيل صناعة النقل البحري في أفريقيا بطريقة فعالة ومستدامة.

(2) الطاقة (أزمة الطاقة):

أ) دراسة قانونية ومؤسسية حول إنشاء هيكل قاري لتنسيق تطوير المشاريع **الهيدروليكيّة التكامليّة الكبريّ في أفريقيا:**

260- تأتي هذه الدراسة في أعقاب المقررات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن مختلف المؤتمرات والحلقات الدراسية والموائد المستديرة حول وضع وضع وتمويل المشاريع التكامليّة الكبريّ والتي تم تنظيمها خلال العامين الأخيرين. وبالتالي، فقد

أجرت المفوضية دراسة قانونية ومؤسسية بشأن إدارة المشاريع الهيدروليكيّة التكاملية الكبّرى في إفريقيا بغية إقامة هيكل قاري لتنسيق هذه المشاريع.

- 261 تتمثل هذه المقررات والتوصيات، بين أمور أخرى، فيما يلي:

- العمل معًا لاستغلال موارد الطاقة ولا سيما الهيدروليكيّة في إفريقيا باعتبار ذلك خياراً رئيسياً للطاقة المتتجدد من أجل ضمان التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي والأمن في مجال الطاقة، فضلاً عن استئصال الفقر.
 - إنشاء لجنة تنسيق لوضع المشاريع الهيدروليكيّة والتكاملية الكبّرى.
- 262 ترمي الدراسة إلى ما يلي:
- إجراء جرد للممارسات الجيدة في مجال المشاريع التكاملية الكبّرى.
 - تحديد النظام القانوني للمشاريع الهيدروليكيّة التكاملية الأفريقيّة الكبّرى.
 - إعداد إطار مؤسسي أكثر ملائمة لتنفيذ القواعد القانونية المحددة سلفاً في منظور إدارة أفضل لهذه المشاريع التكاملية الكبّرى.

- 263 عند استكمال هذه الدراسة، نظمت المفوضية خلال الفترة من 26 إلى 28 نوفمبر 2008 في أديس أبابا، إثيوبيا ورشة عمل للاعتماد بهدف إبلاغ العناصر الفاعلة الرئيسية وبحث وتحليل وتحسين تقرير دراسة لتكون وثيقة توافقية وتمكين المشاركين من امتلاك الدراسة بغية تنفيذها لاحقاً. وسوف تُعرض ما خُلصت إليه هذه الدراسة من نتائج على المؤتمر القادم للوزراء الأفريقيين المكلفين بالطاقة.

- 264 وفيما يلي التوصيات الرئيسية التي يتبعن تنفيذها:

- تعميق التفكير في الخطة المؤسسيّة واحتياجات هيكل التنسيق من أجل:
- توسيع آفاق الدراسة على المستوى المكاني وعلى مستوى المضمون مع تبني منهج شامل يراعي جميع الأطراف الفاعلة والوثائق الموجودة.

- 265 والهدف من جميع هذه التوصيات أن توضح أنه رغم الضرورة العاجلة لإقامة هذا الهيكل، فمن المحمى توسيع النطاق التفكير مع إشراك المزيد من العناصر الفاعلة الممكنة حتى يتسع توفير كل الضمانات اللازمة لتفعيل هذا الهيكل بنجاح.
- 266 إن النجاح في إقامة هذا الهيكل يمكن أن يستثير به بكل سهولة أي نوع آخر من المشروع التكاملى الكبير للبنية التحتية.

ب) دراسات مشتركة بين الاتحاد الأفريقي/بنك التنمية الأفريقي حول الهيدروكربون (النفط والغاز) في أفريقيا:

- 267 واجهت أسعار النفط العالمية خلال السنوات الماضية تقلبات كبيرة. فقد هزَ ارتفاع أسعار النفط هذاً عنيفاً المستهلكين والاقتصادات على حد سواء غير أن أثراها كان أكثر ضرراً بأفريقيا. وما من شك في أن النفط يظل أساسياً لتحسين نوعية الحياة وفرص الإنتاج في أفريقيا. كما هو الحال بالنسبة لبقية القارات.
- 268 اتفق بنك التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي على القيام معاً بدراسات حول: (1) أثر ارتفاع أسعار النفط على الاقتصادات الأفريقية، (2) الإنشاء المقترن لصندوق النفط الأفريقي: الطرق العملية و (3) تحليل مستقبلي لوضع النفط والغاز في أفريقيا.
- 269 قامت المفوضية وبنك التنمية الأفريقي بتنظيم ورشة عمل من 10 إلى 12 ديسمبر 2008 في أديس أبابا، هدفها التصديق على نتائج الدراسات المشتركة. وقد خلصت ورشة العمل المذكورة إلى عدم وجود عمل فني كاف لاعتماد الدراسات. وأوصت بعقد ورشي عمل إقليميتين على الأقل للتصديق.
- 270 ومن ثم، نظمت المفوضية ورشتي عمل إقليميتين لاعتماد وامتلاك نتائج الدراسات المشتركة بين الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي: 1) بالنسبة لإقليمي غرب وشمال أفريقيا (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اتحاد المغرب

العربي، تجمع س،ص، الاتحاد الاقتصادي والجمعي لغرب أفريقيا) 2) بخصوص إقليمي شرق ووسط أفريقيا وإقليم الجنوب الأفريقي (مجموعة شرق أفريقيا، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية، المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا).

271- إن الأنشطة الرئيسية لخطة العمل/خارطة الطريق المعتمدة تشمل: 1) مراعاة مفوضية الاتحاد الأفريقي/بنك التنمية الأفريقي للملاحظات والتوصيات الصادرة عن ورش العمل الإقليمية. 2) اجتماع مفوضية الاتحاد الأفريقي/بنك التنمية الأفريقي بأجهزة الرابطة الأفريقية لمنتجي النفط من أجل تبادل الخبرات حول تفعيل الصندوق. 3) قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي بتوسيعية رؤساء الدول والحكومات خلال قمة الاتحاد الأفريقي المقبلة في يوليو 2009 بضوررة المساهمة بموارد أولية للصندوق. 4) قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنظيم مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الهيدروكربون حول صندوق النفط الأفريقي.

272- تم اعتماد النتائج والتوصيات الرئيسية التالية:

- صدق المشاركون على نتائج الدراسات التي أجرتهاها الاتحاد الأفريقي/البنك الأفريقي للتنمية وأعربوا عن دعمهم لها.
- ينبغي أن يكون صندوق النفط الأفريقي صندوقاً تضامنياً للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.
- يجب أن تكون المساهمات في صندوق النفط الأفريقي من جميع الدول الأعضاء.
- تمكين صندوق النفط الأفريقي من وضع مشاريع الطاقة وتشجيعه على ذلك (النفط والغاز، الطاقة المتجددة) والتجارة الأفريقية البنية في قطاع الهيدروكربونات.

- إنشاء صندوق النفط الأفريقي في أقرب المواقع الممكنة.
 - توسيع صلاحيات الصندوق ليشمل أنشطة مثل توجيه المنتجين الجدد للنفط و/أو الغاز فيما يخص مهارات التفاوض وبناء القدرات (الخبرة المحلية).
 - الحاجة إلى القيام بعمليات تآزر/واتخاذ إجراءات بين صندوق النفط الأفريقي والمبادرات الحالية (خاصة صندوق الرابطة الأفريقية لمنتجي النفط).
 - الحاجة إلى وضع آليات لضمان إمكانية مشاركة/مساهمة شركات النفط العاملة في أفريقيا في صندوق التضامن والتكميل الإقليمي.
- 273 سترعرض نتائج ووصيات ورش العمل الإقليمية هذه على مؤتمر الاتحاد الأوروبي للوزراء المسؤولين عن الهيدروكربونات (النفط والغاز) خلال الفصل الثاني من 2009 لبحثها واعتمادها.

ج) تنفيذ الشراكة في مجال الطاقة بين أفريقيا- الاتحاد الأوروبي:

- 274 تعتبر الشراكة بين أفريقيا- الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة إحدى الشراكات الثمانية (8) التي تشملها الاستراتيجية الموحدة بين أفريقيا-الاتحاد الأوروبي المعتمدة في لشبونة في ديسمبر 2007.
- 275 ستعزز الشراكة في مجال الطاقة الحوار القائم بين أفريقيا- الاتحاد الأوروبي حول الوصول إلى الطاقة والأمن في مجال الطاقة. وتهدف الشراكة بين أفريقيا- الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة إلى تعبئة الموارد المالية والفنية والبشرية المتزايدة دعماً لتنمية الطاقة في أفريقيا، ورفع الاستثمارات الأوروبية والأفريقية في البنية التحتية للطاقة والربط بين قطاعات الطاقة داخل أفريقيا وبين أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وتم التأكيد، خلال مختلف الاجتماعات، على أنه قد حان وقت التحول من الإجراءات إلى النتائج الملموسة.

- 276 خلال اجتماع فريق العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي-أفريقيا المنعقد في بروكسل، بلجيكا يومي 17 و18 مارس 2009، تم الاتفاق على تنظيم ورشة عمل

استشارية فنية لمجموعة الخبراء المشتركة بين الاتحاد الأوروبي-أفريقيا حول خارطة طريق الشراكة في مجال الطاقة بين الاتحاد الأوروبي-أفريقيا في إنتبى، أوغندا من 5 إلى 7 مايو 2009. وتشمل أهم أهداف ورشة العمل المساهمة في إعداد خارطة الطريق حول الشراكة في مجال الطاقة من منظور فني والتأكد من أن الأعمال المقترحة تتلاءم مع احتياجات أفريقيا وأنها قابلة للتنفيذ فنياً وقابلة للاستمرار.

- 277 كان من المقرر عرض المشروع النهائي لخارطة الطريق على الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي - أفريقيا يومي 18 و 19 يونيو 2009 في بروكسل واعتمادها على مستوى الخبراء، وتُقدم بعد ذلك إلى الاجتماع الرفيع المستوى حول الطاقة المقرر تنظيمه خلال النصف الثاني من 2009 في هولندا لاعتمادها على المستوى السياسي.

- 278 يهدف الاجتماع الرفيع المستوى حول الطاقة إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة بين أفريقيا- الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة بغية الاتفاق على المزيد من الأولويات حتى 2010 والشروع في مناقشة الأولويات للفترة 2011-2013.

د) المؤتمر الوزاري المشترك الأول حول الطاقة لقمة أفريقيا- أمريكا الجنوبية:

- 279 تحضيراً لقمة الثانية لأفريقيا- أمريكا الجنوبية المقرر عقدها في فنزويلا في سبتمبر 2009، تم تأجيل المؤتمر المشترك الأول للوزراء الأفارقة ووزراء أمريكا الجنوبية المسؤولين عن الطاقة الذي كان من المقرر عقده يومي 29 و 30 مايو 2009 في أديس أبابا، إثيوبيا مسبوقاً بدورة الخبراء من 26 إلى 28 مايو 2009، وذلك بسبب العدد غير الكافي للدول الأعضاء التي أكدت حضورها المؤتمر خاصة من جانب أمريكا الجنوبية. والتاريخ الجديدة المقترحة هي: 13-17 يوليو 2009.

- 280 يتمثل الهدف الرئيسي من المؤتمر الوزاري المشترك الأول حول الطاقة لقمة أفريقيا- أمريكا الجنوبية في اعتماد الخطوط التوجيهية الاستراتيجية إلى جانب البرامج

والمشاريع ذات الطابع الإقليمي والقاري وخطة عمل لتعزيز التعاون والشراكة اللذين يعودان بالفائدة على الجميع لا سيما بغية الاستغلال الأفضل للموارد الوفيرة التي تزخر بها المنطقتان.

- 281 من المتوقع أن يعتمد المؤتمر: (1) الخطوط التوجيهية الاستراتيجية الشاملة للتعاون بين المنطقتين في مجال الطاقة. (2) مشاريع وبرامج الطاقة المناسبة للشراكة بين الدول الأعضاء الواقعة في المنطقتين. (3) آلية وطرق تنفيذ البرامج والمشاريع المحددة بما في ذلك تبادل الخبرات وتحويل التكنولوجيا. (4) وإصدار إعلان، قرارات وخطة عمل.

- 282 ستقديم نتائج المؤتمر الوزاري المشترك لقمة أفريقيا - أمريكا الجنوبية إلى القمة الثانية المقرر عقدها في فنزويلا في سبتمبر 2009.

هـ) إطار السياسة حول تكنولوجيا الطاقة للترويج للطاقة المتجددة في أفريقيا:

- 283 يعتبر الطلب المتزايد على الطاقة في أفريقيا تحدياً كبيراً لصناعة السياسات الذين يسعون إلى إيجاد خيارات لمعالجة الحاجة الملحة إلى توسيع القدرات واعتماد حلول فعالة الكفاءة. وفي الوقت الراهن، لم يتم إلا استغلال 2 بالمائة من إمكانيات أفريقيا من المصادر المائية. لقد وجّهت الجهود نحو تعزيز أشكال الطاقة المتجددة لدعم الإنتاج الاقتصادي إلى جانب ضمان الاستدامة البيئية. وفي السنوات الأخيرة، ازداد عدد الأنظمة المستقلة لإنتاج الطاقة في الوقت الذي أُجبر فيه النقص الحاد في توريد الطاقة عدة حكومات أفريقية على إبرام صفقات متعددة الجنسيات لسد التغيرات الكبيرة في الطلب والعرض.

- 284 عُقد الاجتماع حول إطار السياسة تكنولوجيا الطاقة للترويج للطاقة المتجددة في أفريقيا، في بريتوريا، جنوب أفريقيا من 12-14 فبراير 2009. وشارك في تنظيمه لجنة البحوث العلمية والفنية للاتحاد الأفريقي والمجلس الدولي للاتحادات

العلمية/المكتب الإقليمي لأفريقيا. وقد ناقش الاجتماع مشروع إطار "سياسة تكنولوجية الطاقة للترويج للطاقة المتجددة في أفريقيا" وقدم توصيات لصناعة السياسات في الدول الأعضاء.

- 285 قدم الاجتماع عدة توصيات تضمنت ما يلي:

- يجب توجيه الاستثمار في الطاقة من خلال أهداف تكنولوجية واضحة.
- يجب أن يتضح أن المحتوى المحلي يرتفع عند كل استثمار جديد يمس قطاعاً فرعياً خاصاً للطاقة.
- ينبغي أن تكون مؤسسات السياسة ووكالات الطاقة المحلية سباقة لضمان أن يتم التعاقد المحلي من الباطن من أجل الاستثمارات في مجال الطاقة التي ينفذها متعاقدون من ما وراء البحار.
- يجب أن تضمن مؤسسات الطاقة المحلية المشاركة التنظيمية للقدرات المحلية فيما قبل الاستثمار وتتنفيذ المشاريع وخدمات تنفيذ المشاريع.

أ) مشروع الشبكة الإفريقية المشتركة لخدمات الطب والتعليم عن بعد بواسطة

الإنترنت:

- 286 في تقريرها الأخير الذي قدمته في يناير 2009، عرضت المفوضية حالة تقدم هذا المشروع الذي أعدته حكومة الهند لتقديم خدمات الطب والتعليم عن بعد بواسطة الإنترنэт. ومنذ ذلك الحين سجلت التطورات الآتية:

- التزام الدول الأعضاء بالمشاركة في المشروع. وتولت مفوضية الاتحاد والهند عملية تنويعية الدول الأعضاء ومتابعة التوقيع على اتفاق المشاركة في المشروع. وحتى تاريخ 30 أبريل 2009 تم توقيع اتفاق المشاركة في المشروع من قبل 60% من الدول الأعضاء أي ما يعادل 33 دولة هي كالتالي: بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر،

إرتريا، إثيوبيا الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، أوغندا، رواندا، سيراليون، السنغال، سيشل، الصومال، السودان، تنزانيا، توجو، زامبيا وزيمبابوي.

- تركيب وتشغيل مركز المحطة الأرضية في داكار: ربط هذه المحطة بمركز البيانات التكنولوجية للاتصال عن طريق الإنترن特 في نيودلهي بواسطة الألياف البصرية وكذلك بالقمر الصناعي راسكوم.
 - تركيب محطات الفيسات والتجهيزات والبرامج المعلوماتية الأخرى في الدول الأعضاء الأفريقية: 14 جامعة وطنية، 13 مستشفى وطنية، جامعتان مركزيتان إقليميتان، ومستشفى واحد (1) ذو الاختصاص العالي.
 - تركيب محطات الفيسات والتجهيزات والبرامج المعلوماتية الأخرى في جامعتين هنديتين و 6 مستشفيات ذات الاختصاص العالي في الهند.
 - إن التقدم المحرز في عملية اختيار الجامعات المركزية الإقليمية الأفريقية الخمس والمستشفيات الأفريقية الإقليمية الخمس ذات الاختصاص العالي هو كالتالي:
 - اختيار مستشفيين إقليميين (2) هما: مستشفى إيبادان في نيجيريا ومركز المستشفى الجامعي في برازافيل في الكونغو.
 - اختيار 3 جامعات إقليمية هي: مجمع جامعة كومامي نكروما وجامعة غانا وجامعة ماكيريري في أوغندا وجامعة ياندي 1 في الكاميرون.
- 287 - تجري حاليا الدراسات المتعلقة بتكليف الخدمات وبترتيبات وهياكل إدارة الشبكة من الجانب الأفريقي بعد خمس سنوات من المساعدة المقدمة من قبل الهند.

- 288 تواصل الدول الأعضاء خياراتها بشأن الدروس التدريبية المقترحة من جانب الهند. وفي هذا الصدد كانت الهند قد اقترحت برنامجا من خمسة دروس تدريبية. واقتصرت في المدة الأخيرة خيارات إضافية.

- 289 تم تدشين الشبكة الأفريقية للخدمات عن طريق الإنترن特 يوم 26 فبراير 2009 من قبل معالي السيد براناب موخرجي وزير خارجية الهند، بمركز البيانات التكنولوجية عن طريق الإنترن特 في نيودلهي، وذلك بواسطة مؤتمر فيديو مع 11 وزيرا من البلدان التي انتهت فيها تركيب المنشآت في الجامعات والمستشفيات.

- 290 تم التخطيط لأعمال تركيب المنشآت وتشغيلها بحيث تنتهي في سبتمبر 2009. ويجري تقديم الخدمات تدريجيا إلى البلدان على النحو الآتي:

- إن خدمات الطب عن بعد التي تمت تجربتها مع مستشفى "فإن" في داكار في مارس 2009 سوف تغطي البلدان الأخرى تدريجيا.

- إن انطلاق خدمات التعليم عن بعد في مارس 2009، سوف يغطي الدول تدريجيا كلما تم اختيارها للدروس التدريبية.

ب) مواعنة السياسات والأطر القانونية لالاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا

المعلومات والاتصالات وقطاع البريد في أفريقيا:

- 291 في إطار تنفيذ مقررات مؤتمر الوزراء ومقرر المجلس التنفيذي المعتمد في شرم الشيخ في يوليو 2008، تم إعداد خطة للتنفيذ عرضت على هيئة مكتب المؤتمر الوزاري.

- 292 في انتظار دراسة واعتماد خطة العمل من قبل هيئة مكتب المؤتمر الوزاري باشرت المفوضية القيام بالأنشطة الآتية المترتبة على خطة العمل المذكورة:

- ترجمة كافة الوثائق ذات الصلة وإرسالها إلى الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء، مع الإشارة إلى ما هو مطلوب منهم من مساهمة.

- إعداد اختصاصات تنفيذ الأعمال ذات الأولوية لا سيما دراسة الأنماط الإقليمية للخطوط التوجيهية لقوانين وتشريعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- المشاركة في عملية إنشاء مجلس المنظمين الأفريقيين للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في إطار مشروع مواعنة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثالثا- 3 التكامل وتغير المناخ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية:

1- تأثير تغير المناخ والمسائل الهامة المثيرة للقلق:

- 293 تعتبر الزراعة الداعمة الرئيسية للاقتصاد بالنسبة لمعظم البلدان في أفريقيا وعليه، تظل أهم أداة إنتاجية في المنطقة. ويظل الإنتاج الغذائي والزراعي المحلي بالنسبة لأغلبية الأسر المعيشية الأفريقية هو العامل الرئيسي للدخل ككل ولتوفير الغذاء والحصول عليه والحد من الفقر. والحقيقة أن دراسات بعض البلدان الأفريقية تبين أن إضافة دولار إلى الإيرادات الزراعية تساهم في زيادة إجمالي الدخل بـ 2-3 دولار نظراً للأثر المضاعف الكبير لقطاع الزراعة الذي يتراوح بين 1.5-2.7.
- 294 بفشلها في تتميمية الزراعة، فشلت أفريقيا أيضاً في تحقيق التحول الاقتصادي المستدام الذي من شأنه تعزيز فرص أوسع للأنشطة والعملة المولدة للدخل في القطاعات الأخرى التي لديها روابط خلفية وأمامية مع قطاع الزراعة.
- 295 وعلى أساس هذه الخلفية، تقوم المفوضية بدعم فعال للبرامج الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والحد من الفقر في القارة من جملة أمور أخرى، ومن ثم المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

- 296 لتعزيز التنمية الزراعية والحد من الجوع والفقر في القارة، قامت المفوضية بتنفيذ عدة برامج وأنشطة ضمن نطاق اختصاصها، طبقاً لأجندة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية للاتحاد الأفريقي - النباد. كما أقامت أيضاً تعاوناً دولياً وإقليمياً ضمن جهودها الرامية إلى معالجة مشكلة الجوع والفقر في القارة. ولم تقتصر هذه الجهود إلى زيادة توعية ودعم المانحين لبرامج ومشاريع الاتحاد الأفريقي فحسب ولكن أيضاً أدت إلى تسهيل تبادل وتقاسم الخبرات والموارد البشرية مع الشركاء الإنمائيين للاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين في التنمية الزراعية لأفريقيا.

أ) مبادرة الجدار الأخضر الكبير لدول الصحراء والساحل:

- 297 يهدف برنامج الاتحاد الأفريقي الخاص بمبادرة الجدار الأخضر الكبير للصحراء والساحل أساساً إلى مكافحة التصحر وتدور التربة وبالتالي، ضمان الإناتجية المستدامة التي من شأنها أن تساهم في الحد من الجوع والتخفيف من حدة الفقر في القارة. ويشمل الشركاء في هذا المسعى القاري: الاتحاد الأوروبي، والأمانات البيئية المتعددة الأطراف (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، اتفاقية التنوع البيولوجي)، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية (إيكواس، تجمع سين صاد، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقي، الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد)، والنبياد، ومبادرة البنك الدولي المعروفة بـ "أرض أفريقيا" ودول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

- 298 من المنتظر أن تساهم الشبكتان البرنامجيتان الموضوعيتان (وهما T P N 3 و T P N 6 اللتان قام بتنفيذهما على التوالي كل من المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية/ الاتحاد الأفريقي وبرنامج سافجراد/الاتحاد الأفريقي) في سياق مكافحة التصحر، في استكمال أهداف مبادرة الجدار الأخضر الكبير للصحراء والساحل. وترتبط الشبكة البرنامجية الموضوعية رقم (T P N 3) بمشروع بيئية الأحياء البرية والحيوانات

الزراعية في الأراضي الجافة، الذي يعكف على تنفيذه المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية/الاتحاد الأفريقي والذي من المتوقع أن يعالج مسألة التنوع الأحيائي وحفظ الموارد الحيوانية، من خلال دعم الأنظمة المستدامة لإدارة الأراضي في القطاع الفرعي للثروة الحيوانية/الأحياء البرية في كينيا وبوركينا فاسو. ومن جهة أخرى، تساهم الشبكة البرنامجية الموضوعية رقم (T P N 6) المتعلقة بتعزيز الأنظمة الزراعية المستدامة والتي ينسقها برنامج سافجراد/الاتحاد الأفريقي، في مكافحة التصحر من خلال نهج شامل للإنتاج الزراعي يقر بالعلاقات بين مختلف عناصر الأنظمة الزراعية المستدامة.

299- وكجزء من تنفيذ أهداف مبادرة الجدار الأخضر الكبير للصحراء والساحل، أُجريت دراسة جدوى مشتركة بين الاتحاد الأفريقي/الاتحاد الأوروبي بهدف جمع المعلومات ذات الصلة وتحديد طرق بناء نموذج على مستوى البلدان والأقاليم. والهدف من ذلك هو فهم التوجه الحالي والمستقبلبي للتتصحر وتدھور التربة في القارة. وترامنا مع ذلك، يتم إعداد مقتراحات بغية الاستفادة من الدعم المالي الذي تمنحه حكومة اليونان تحت رعاية صندوق التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. بالإضافة إلى ذلك، تُبذل جهود لتعزيز الملكية والتأزر بين مختلف أصحاب المصلحة من خلال المزيد من توعية الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الآخرين بشأن مزايا مبادرة الجدار الأخضر الكبير. وعلى رأس هذه الجهود، يجري إعداد خطة عمل رئيسية خاصة بالمبادرة التي من المتوقع استكمالها في ظرف الشهرين القادمين.

ب) إدارة الغابات عبر الحدود:

300- تعتبر الإدارة المستدامة والاستخدام الواسع للموارد الغابية الكبيرة التي ترخر بها القارة ضرورية لمكافحة الجوع والفقر في القارة. وعليه، تواصل المفوضية

تركيز اهتمامها على صياغة سياسة قارية حول إدارة الغابات تضمن الاستخدام الفعال والمستدام للموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، شرعت المفوضية في إعداد مقترنات ومذكرة مفاهيمية حول الإدارة المستدامة للموارد الغابية في غرب أفريقيا تشمل سيراليون وغينيا وليبيريا وكوت ديفوار ويتم توسيعها لتشمل البلدان ذات الغطاء الحرجي الواسع في القارة.

- 301 علاوة على ذلك، وضماناً للإدارة المستدامة للغابات داخل القارة، تتعاون المفوضية مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية (إيكواس ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والكوميسا)، والمكتب الإقليمي الفرعى لشرق أفريقيا التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، في إعداد سياسة غابية إقليمية فرعية وتشجيع التسجيل المجتمعى من أجل إعادة إحياء الغابات المفقودة وكوسيلة لخلق العمالة والثروة.

ج) المياه والصرف الصحي:

- 302 وفقاً لمقرر شرم الشيخ بشأن المياه والصرف الصحي الذي اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مصر في يوليو 2008، قامت المفوضية، بالتنسيق مع الشركاء الرئيسيين للاتحاد الأفريقي بمن فيهم البنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة الأمم المتحدة للبيئة، بدعم المجلس الوزاري الأفريقي للمياه الذي يعتبر الآلية المنسقة للاستراتيجيات والإجراءات الإقليمية الخاصة بالموارد المائية وإدارتها. فضلاً عن ذلك، سيضطلع المجلس الوزاري الأفريقي للمياه بمسؤولية إقامة شراكات من أجل تنفيذ مقررات الاتحاد الأفريقي بشأن المياه والصرف الصحي فيما تشارك المفوضية من جهتها في حشد الموارد لتنفيذ التوصيات والاستراتيجيات.

- 303 تعمل المفوضية على تنفيذ مقرر المؤتمر الصادر في يناير 2009 بشأن اللجان الفنية المتخصصة ولا سيما من أجل ضمان إدماج المجلس الوزاري الأفريقي للمياه

والمؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة في اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة.

304- وعلى نفس المنوال، اجتمعت المفوضية بأهم أصحاب المصلحة والشركاء لضمان تنفيذ إعلان شرم الشيخ حول المياه والصرف الصحي. ويشمل هؤلاء الشركاء وكالة التعاون الألماني والبنك الأفريقي للتنمية فيما يخص دعم إعلان شرم الشيخ إلى جانب الممثلين السويديين لطلب دعمهم من أجل موافقة سياسة إدارة المياه عبر الحدود.

د) التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه:

305- من المتوقع أن تكون أفريقيا القارة الأكثر عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ نظراً للفقر ونقص القدرة على التكيف على الرغم من مساهمتها الضعيفة أو التي تكاد تكون منعدمة في إصدار غازات الدفيئة التي تؤدي إلى الاحترار العالمي وتغير المناخ. وإيقاناً منها بالتأثير السلبي الكبير لتغير المناخ على حياة الأشخاص في أفريقيا، عزمت المفوضية على دعم قدرات أفريقيا على تخفيف حدة آثار تغير المناخ والتكيف معه في برنامج المناخ من أجل التنمية في أفريقيا الذي يعتبر برنامجاً مشتركاً مع البنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبعد هذا البرنامج خطوة أساسية لضمان التكيف مع تغير المناخ في أفريقيا، على أساس من الفعالية وحسن التوفيق وضمان إدراج هذا التكيف في عملية تنمية القارة، بصورة كاملة، خاصة في مجال الزراعة والصحة باعتبارهما أكثر عرضة لتأثير تغير المناخ.

306- ولهذا الغرض، تم إعداد وثيقة تقييم برنامج المناخ من أجل التنمية في أفريقيا واستكمالها من قبل فريق التقييم ومديري المهام المسؤولين عن تنفيذ المبادرة. فضلاً عن ذلك، تم تحديد وإبراز مختلف أدوار كل مؤسسة وهي مفوضية الاتحاد الأفريقي

والبنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في تنفيذ البرنامج بوضوح من أجل تسهيل التنفيذ. علاوة على ذلك، كُلفت المفوضية بالاتصال بالدول الأعضاء وأصحاب المصلحة فيما يخص برنامج المناخ من أجل التنمية في أفريقيا بغية تمكين أفريقيا، خلال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغيير المناخ المقرر عقده في كوبانهاجن في ديسمبر 2009، من توحيد صفوتها والتحدث بصوت واحد وتبني موقف موحد إزاء التخفيف من تأثير تغير المناخ والتكيف معه في القارة.

- 307 عقدت المفوضية أيضاً اجتماعات استشارية مع الشركاء حول مقرر قمة ينايير 2009 بشأن وفد تغيير المناخ المشارك في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغيير المناخ. كما اجتمعت بالمفاوضين الأفريقيين لتبادل الآراء وإيجاد طريقة استراتيجية لإعداد ورقة حول الموقف الأفريقي الموحد من تغيير المناخ خلال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغيير المناخ. وقد تلقت المفوضية دعم حكومة اليونان لمبادرات تغيير المناخ وأجرت محادثات مع البلدان الأخرى مثل النرويج والدنمارك حول دعم المفاوضين الأفريقيين خلال مؤتمر الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغيير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، يقدم شركاء آخرون ومن فيهم البنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا الدعم للمفوضية من خلال خبراء وخبراء استشاريين حول تغيير المناخ لتسهيل التحضير للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغيير المناخ.

هـ) الرصد الأفريقي للبيئة من أجل التنمية المستدامة:

- 308 إن الرصد الأفريقي للبيئة من أجل التنمية المستدامة، الذي تستضيفه المفوضية ويموله الاتحاد الأفريقي من خلال صندوق التنمية الأوروبي⁹، يهدف إلى تزويد

صنع القرار بمعلومات الرصد الموثوق فيها والدقيقة في الوقت المحدد فيما يخص اشتداد الطلب على المياه والأغذية مما يساعد على توفير تقدير أفضل لتأثير السياسات والتدخلات الأخرى الضرورية للاستدامة البيئية.

- 309 بغية المضي قدما بأجندة الرصد الأفريقي للبيئة من أجل التنمية المستدامة، قامت المفوضية بتنظيم وتسهيل الاجتماع الثالث للخبراء الفنيين للرصد الأفريقي للبيئة من أجل التنمية المستدامة والخلوة حول إعداد الاستراتيجية الشاملة للرصد الأفريقي والاجتماع الثاني للجنة التوجيه في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا ونوازاريت، إثيوبيا بين 11 و18 فبراير 2009. خلال هذه الاجتماعات، تم تقديم عدة عروض بغية تزويد كافة أصحاب المصلحة بنظرة عامة مستكملة للإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن في تنفيذ برنامج الرصد الأفريقي خلال الستة أشهر الماضية، منذ الاجتماع الثاني للخبراء الفنيين للرصد الأفريقي للبيئة من أجل التنمية المستدامة المنعقد في أكرا، غانا. ومن جهتها، وضعت لجنة التوجيه الخطوط التوجيهية الذي من المتوقع أن يتبعها فريق برنامج التنسيق خلال الأشهر الستة القادمة من أجل التنفيذ السلس لبرنامج الرصد الأفريقي للبيئة من أجل التنمية المستدامة.

- 310 عقدت المفوضية أيضا اجتماع الرصد الأفريقي للبيئة من أجل التنمية المستدامة- المنظمة الأوروبية لاستغلال السواتل المخصصة للأرصاد الجوية ودشنت المحطة المواضيعية للرصد الأفريقي في مقر المفوضية بأديس أبابا يوم 29 أبريل 2009. خلال هذا الحدث، قدم عرض فني للسفارات وعمالي الاتحاد الأفريقي حول الأعمال المواضيعية للرصد الأفريقي. كما وضع المشروع إشعارا في موقع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي على الإنترنэт لنشر عقد التوريد للتحضير لاستخدام السواتل المخصصة للأرصاد الجوية من الجيل الثاني والمحطات المواضيعية للرصد الأفريقي المقرر إطلاقها قريبا من قبل الاتحاد الأوروبي. عند استكمالها، ستساهم

المحطة المواضيعية في تسهيل وصول 47 بلدا من بلدان مجموعة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في أفريقيا، والمراكم الإقليمية الخمسة المشاركة وهي المركز الإقليمي للأرصاد الزراعية والمائية في نيامي و مركز الإيجاد للتنبؤ بالمناخ وتطبيقاته لأغراض الرصد والتكنولوجيا في نيروبي ومعهد موريشيوس للأوقیانوسغرافيا واللجنة الدولية لحوض الكونغو-أوبانجي-سانجا والمفوضية نفسها، إلى البيانات الخاصة بالسوائل المخصصة للأرصاد الجوية.

و) برنامج الإدارة المتكاملة لمرتفعات فوتا جالون:

-311 يتمثل الهدف الطويل الأمد لبرنامج مرتفعات فوتا جالون الموجود في كوناكري، غينيا، في ضمان حماية الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية لمرتفعات فوتا جالون واستدامة الموارد المائية النهرية في إقليم غرب أفريقيا بغية تحسين معيشة سكان المرتفعات.

-312 لتسهيل إطلاق المشروع الجديد الخاص بإدارة الموارد الطبيعية لمرتفعات الذي يموله صندوق التنمية الأوروبي، نظم مكتب كوناكري للتنسيق مؤتمرا وزاريا في السنغال من 18 إلى 21 مايو 2009.

-313 فضلا عن ذلك، يجري إعداد مذكرة التفاهم والاختصاصات لتنفيذ القرار 5 الصادر عن الاجتماع الوزاري الثالث للجنة المتابعة للجنة الإيكواس والذي يدعو إلى زيادة مشاركة الإيكواس في إدارة برنامج مرتفعات فوتا جالون.

-314 واصل مكتب فوتا جالون تعزيز أنشطته الرامية إلى توسيع الدول الأعضاء وكافة أصحاب المصلحة بشأن الحاجة إلى معالجة مسألة تدهور مرتفعات فوتا جالون، وغيرها من أبراج المياه في أفريقيا من خلال ضمان إصدار النشرة الفصلية "فوتا جالون" في الوقت المحدد ومن المقرر إصدار الطبعة الرابعة في أبريل 2009.

(ز) مشروع بناء القدرات للمفوضية الأوروبية - مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ حول الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف:

- 315 تبين التجربة في مجال الإدارة البيئية في أفريقيا أن الانشغالات البيئية لم تدرج بما فيه الكفاية في السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية الفرعية واستراتيجيات الحد من الفقر بالإضافة إلى أن العديد من البلدان لا تعتبر قطاع البيئة أولوية سياسية ومالية بالنسبة لها. وعلى الرغم من أن معظم البلدان الأفريقية أطراف في اتفاقيات البيئة المتعددة الأطراف، فإن القدرة على تنفيذ وإنفاذ هذه الاتفاقيات لا تزال منعدمة في أفريقيا. وكسبيل لمعالجة العقبات المذكورة أعلاه في أفريقيا، قررت المفوضية الأوروبية في إطار اتفاقية الشراكة بين المفوضية الأوروبية - مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ دعم إنشاء برنامج بناء القدرات فيما يخص اتفاقيات البيئة المتعددة الأطراف في مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بما في ذلك البلدان الأفريقية في المجموعة.

- 316 يتمثل الهدف الرئيسي من البرنامج في تقوية وتعزيز قدرات البلدان الأفريقية في مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ لتنفيذ واحترام اتفاقيات البيئة المتعددة الأطراف والالتزامات ذات الصلة على نحو فعال بغية تحقيق إدارة أفضل للموارد البيئية والطبيعية ومن ثم، المساهمة في التنفيذ الفعال لاستراتيجيات التنمية المستدامة والحد من الفقر في أفريقيا. ومن المتوقع أيضاً بناء أو تعزيز قدرات الأفارقة في المفاوضات الدولية. ومشاركتهم في أسواق الكاربون بموجب بروتوكول كيوتو. وتعزيز قدراتهم على إدارة المواد الكيماوية الخطيرة بما في ذلك مبيدات الآفات التي لم تعد صالحة للاستعمال. وقدراتهم على معالجة مشاكل التصحر.

- 317 لقد تم تعين المفوضية من قبل البلدان الأفريقية في مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمفوضية الأوروبية كمركز ومستضيف للبرنامج

الذي مدته 48 شهراً بالنسبة لمنطقة أفريقيا. وفي هذا الصدد، ستعمل المفوضية بالشراكة الوثيقة مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وبرنامج النياب إلى جانب أمانات اتفاقيات البيئة المتعددة الأطراف، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية والمؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة والمجلس الوزاري الأفريقي للمياه، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

-318 اعتمد المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة البرنامج خلال اجتماعه المنعقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا في يونيو 2009 حيث دعا الوزراء الأفريقيون البلدان الأفريقية إلى المشاركة الكاملة والفعالة في تنفيذ أنشطة البرنامج. وقد تم التوقيع على اتفاقية التعاون في مجال المشاريع بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مايو 2009. كما تم إنشاء وحدة مشاريع في إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة ومن المقرر عقد ورشة عمل حول تقييم الاحتياجات في يونيو 2009 في ثلاثة بلدان وأقاليم فرعية مختلفة في أفريقيا لتحديد الاحتياجات والأولويات فيما يخص تنفيذ اتفاقيات البيئة المتعددة الأطراف.

ح) الحد من خطر الكوارث:

-319 إيقاناً منها بخطر الكوارث في القارة، تابعت المفوضية باهتمام شديد إعداد وتنفيذ استراتيجية الحد من خطر الكوارث من خلال بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني. ولاحظت المفوضية ببالغ التقدير الدعم الذي قدمته الاستراتيجية الدولية للحد من الفقر وأعربت عنأملها أن تُعزز هذه الشراكة في السنوات القادمة.

-320 وسعياً منها إلى حشد الأموال الضرورية لتنفيذ مبادرات الحد من خطر الكوارث، قدمت المفوضية مقترحاً إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتمويل الاستعداد للكوارث والاستجابة لها داخل القارة. وتتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه قد عُقد اجتماع استشاري لمنبر أفريقيا الإقليمي الثاني حول الحد من خطر الكوارث في

نيريسي من 5 إلى 7 أبريل 2009 لإعداد ورقة إفريقيا التي سيتم عرضها على اجتماع المنبر الإقليمي العالمي المقرر عقده في جنيف في يونيو 2009. وتبث المفوضية أيضا، بالتعاون مع الشركاء، مقرر المجلس التنفيذي لعام 2006 بشأن الحد من خطر الكوارث وعرض السلطات المصرية إنشاء مركز دعم مهام الإدارة في مصر. بالإضافة إلى ذلك، تسعى المفوضية، بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء، إلى تمديد برنامج العمل لتنفيذ استراتيجية إفريقيا للحد من خطر الكوارث من 2006-2010 إلى 2015.

ثالثا-4- تكامل وإنشاء السوق المالية وأصولها:

أ) الأزمة الاقتصادية والمالية:

-321 إن الأزمة العالمية التي بدأت في الظهور منذ سيف 2007، والتي كانت عبارة عن أزمة مالية في البداية قبل أن تتحول إلى أزمة اقتصادية، صارت شديدة رويداً رويداً بحيث أصبح من الصعب الخروج منها في المستقبل القريب. وقد بذلت عدة محاولات ومبادرات لمعالجتها بشكل فعال ودائم لا سيما خلال عقد قمتين لمجموعة العشرين.

-322 وفي إفريقيا برزت مظاهر هذه الأزمة التي لا سابق لها منذ أزمة 1929-1930. وتميزت أساسا بتضليل موارد التمويل الخارجية والداخلية على السواء، بالإضافة إلى عدم القدرة على مواجهة خدمة المديونية، وعجز معظم القارة على إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015. وأمام هذا الوضع الذي توجد فيه إفريقيا ضحية جانبية لهذه الأزمة، لا تملك القارة أية خطة لإنعاش الاقتصادي أو للخروج من الأزمة. ولا تنتظر سوى الاستفادة من أثر تنفيذ مقررات مجموعة العشرين.

-323 خال اجتماعها في لندن في أبريل 2009، اتخذت قمة مجموعة العشرين عدة قرارات ترمي إلى إدخال إصلاحات عميقة على النظام النقدي والمالي الدولي بجعله يتخذ توجهاً جديداً. وقررت القمة على وجه الخصوص، زيادة ملموسة في موارد صندوق النقد الدولي (زادت بثلاثة أضعاف مما كانت عليه من قبل)، بغية تمكينه من القيام بدوره في إنعاش الاقتصاد العالمي، على أن يخصص جزء هام من هذه الموارد الجديدة لدعم التجارة الدولية ومساعدة البلدان النامية المستضعة التي ليس لها أية خطة لإنعاش الاقتصادي. لكن السؤال الأساسي الذي يطرح على إفريقيا هو: كيف يمكن الوصول إلى هذه الموارد التي وضعتها مؤخراً مجموعة العشرين تحت تصرف صندوق النقد الدولي؟ وبعبارات أخرى، ما هي الإستراتيجية أو السياسة التي ينبغي إتباعها لكي تستطيع إفريقيا الاستفادة من نصيبها من هذه الموارد الجديدة لمواجهة الآثار المضرة المترتبة عن الأزمة وإنعاش اقتصاداتها.

-324 بالنسبة للمفوضية، يمكن الجواب عن هذه التساؤلات جزئياً في تخفيف الشروط التي تو kab المساعدات المالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي. فإذا لم تتم مراجعة هذه الشروط القسرية بشكل عميق قبل توزيع هذه الموارد الجديدة بين المستفيدين المحتملين، فإن وضع إفريقيا سوف يزداد سوءاً. ولهذا فإن تخفيف القيود القاسية المتعلقة بشروط صندوق النقد الدولي، ينبغي اعتبارها كشرط مسبق لمنح هذه الموارد الإضافية بطريقة مثلث. وتحسباً لذلك، ترى المفوضية من اللازم إعادة بحث إطار الاقتصاد الكلي للمديونية الأفريقية من حيث قدرة الاحتمال. فإذا أصبح هذا الإطار أكثر مرونة فسوف يسمح لمعظم البلدان الأفريقية باللجوء إلى موارد تمويل غير امتيازيه يعتبر الوصول إليه اليوم ممنوعاً عليها. وإذا لم تستطع إفريقيا الاستفادة من جزء من الموارد الجديدة الموضوعة تحت تصرف صندوق النقد الدولي، فإن قطار الإنعاش الاقتصادي العالمي سوف ينطلق بدونها. وسوف تظل مرة أخرى جاثمة على الرصيف وتزداد اقتصاداتها هشاشة.

-325 أجرت المفوضية مؤخرا دراسة حول إعادة إصلاح إطار الاقتصاد الكلي لمدionية إفريقيا من حيث قدرة الاحتمال. وترمي هذه الدراسة إلى تقديم توصيات يمكن للقيادة الأفريقية أن تبرز مزاياها لدى مؤسسات "بريتون وودز".

ب) إنشاء المؤسسات المالية:

-326 تتوالى بشكل متزايد عمليات إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية (البنك الأفريقي للاستثمار، صندوق النقد الأفريقي، البنك المركزي الإفريقي). وإذا كان التقدم في العملية ملموسا بالنسبة للبنك الأفريقي للاستثمار، فإنه يعتبر بطبيأ بالنسبة للمؤسستين الأفريقيتين.

١) البنك الأفريقي للاستثمار:

-327 تحققت نتائج ملموسة بخصوص إنشاء هذا البنك. فمنذ يونيو 2008، لم يتوقف نشاط لجنة التوجيه الفنية بقيادة محافظ البنك المركزي للجماهيرية العظمى. وقد انتهت اللجنة من إعداد النصوص الرئيسية المؤسسة لهذا البنك وب خاصة البروتوكول والنظام الأساسي. وقد سبق اعتماد البروتوكول من قبل مؤتمر الاتحاد في فبراير 2009. أما مشروع النظام الأساسي فقد صادق عليه الخبراء الحقوقيون والاقتصاديون للدول الأعضاء خلال اجتماع عقد في طرابلس بالجماهيرية العظمى في مايو 2009. وتم اعتماد هذا النظام الأساسي خلال مؤتمر مشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا ضم الوزراء الأفاريقين للاقتصاد والمالية وقد أوصى المؤتمر الذي عقد في مصر في يونيو 2009 بأن يتم اعتماد هذا النظام الأساسي بصفة نهائية من قبل مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يوليو 2009.

-328 وخلاصة القول هو أنه في حالة اعتماد هذا النص الثاني المؤسس للبنك من قبل مؤتمر الاتحاد، فإن البنك الأفريقي للاستثمار سيظهر إلى الوجود قبل نهاية عام

2010، شريطة أن تقبل الدول الأعضاء بتنفيذ هذه النصوص على الفور بالتوقيع والتصديق عليها.

(2) صندوق النقد الإفريقي:

329- فيما يتعلق بصندوق النقد الإفريقي، تجدر الإشارة إلى أنه قد تم توقيع بروتوكول اتفاق في يوليو 2008 بين حكومة الكاميرون، البلد المضيف لصندوق النقد الإفريقي، والمفوضية. وقد وجهت السلطات الكاميرونية الدعوة إلى المفوضية مؤخراً لزيارة واستلام المبني والمعدات اللازمة لتشغيل لجنة تسيير الصندوق. كما قدمت السلطات الكاميرونية أيضاً إلى المفوضية طبقاً لبروتوكول الاتفاق، قائمة بأسماء ثلاثة خبراء لكي تعين المفوضية منهم "قائد" اللجنة المذكورة. وتود المفوضية أن تحفيز ما تم إحرازه من تقدم واضح مما يتتيح الفرصة لها للتعجيل بصياغة النصوص المؤسسة لصندوق النقد الإفريقي. وبعد اتخاذ هذه التدابير الجديدة، من المحتمل أن تبدأ لجنة التسيير التي تم تحديد أعضائها من الخبراء بالفعل، أنشطتها في شهر سبتمبر 2009.

(3) البنك المركزي الإفريقي:

330- بخصوص البنك المركزي الإفريقي فإن بروتوكول الاتفاق الذي يسمح بإنشاء لجنة التوجيه الفنية، قد تم التوقيع عليه من جانب الطرفين المعنيين وهما نيجيريا البلد المضيف والمفوضية في أبريل 2009 في واشنطن. ويتبعان الآن على الطرفين (المفوضية ونيجيريا) أن يتخذ كل الإجراءات اللازمة لتنفيذها. هنا أيضاً، عينت المفوضية خبراء لجنة التوجيه الفنية التي تتحصر مهمتها فيما يلي:

- تحديد أفضل إستراتيجية تسمح بإنشاء البنك المركزي الإفريقي في أقرب وقت ممكن.

- إعداد النصوص المؤسسة للبنك بما في ذلك اتفاقيات المقر مع البلد المضيف.

- 331 بناءً على دعوة من السلطات النيجيرية، توجه وفد من المفوضية إلى أبوجا لاستلام المباني والمعدات مما يسهل المهام المنوطة بلجنة التسيير الفنية. وبغض النظر عن المسائل الأخرى، ترى المفوضية أن لجنة التسيير الفنية في هذه الحالة أيضاً تستطيع أن تبدأ أنشطتها في سبتمبر 2009.

(4) مؤتمر الاقتصاديين الأفريقيين حول التكامل الإقليمي والقاري :

- 332 بهدف المساهمة في تحديد حلول فعالة ودائمة للصعوبات الاقتصادية التي تواجهها أفريقيا التزمت المفوضية بأن تنظم سنوياً مؤتمر الاقتصاديين الأفريقيين الذي يهدف أساساً إلى خصم ومعالجة إشكالية التكامل الإقليمي بشكل أفضل. ويشكل هذا المؤتمر قاعدة تسمح للاقتصاديين الأفريقيين (في القارة أو في المهجر) بأن يقدموا مساهماتهم لعملية صنع القرار على مستوى الاتحاد الأفريقي بغية إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التي هي الشغل الشاغل لقارتنا. وقد عقد المؤتمر الأول من 2 إلى 5 مارس 2009 في نيروبي، كينيا وذلك تحت شعار: " نحو إنشاء عملة نقدية إفريقية موحدة، وما هي حصيلة عملية إنشاء عملات موحدة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية؟ وما هو التصور الأمثل للتعجيل بإحداث العملة الموحدة الأفريقية؟".

وقد حضره اقتصاديون أفريقيون من أفريقيا والمهجر وممثلون عن الجامعات ومراكز البحث الأفريقية، والبنوك المركزية الأفريقية، وكذلك الوزراء الأفارقة للاقتصاد والمالية الخ ...

- 333 يسمح تبادل الآراء بإصدار توصيات عملية هامة وملموعة تم نشرها عن طريق "لوائح المؤتمر" التي سوف يتم تبليغها إلى أجهزة صنع القرار في الاتحاد

الأفريقي والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. أوصى المؤتمرون بإلحاح بإضفاء صبغة مؤسسية على المؤتمر بحيث يجتمع كل سنة بغية إشراك الاقتصاديين الأفريقيين في قيادة عملية التكامل الإفريقي والسماح لهم بالمساهمة بأفكارهم في حل كبريات المشاكل الاقتصادية في أفريقيا. وكما يقول المثل، لا يمكن تحقيق التطور بأفكار الآخرين.

ج) مواعنة الإحصائيات في إفريقيا:

-334- إن الدليل الإحصائي الأفريقي الأول الصادر في أبريل 2009، كان ثمرة مبادرة مشتركة بين المفوضية والبنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة. وسمحت هذه المبادرة بتوفير آلية مشتركة لجمع وتوزيع المعطيات الإحصائية. وتشتمل طبعة 2009 للدليل الإحصائي الأفريقي، على جزئين، الجزء الأول هو عبارة عن مجموعة من الجداول الشاملة بينما يمثل الجزء الثاني مجموعة من البيانات الخاصة بكل بلد، إلى جانب معطيات تتعلق بفترة 2000-2008، وتشمل خمسة قطاعات رئيسية: 1) القطاع الديموغرافي والاجتماعي، 2) القطاع الاقتصادي، 3) القطاع النقدي والمالي. 4) القطاع الذي يغطي المعطيات حول الهياكل الاقتصادية وجو الاستثمارات 5) القطاع الذي يغطي مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وأن هذه المبادرة تستحق كل التشجيع لكونها تسجل القطيعة مع ممارسات الماضي حيث كانت كل مؤسسة تصدر وتشر المعطيات الإحصائية الخاصة بها حول البلدان الأفريقية وهو ما كان يؤدي إلى ازدواجية في الجهود المبذولة في هذا الشأن.

-335- اعتمد مؤتمر الاتحاد الميثاقي الأفريقي للإحصاء في فبراير 2009. ويجري حاليا تنفيذ برنامج للتوعية بالتوقيع والتصديق على الميثاق من قبل خمسة عشر بلدا على الأقل خلال عام 2009. ويجري كذلك تبادل الآراء مع الشركاء لإقامة آلية

للتقييم من قبل النظاراء لبحث تطابق أنشطة أعضاء النظام الإحصائي الأفريقي مع مبادئ وأهداف الميثاق.

- 336 من الضروري دعوة الدول الأعضاء إلى التعجيل بالتوقيع والتصديق على الميثاق لتسمح بدخوله حيز التنفيذ وتوفير إطار ملائم لتنظيم الأنشطة الإحصائية في إفريقيا.

- 337 فيما يتعلق بوثيقة الإستراتيجية القارية لموائمة إحصائيات التكامل، تجدر الإشارة إلى أن أحد أهداف الميثاق الإفريقي للإحصائية هو أن يشكل هذا الأخير الإطار المناسب لموائمة المعلومات الإحصائية في إفريقيا بحيث تكون متطابقة بين البلدان والمناطق. ولهذا الغرض، يجري حالياً إعداد وثيقة سياسية لتوجيه العملية بشكل منسق وعلى أساس من التشاور بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية في المنظومة الإحصائية الإفريقية. ومن المنتظر أن يصادق الخبراء الإحصائيون الإفريقيون على هذه الوثيقة خلال شهر أغسطس 2009 قبل عرضها على أجهزة الاتحاد من أجل اعتمادها لكي تشكل وثيقة إطارية تمنح إفريقيا آلية لإنتاج إحصائيات منسجمة في خدمة التكامل الأفريقي.

د) تقرير عام 2009 عن تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية:

- 338 تبعاً للمقررات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الاتحاد، وبالتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لـإفريقيا أعدت المفوضية مشروع تقرير لعام 2009 عن التقدم الذي تحقق في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا. وجرى تنظيم اجتماع لخبراء الدول الأعضاء لبحث وتحسين هذا التقرير قبل عرضه، في يونيو 2009 على المؤتمر المشترك بين الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لـإفريقيا التابع للأمم المتحدة، الذي يضم وزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط الإفريقيين، ثم

عرضه في يوليو 2009 على مؤتمر القمة. واغتنمت هذه المناسبة لتحليل أثر الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

- 339 يشير تقرير 2009 إلى أن أفريقيا تواصل تحقيق التقدم في طريق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية لكن هذا التقدم محدود جدا (بالنسبة لبعض الأهداف وبخاصة في مجال الصحة)، ويختلف من منطقة إلى أخرى. ويبين كذلك أن النتائج المحققة هي مهددة بعدم الاستدامة جراء الشكوك والمخاطر المتعلقة بانخفاض النمو العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية.

- 340 يوصي التقرير بتنفيذ سياسات منسجمة في البلدان الأعضاء قصد الحد من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية على النجاحات المحققة، والسير قدما من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للتنمية. ولهذا الغرض يوصي التقرير بتنفيذ الميثاق عاجلا.

هـ) برنامج الحد الأدنى من التكامل:

- 341 يجدر التذكير بأن المفوضية قد فوضت، بموجب مجموعة من المقررات، بإعداد برنامج لأدنى حد من التكامل، بالتعاون الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإفريقية الشريكة، وذلك من أجل إضفاء شفافية أكبر على تنفيذ برنامج التكامل الإقليمي والقاري. وقد عرض برنامج الحد الأدنى من التكامل على وزراء التكامل الإفريقيين خلال مؤتمرهم الرابع الذي عقد في ياوندي، الكاميرون يومي 7 و 8 مايو 2009.

- 342 يشتمل برنامج الحد الأدنى من التكامل على أنشطة مختلفة ومشاريع وبرامج شتى اتفقت عليها المجموعات الاقتصادية الإقليمية للتعجيل بالتكامل الإقليمي والقاري. وهو إذن بمثابة آلية تلتف حولها المجموعات الاقتصادية الإقليمية للتركيز على بعض مجالات الاهتمام ذات الأولوية على المستوى الإقليمي والقاري، وهي مجالات تستطيع فيها تعزيز تعاونها والاستفادة من المزايا المتبادلة ومن تجارب كل واحدة

منها في ميدان التكامل. إن هذا البرنامج الذي يشمل أهدافاً قابلة للتحقيق بمفهوم الخطة الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي (2009-2012)، يواكب تفيذه آلية للمتابعة والتقييم. ومن المفروض تفيذه من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والمفوضية بالتعاون مع مختلف الشركاء الإنمائيين. وقد تم إعداده حسب تصور تكاملٍ مُختلف الأبعاد يقضي بأن تقدم المجموعات الاقتصادية الإقليمية بسرعة مختلفة خلال عمليات التكامل، بحيث تستمر في تفيذ برامجها (التي تعتبر برامج أولوية خاصة بها) وتسعى في نفس الوقت إلى العمل من أجل إنجاز الأنشطة الأخرى المقررة في برنامج الحد الأدنى من التكامل.

- 343 - يرمي برنامج الحد الأدنى من التكامل إلى تحقيق عدة أهداف أهمها ما يلي:

(1) تحديد ما وصلت إليه المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ معاهدة أبوجا.

(2) تسلیط الضوء على البرامج الإقليمية والقارية ذات الأولوية التي أعدتها المفوضية والتي، طبقاً لمبدأ التفرع، فإن صلاحية تنفيذها تعود إلى السلطات الوطنية أو الإقليمية.

(3) تحديد المشاريع الإقليمية والقارية على مستوى المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، التي يعتمد تنفيذها على مبدأ التفرع.

(4) تعزيز المبادرات الجارية في مجال التعاون الاقتصادي بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وتحديد الإجراءات الكفيلة بالتعجيل بالتكامل في عدد من القطاعات المختارة أو في مجالات ذات الأولوية،

(5) تحديد القطاعات ذات الأولوية التي تتطلب موافمة وتنسيقاً جرئين داخل كل مجموعة اقتصادية إقليمية وفيما بينها.

(6) الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال التكامل في بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية وعملياتها على المجموعات الأخرى.

7) مساندة المجموعات الاقتصادية الإقليمية على تحديد وتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية بغية اجتياز مختلف مراحل التكامل المقررة في المادة 6 من معاهدة أبوجا.

8) اتخاذ وتنفيذ إجراءات أخرى لمواكبة هذه العملية بغية تسهيل إنشاء سوق موحدة حول القطاعات ذات الأولوية.

9) تحديد المشاريع والبرامج التي يرتكز تنفيذها على تفعيل العلاقات فيما بين هذه المجموعات.

-344- إن أهمية برنامج الحد الأدنى من التكامل تكمن أساساً في:

1) التوافق الذي يحدُثه حول الأنشطة والمشاريع الواجب تنفيذها للتعجيل بعملية التكامل الإقليمي والقاري.

2) الشفافية التي يمنحها للعملية.

3) الوضوح الذي يقيمه في العلاقات بين الأطراف المعنية أو بين المتعاملين فيما يتعلق بتنسيق والمواءمة السياسات.

4) وحدة العمل التي يعيدها بين الشركاء الإنمائيين ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ إعلان باريس حول فعالية المساعدات.

-345- سيجري تنظيم اجتماعات قطاعية بالتعاون الوثيق مع كافة الأطراف المعنية بعملية التكامل الإقليمي والقاري من أجل تحديد أو تعزيز المشاريع والأنشطة الواجب تنفيذها خلال السنوات الأربع القادمة.

ثالثاً-5 التكامل وتنمية قدرات الإنتاج:

1- الزراعة (البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، الأزمة الغذائية):

أ) تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وارتفاع أسعار المواد الغذائية:

346- خلال السنوات الأخيرة، ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل سريع، على الرغم من أن الأزمة المالية العالمية المنتشرة والانهيار الاقتصادي قد أديا إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية الآن. غير أن التقديرات والتوقعات الأخيرة من مختلف الوكالات الدولية وخاصة منظمة الأغذية العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تبين أن هذه الأسعار لن تظل منخفضة في المستقبل القريب. ويرجع ذلك إلى الانهيار الاقتصادي الحالي والأزمة المالية المترتبة على ذلك والتي خفضت وفرة رأس المال في الوقت الذي نحتاج فيه إلى الاستثمار في الزراعة لزيادة الإنتاج الزراعي. ونظرا لأن رأس المال قد أصبح أكثر ندرة وغلاء وأن إنفاق المستهلك قد انخفض بسبب البطالة المتزايدة وانخفاض الإيرادات، سيكون هناك انخفاض في الاستثمار في قطاع الزراعة. وللنتيجة أن التوسيع المطلوب في قطاع الزراعة لزيادة التوريد بغية معالجة الأسعار المرتفعة للمواد الغذائية لن يتحقق إذا لم يتم اتخاذ الخطوات العاجلة للتصدي لهذا الوضع غير السار.

347- لقد تأثر الفقراء الذين هم في حاجة إلى المواد الغذائية الأساسية بشكل كبير بالزيادة غير المسبوقة في أسعار المواد الغذائية والتي أدت إلى حدوث اضطرابات وقلائل وأحداث شغب إلى جانب تهديدها للأمن الغذائي والحد من الفقر في معظم بلدان العالم النامي بما في ذلك أفريقيا. وهذا يعني أنه من دون استجابة متزامنة، سيستمر عبء ارتفاع أسعار المواد الغذائية في التأثير على غالبية الأشخاص الذين يعيشون على حافة الفقر خاصة في البلدان الأفريقية ذات الدخل الضعيف المعتمدة أساساً على استيراد الأغذية. ومن شأن هذا الوضع أن يهدد مكافحة الجوع في معظم البلدان الأفريقية حيث الدخل المتاح منخفض وأسعار المواد الغذائية المرتفعة قد

قلصت القدرة الشرائية المحدودة للفقراء وحالات دون قدرتهم على تحقيق الأمن الغذائي.

ب) معالجة أزمة الغذاء عن طريق تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية:

- 348 تعكف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على معالجة الأزمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية عن طريق تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من بين البرامج المنسقة الأخرى. ويعالج هذا البرنامج خيارات النمو على الأمد البعيد والحالات الطارئة على الأمد القصير مثل الأزمة الغذائية وارتفاع أسعار المواد الغذائية من خلال شبكات الأمان واستخدام مختلف عوامل الموازنة التلقائية.

- 349 بالإضافة إلى ذلك ولمواجهة هذه الأزمة، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي /النبياد بإنشاء فريق عمل مشترك مع كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي يضم بعثات مشتركة تعالج أزمة الغذاء على نحو متson. وحتى الآن تم إيفاد بعثات مشتركة إلى 12 بلداً. وكجزء من تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، ينكب أكثر من 24 بلداً بقيادة مجموعتين اقتصاديتين إقليميتين وهما الكوميسا والإيكواس على صقل السياسات القطاعية وتطوير برامج استثمارية وإنشاء الشراكات والتحالفات الكفيلة بإنجاح تنفيذ أجندة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وتجسيد أهدافه الرامية إلى تحقيق معدل نمو زراعي سنوي بنسبة 6% والحصول على نصيب من الميزانية الزراعية بقيمة 10%.

- 350 وبغية التعجيل بتنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، أُجريت عدة مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة والشركاء الإنمائيين بهدف التوصل إلى تحاليل مبنية على أدلة ملموسة للوضع الراهن وتوجه وضع الأغذية والزراعة في الدول الأعضاء. عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي /النبياد مؤخراً في 26 و 27 مارس 2009 الاجتماع الرابع لخطة الشراكة الخاصة بالبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية

الزراعية في بريتوريا، جنوب أفريقيا شارك فيه ممثلون عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيون الرئيسيون الآخرون بغية تقييم التقدم المحرز والعقبات التي واجهت تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل باعتباره إطاراً استراتيجياً للتنمية الزراعية في أفريقيا. ويهدف هذا إلى تصميم الاستراتيجيات المناسبة التي توفر حلولاً واضحة وملموسة للحد من الجوع والفقر داخل القارة. وعليه، ليس مستغرباً أن يتم اختيار موضوع هذه القمة ليعكس الحاجة الماسة إلى الاستثمار في قطاع الزراعة من أجل تحديث القطاع ومعالجة المشكلة الحالية لارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تؤثر على أغلبية الأشخاص لا سيما منهم المجموعات الأكثر ضعفاً والتي تشمل المجموعات الحضرية الفقيرة، وسكان الأرياف من غير ملوك الأراضي والعديد من صغار المزارعين والرعاة - المزارعين.

-351- إن كل إقليم في أفريقيا لديه أولوياته المختلفة فيما يخص وجود وتأثير الأمراض وفرص الأسواق، والوصول إلى التدخلات الخاصة بالكافحة، والقدرات الفنية البشرية، والمشاريع القائمة والترتيبات المؤسسية، التي ينبغي معالجتها لإعداد خطة عمل ملائمة لكل إقليم لبناء القدرات المشتركة في تحديد الأمراض ومراقبتها من البداية إلى النهاية. وقد قامت كل من المفوضية والاتحاد الأوروبي بإنشاء منبر "تدريب أفضل من أجل أغذية أكثر سلامة في الصحة الزراعية" يشمل مجموعة من المجموعات المستهدفة والمستفيدن المعنيين بالأمن الغذائي والسلامة الغذائية. وخاصة من أجل التدخل لمنع الانتشار غير المرغوب فيه للأفات النباتية في المناطق الخالية من الأمراض، والتحكم في الأمراض الموجودة وملوثات الأغذية لتحقيق محاصيل أفضل وأغذية أكثر سلامة في القارة. ولقد تم إطلاق هذه البرامج في مقر الاتحاد الأفريقي في مارس 2009 بين مفوضة الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الريفي والزراعة ومفوض الاتحاد الأوروبي للصحة. ويجري العمل على أول هذه البرامج الخاصة ببناء القدرات حتى عام 2010.

ج) الإطار والخطوط التوجيهية لسياسة الأراضي في أفريقيا:

- 352 إن امتلاك الأرض والانتفاع منها حق أساسي لكفالة الأمن الغذائي والحد من الفقر في القارة. وفي هذا الصدد، قامت المفوضية ضمن مبادرة مشتركة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية بإعداد الإطار الأفريقي لسياسة الأراضي، ووضع الخطوط التوجيهية الخاصة بها لمساعدة الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ إصلاحات سياسة الأرض بهدف تقوية الحقوق في حيازة الأرضي وتعزيز الإنتاجية وتأمين الأسر المعيشية.

- 353 وفي هذا الصدد، تم إعداد مشروع إطار وخطوط توجيهية لسياسة الأرضي في أفريقيا بعد مشاورات وعمليات تقييم مكثفة نتاجة للمبادرة المشتركة الخاصة بسياسة الأرضي بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية. وكان مشروع الوثيقة هذا إحدى وثائق العمل التي تم عرضها على المؤتمر المشترك للوزراء الأفارقة المسؤولين عن الزراعة والأراضي وتربيه الماشية، المنعقد من 20 إلى 24 أبريل 2009 في مقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا. وقد اعتمد المؤتمر، بعد مداولات مستفيضة، الإطار والخطوط التوجيهية الخاصة بسياسة الأرضي في أفريقيا إلى جانب مجموعة من التوصيات لطريق المضي قدما. وسيقدم هذا التقرير إلى أجهزة صنع القرار ذات الصلة للاتحاد الأفريقي لاتخاذ الإجراء اللازم.

د) إدارة موارد مصائد الأسماك:

- 354 نظراً للاقفه الشديد بشأن نضوب موارد الأسماك في القارة، اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي مقررات تهدف إلى معالجة التحديات المتعلقة بالقطاع الفرعى لمصائد الأسماك خلال قمة سرت 2004.

-355 ومتابعة لتنفيذ هذه المقررات، تم الشروع في مبادرتين رئيسيتين. تتمثل المبادرة الأولى في صندوق الاستثمار الاستراتيجي فيما يخص النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى لأفريقيا جنوب الصحراء. تحت هذا المشروع، تم توفير تمويل إضافي من المرفق العالمي للبيئة والشركاء الآخرين لمساعدة البلدان الساحلية على تحقيق مصائد الأسماك المستدامة في النظم الإيكولوجية البحرية. وتشمل هذه المبادرة أساساً صندوق الاستثمار الخاص بمصائد الأسماك المستدامة والذي يعتبر آلية تمويل تبلغ قيمتها 60 مليون دولار أمريكي ويتم سداده على شكل منح من المرفق العالمي للبيئة على فترة 10 سنوات للمشاركة في تمويل المشاريع الخاصة بمصائد الأسماك المستدامة على مستوى البلدان.

-356 يشمل المشروع الآخر تحت مبادرة الصندوق الاستثماري للشراكة الاستراتيجية، الشراكة الاستراتيجية لكافة أصحاب المصلحة التي تقودها المفوضية لتقديم المشورة لصندوق الاستثمار والمساعدة في تبادل الدروس المستخلصة وتعزيز مسائل مصائد الأسماك المستدامة داخل الإقليم.

-357 وتتضمن أهداف هذه المبادرة التي يتولى تنفيذها البنك الدولي، من جملة أمور أخرى، دعم الاستثمار الاستراتيجي على مستوى البلدان للتصدي لنضوب موارد الأسماك في النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى لأفريقيا جنوب الصحراء وأيضاً لمساعدة فرادي البلدان الساحلية المجاورة لهذه النظم على تحقيق الأهداف الخاصة بمصائد الأسماك وهدف الحد من الفقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

-358 وتشمل مبادرة المفوضية الثانية لإدارة موارد مصائد الأسماك اتفاقيات الوصول إلى مصائد الأسماك. وتسعى هذه المبادرة، من جملة أمور أخرى، إلى تمكين الاتحاد الأفريقي من العمل مع منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الإنمائيين الآخرين لمساعدة الدول الأعضاء في التفاوض على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق

ومصالح الدول الأفريقية الساحلية. وسيتحقق ذلك من خلال إعداد الأدوات والخطوط التوجيهية إلى جانب تدريب العاملين من أجل تحسين مهاراتهم التفاوضية.

2- التنمية الصناعية وتطوير المعادن:

-359 خالل الفترة قيد البحث، تمحورت الأنشطة التي قامت بها المفوضية أساسا حول مجال التكامل والتنمية والتعاون الإقليميين. وتجسدت هذه الأنشطة في تنظيم الدورة العادية الخامسة لمؤتمر وزراء التجارة وفي أنشطة أخرى في مجالات التجارة والجمارك والصناعة.

أ) الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة:

-360 استضافت المفوضية بنجاح الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة من 16 إلى 20 مارس 2009. وطبقاً لمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.197(XI) المعتمد في شرم الشيخ، مصر في يوليو 2008، بحثت هذه الدورة لوزراء التجارة واعتمدت اتفاقية الشراكة الاقتصادية النموذجية التي أعدتها المفوضية والشركاء الآخرون لمساعدة الأقاليم المتفاوضة على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي.

-361 استعرض الوزراء أيضاً وقيموا وضع مفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية على التوالي. والاستعراض العالمي الثاني للمعونة من أجل التجارة المقرر عقده في يوليو 2009. المنتدى الثامن لقانون النمو والفرص في أفريقيا المقرر عقده في كينيا، في بداية أغسطس 2009. وعرضي الصين والهند حول الأفضليات الجمركية المغفاة من الرسوم التي تمنحها للبلدان الأقل نمواً في أفريقيا. وتبادل التجارب مع البلدان النامية الأخرى التي لديها خبرة طويلة في التفاوض على اتفاقيات منطقة التجارة الحرة وتنفيذها مع البلدان المتقدمة.

-362 ومن الأحداث البارزة للمؤتمر الجلسة التفاعلية التي أشرك الوزراء خلالها كبار الشخصيات من بعض المنظمات الدولية الرئيسية وأهم الفاعلين في الاقتصاد العالمي في مناقشة مسألة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وتم الاتفاق على أن الأسباب الجذرية للأزمة تعود إلى فشل البلدان المتقدمة في تنظيم ومراقبة المتعاملين في أسواقها المالية على نحو فعال. وتم الإعراب عن القلق الشديد إزاء تأثير الأزمة بشدة على النمو والتنمية الاقتصادي في البلدان الأفريقية من خلال انخفاض إيرادات الصادرات والسياحة والتحويلات المالية والتجارة والتمويل والاستثمار المباشر الأجنبي، وذلك على الرغم من أن الأزمة ليست من صنع هذه البلدان. وفي ختام مداولاته حول الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، أصدر المؤتمر بيانا أكد فيه على قلق أفريقيا إزاء الأزمة وحدد العناصر الضرورية للتصدي لها.

-363 أصدر المؤتمر إعلانين حول مفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية على التوالي. ففي إعلان أبيس أباجا حول مفاوضات منظمة التجارة العالمية، أعرب الوزراء عن قلقهم من تأثير الأزمة المالية العالمية على التجارة ودعوا البلدان المتقدمة إلى الامتناع عن الحماية التجارية. كما أكد الوزراء من جديد التزام أفريقيا بإنجاح جولة الدوحة الإنمائية. أما في إعلان أبيس أباجا حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، فأكّد الوزراء على حاجة البلدان الأفريقية إلى فضاء سياسة واضح لتمكين الحكومات من مواجهة مختلف التحديات. وأكّدوا أيضا الحاجة إلى الاتساق بين اتفاقيات الشراكة الاقتصادية وأجندة التنمية والتكميل لأفريقيا.

-364 وفي المقام الأول، اعتمد المؤتمر اتفاقية الشراكة الاقتصادية النموذجية التي أعدتها المفوضية والمنظمات الشريكية والتي عدتها وأثرتها الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، إلى جانب مجموعة من الخطوط التوجيهية الواسعة النطاق لمساعدة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مفاوضاتها على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الجارية مع الاتحاد الأوروبي. ودعا المؤتمر أيضا إلى

التحضير الفعال للاستعراض العالمي الثاني للمعونة من أجل التجارة ومنتدى قانون النمو والفرص في أفريقيا، والمشاركة فيما على نحو فعال. وأخيراً، عرضت رواندا استضافة مؤتمر وزراء التجارة المقرر عقده في 2009.

- يجدر بالذكر أيضاً أن الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة ساهمت في إعداد الموقف الأفريقي الموحد من الأزمة الاقتصادية العالمية، مع التركيز على بعدي التجارة والتنمية للأزمة وخاصة في بيانه حول الأزمة الاقتصادية العالمية.

ب) الصناعة:

- في مجال الصناعة وبعد صياغة إستراتيجية لتنفيذ خطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا، تعمل المفوضية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، على وضع آلية لرصد وتقييم خطة العمل. وتتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية التنفيذ حددت إجمالي 16 برنامجاً و49 مشروعاً ينبغي بحثها لإنجاح خطة العمل. والمفوضية بقصد التحضير لإطلاق الاستراتيجية في جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ويظل أكبر تحدي هو التكثير في طرق تعبئة الموارد المالية لتنفيذ البرامج. وفي هذا الصدد، تخطط المفوضية لتنظيم اجتماع فريق الخبراء حول مواجهة سياسات الاستثمار الصناعي في أفريقيا بأديس أبابا، إثيوبيا يومي 8 و9 يوليو 2009. وسيناقش الاجتماع أيضاً طرق تعبئة الموارد. وسينظم أيضاً الاجتماع القادم لهيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و الرئيس، جنوب أفريقيا.

ج) تنمية الموارد المعدنية:

- كمتابعة للدورة العادية الأولى لمؤتمر الاتحاد الإفريقي لوزراء المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية المنعقد في مقر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 16 و 17 أكتوبر 2008، اتخذت المفوضية الإجراءات التالية:

- اتفقت شراكة التعدين الأفريقي خلال اجتماعها الأخير المنعقد في دوربان، جنوب أفريقيا من 3 إلى 5 فبراير 2009 على دمج الشراكة مع مؤتمر الاتحاد الإفريقي للوزراء المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية في غضون سنتين. وتمت التوصية بأن تقود جنوب أفريقيا العملية بدعم من اللجنة التنفيذية لشراكة التعدين الأفريقي.
- سيعقد فريق دراسي مكون من ممثلي مفوضية الاتحاد الإفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الإفريقي للتنمية وأصحاب المصلحة الآخرين اجتماعه من 11 إلى 16 مايو 2009 لمراجعة نظام التعدين الحالي لأفريقيا واقتراح الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء من أجل التنفيذ الفعال للمقرر الذي اعتمدته الوزراء الأفريقيون المسؤولون عن الموارد المعدنية وأجازته القمة الماضية.

ثالثا- 6- التكامل وبناء القدرات التجارية:

1- بناء قدرة الوصول إلى الأسواق:

أ) تعزيز الخدمات البيطرية الفعالة:

- 368 يواصل المركز الإفريقي للقاحات البيطرية للاتحاد الإفريقي تعزيز لقاحات بيطرية آمنة وفعالة وبأسعار يسيرة التكلفة كوسيلة لتحسين الإنتاج والإنتاجية الحيوانية. وفي هذا الصدد، يسهل المركز تطوير وتوفير لقاحات محسنة أو جديدة ويعزز بناء القدرات الإفريقية في مجال تطوير وإنتاج اللقاحات البيطرية وضمان جودتها طبقاً لرسالة الاتحاد الإفريقي الخاصة بتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القارة.

- 369 شملت أنشطة المركز الإفريقي للقاحات البيطرية للاتحاد الإفريقي خلال الفصل الأخير، من جملة أمور أخرى، توفير مراقبة دولية مستقلة لجودة اللقاحات

البيطرية في أفريقيا. وتحت هذا المشروع، قام المركز بإصدار شهادات خاصة بمراقبة الجودة لعدد إجمالي قدره 14 شحنة لقاحات (بما في ذلك لقاحات الطاعون البكري، ومرض بورسال المعدني ومرض الالتهاب الرئوي المعدني الذي يصيب الأبقار) استلمتها مخابر الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي المنتجة للقاحات ومعهد اللقاحات بالأردن. فضلاً عن ذلك، يقوم المركز الإفريقي للقاحات البيطرية للاتحاد الإفريقي بتسهيل توحيد مقاييس إنتاج اللقاحات ومواءمة مراقبة جودتها في أفريقيا. كما أنتج المركز 135 فنينة لقاحات البذور ضد التعفن النزفي (نوع ب) فيما يجري إنتاج لقاحات البذور ضد التعفن النزفي (نوع أ). وتم أيضاً خلال هذه الفترة إرسال 12 فنينة تحوي لقاحات بذور لمرض الالتهاب الرئوي المعدني الذي يصيب الأبقار إلى المخابر في الدول الأعضاء خلال الفصل الأول من 2009.

- 370 للتعجيل بعمله وحتى يكون فعال الكلفة في مكافحة الأمراض التي تصيب الحيوانات والتي تهدد نسبة كبيرة من الإنتاج الحيواني في القارة، شرع المركز الإفريقي للقاحات البيطرية للاتحاد الإفريقي في بناء القدرات لتحويل المهارات الضرورية بما في ذلك تكنولوجيات إنتاج اللقاحات ورفع مستوى القدرة على الأداء لدى العاملين البيطريين في الدول الأعضاء. ولتحقيق هذا الهدف، أقام المركز شراكة مع التحالف العالمي للطب البيطري لتنظيم دورة تدريبية في موزمبيق حول إنتاج اللقاحات الثابتة الحرارة ضد مرض نيوكاشتل الجديد. بالإضافة إلى ذلك، يوفر المركز التدريب والدعم الفني للمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية وللتحالف العالمي للطب البيطري من أجل إنتاج ومراقبة جودة اللقاح ضد حمى الساحل الشمالي وطاعون المجترات الصغيرة.

- 371 قام المركز الإفريقي للقاحات البيطرية للاتحاد الإفريقي بتعزيز قدراته في مجال تشخيص أمراض الحيوانات ومراقبتها من خلال تجديد المعدات القديمة وإقامة

معدات حديثة لزيادة إنتاج وتوزيع الكواشف البيولوجية الأساسية الضرورية لتشخيص مختلف الأمراض الحيوانية التي تعيق الإنتاج الفعال للثروة الحيوانية في أفريقيا.

- 372 تهدف الأنشطة الأخرى للمركز الإفريقي للقاحات البيطرية لاتحاد الإفريقي إلى إنشاء مستودع أفريقي لمصافي اللقاحات وإنشاء مركز تربية حيوانات المختبرات. علاوة على ذلك، واصل المركز تعزيز علاقته مع المنظمات الفنية الدولية الأخرى وإقامة شراكات مع مثل هذه المنظمات في القطاع الفرعي لتربية الحيوانات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية والتحالف العالمي للطب البيطري من جملة منظمات أخرى.

ب) قضايا الصحة والصحة النباتية:

- 373 إن المجلس الإفريقي للصحة النباتية لاتحاد الإفريقي الذي يعتبر مكتبا فنيا متخصصا للمفوضية مقره في ياوندي، الكاميرون، مسؤول عن حماية النباتات والحجر الصحي في أفريقيا. وترتजز أنشطة المجلس الأفريقي للصحة النباتية لاتحاد الإفريقي، باعتباره منظمة إقليمية لحماية النباتات، على أربع دعائم رئيسية هي: الحجر الصحي النباتي، المعايير الصحية النباتية والتجارة، حماية النباتات والمنتجات النباتية، الإجراءات الصحية النباتية ومبيدات الحشرات.

- 374 يركز الالتزام الحالي للمجلس على مواعيده تسجيل مبيدات الحشرات في شرق أفريقيا والجنوب الإفريقي، ومراقبة الطيور الآكلة للبذور (طائر كيليا) باعتبارها آفات عابرة للحدود في أفريقيا، والدراسة الأولية حول تأثير مسائل التطهير والتفتیش على سلامة تجارة النباتات والمنتجات النباتية في اقتصاد بلدان غرب ووسط أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، وفر المجلس معلومات حول الصحة النباتية لمختلف المنظمات الوطنية المعنية بحماية النباتات في الدول الأعضاء من خلال نشر المجلات الخاصة بأخبار الصحة النباتية بشكل منتظم.

- 375 بالشراكة مع المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية للاتحاد الأفريقي، يقوم المجلس الأفريقي للصحة النباتية بتنفيذ مشروع مشاركة الأمم الأفريقية في المنظمات الدولية المعنية بوضع المعايير من خلال مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ومن المتوقع أن تعزز قدرات البلدان الأفريقية في وضع المعايير الخاصة بالصحة النباتية بشكل كبير عند استكمال هذا المشروع في 2010. وسيسهل ذلك عضوية البلدان الأفريقية في المنظمات الدولية المعنية بوضع المعايير وبناء قدراتها في تنفيذ المعايير والإجراءات الخاصة بالأمن الغذائي. وسيساعد ذلك بدوره في الحد من الفقر وتعزيز السلامة الغذائية في أفريقيا من خلال توفير وصول أسهل وأفضل إلى التجارة الدولية وأسواق المنتجات والسلع الأساسية الزراعية.

- 376 يقوم المجلس الأفريقي للصحة النباتية أيضاً، بالتعاون مع مرفق المعايير وتنمية التجارة لمنظمة التجارة العالمية والمركز الدولي للزراعة والعلوم الأحيائية، بإعداد مشروع مقترن بصياغة وإطلاق استراتيجية بناء قدرات الصحة النباتية لأفريقيا. بالمثل وبالشراكة مع المركز الدولي للزراعة والعلوم الأحيائية وخدمات مراقبة صحة النباتات في كينيا، يعمل المجلس الأفريقي للصحة النباتية نحو إنشاء مركز تميز للصحة النباتية في نيروبي، كينيا بالنسبة لبلدان شرق أفريقيا.

- 377 يواصل المجلس الأفريقي للصحة النباتية تشجيع الاستخدام الرشيد لمبيدات الحشرات والمواد الكيماوية الأخرى المستخدمة في إنتاج المحاصيل الزراعية والحيوانات لحماية المواد الغذائية في المخازن. وفي هذا الصدد، يواصل المجلس رصد التشريعات الوطنية المتعلقة بمبيدات الحشرات في مختلف البلدان الأفريقية للنظر في الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه البلدان وأيضاً تقديم الدعم والمشورة فيما يخص مواعيدها السياسات عند الضرورة بغية تحفيز التجارة عبر الحدود الوطنية والأقاليم.

ج) الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات (باتيك):

- 378 أنشئت الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات كأحد المكاتب الفنية المتخصصة لمفوضية الاتحاد الأفريقي داخل إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة، نظراً للحاجة الماسة إلى معالجة مشكلة الأمراض المنقولة عن طريق ذبابة تسي تسي، والتي تهدد صحة الأشخاص وإنتاج الحيوانات وتقف عائقاً أمام تحقيق الأمن الغذائي في القارة.
- 379 ويشمل أحد أنشطة الحملة، منذ إنشائها، برنامج الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات الممول من البنك الأفريقي للتنمية لدعم عملية القضاء على ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات في ستة (6) بلدان (إثيوبيا، كينيا، أوغندا، بوركينا فاسو، غانا، مالي)، الذي يحقق في عامه الرابع تقدماً ملحوظاً نحو مراقبة وإدارة ناقل جرثومة الآفات في مجال البرنامج. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أنجولا وزامبيا ستشرعان في عمليات رش جوي مشتركة يوم 12 مايو 2009 من المتوقع أن تؤدي إلى جعل مساحة 20.000 كم² منطقة خالية من ذبابة تسي تسي في البلدين بحلول أغسطس 2009.
- 380 تم إحراز تقدم في حملة القضاء على ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات من خلال إعداد بروتوكول رصد وتقدير يوجه المفوضية في رصد التقدم الذي تحرزه أنشطة الحملة باعتبارها استراتيجية فعالة لمكافحة الضرر الذي يحدثه هذا الداء. واستجابة للطلب المتزايد للدول الأعضاء في نطاق وأنشطة الحملة الإفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات، يتعين على المفوضية إنشاء مكاتب تنسيق إقليمية خاصة بالحملة لدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل التنسيق والموازنة الفعاليين لأنشطة الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات.
- 381 لزيادة التوعية وتعزيز التزامها ودعمها لأهداف الحملة الأفريقية، تقوم المفوضية بإدخال مختلف أدوات كسب التأييد التي من شأنها تسلیط الضوء على

أهداف وبرامج الحملة. وستشمل، من جملة أمور أخرى، استخدام طوابع بريد تحمل مواضيع الحملة ودعوة الشخصيات البارزة إلى تعزيز أجندة وأهداف الحملة.

- 382 تحت رعاية المفوضية، تم عقد مؤتمر الشركاء الخاصين لبحث الخطط الفنية ودعم إطار تنفيذ الحملة الأفريقية في بلدان إقليم وسط أفريقيا في انجامينا، تشاد يومي 3-4 ديسمبر 2008، تم التعهد خلاله بمبلغ 138 مليون دولار أمريكي من قبل الدول الأعضاء المشاركة.

- 383 تم أيضاً إعداد مقترن لتفعيل وإدارة مؤسسة بحوث ومراقبة نقل جرثومة داء المتقيبات، وهي منظمة خيرية (3)(c) 501 تم تأسيسها وتسجيلها في الولايات المتحدة الأمريكية لتبئنة الدعم لمكافحة داء المتقيبات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. فضلاً عن ذلك، تم عقد دورة تدريبية مدتها 3 أسابيع تحت رعاية المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا للعاملين في مجال تخطيط وتنفيذ مشاريع الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات في سوازيلاند وتجري المناقشات لتوسيع الدعم حتى يشمل دورات أكثر في المستقبل.

- 384 تم إعداد مفاهيم البرنامج المتعدد الجنسيات للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات في مناطق حزام ذبابة تسي تسي المشتركة في مختلف البلدان بما في ذلك بوروندي ورواندا وتanzانيا ونيجيريا والنيجر وبنين وبوركينا فاسو وتوجو والكامرون وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وموزمبيق وجنوب أفريقيا وسوازيلاند وملاوي وزامبيا وزيمبابوي وإثيوبيا والسودان. ويجري إعداد مقترنات حول مجالات المشاريع المحددة.

- 385 تجري أيضاً مشاورات حول التحضير لاجتماع وزاري مشترك في ليبيريا لبحث الخطط والإطار الاستراتيجي لتنفيذ الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات في بلدان ساحل غرب أفريقيا (جامبيا، غينيا بيساو، السنغال، غينيا، سيراليون، ليبيريا وكوت ديفوار).

- 386 سعيا منها إلى زيادة تدفق وتبادل الأفكار بين أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات والمؤسسات والشركاء والأفراد وغيرهم، أنشأت المفوضية نطاقاً وموقع للحملة الأفريقية على شبكة الإنترنت لتوفير المعلومات ذات الصلة والمتعلقة بتنفيذ مشاريع وبرامج الحملة ضد ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات.

د) الجمارك:

1) قواعد المنشأ:

- 387 نظمت المفوضية اجتماعاً ضم ممثلي الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من 27 إلى 29 أبريل في لومي، توجوا بغية التوصل إلى نموذج حول قواعد المنشأ. وسيرفق هذا النموذج كملحق لاتفاقية الشراكة الاقتصادية النموذجية التي تم استكمالها وبحثها واعتمادها من قبل وزراء التجارة خلال السنة الجارية. وسيوزع نموذج قواعد المنشأ الخاص باتفاقية الشراكة الاقتصادية النموذجية على جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتوفير الخطوط التوجيهية خلال التفاوض على قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي.

2) التنسيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي/المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

- 388 نظمت المفوضية الاجتماع الثالث للجنة التنسيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية حول الجمارك في لومي، توجوا من 30 أبريل إلى 1 مايو 2009. وكان الهدف من الاجتماع هو استكمال المسائل المؤسسية المتعلقة بإنشاء آلية التنسيق هذه باعتبارها لجنة فرعية تابعة للجنة التنسيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي/المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وطبقاً للخطة الاستراتيجية لقسم الجمارك التي يجري إعدادها، اتفق الاجتماع على إعداد خارطة طريق تؤدي إلى إنشاء الاتحاد القاري للجمارك وتركز أساساً على مواعنة أدوات وإجراءات الجمارك حيث يتم بحثها من قبل الاجتماع الرابع للجنة المقرر عقده في نوفمبر 2009.

2 - قواعد و مفاوضات التجارة متعددة الأطراف (اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، منظمة

التجارة العالمية):

أ) مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية:

389- خلال الفترة قيد البحث، أحرزت مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية/المجموعات المتقاوضة والاتحاد الأوروبي تقدما في كافة الأقاليم المتقاوضة في أفريقيا. ولا تزال المجموعات الأفريقية المتقاوضة تواجه تحديات في معالجة المسائل المثيرة للجدل التي تبين بأنها تتخطى على مشاكل في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المؤقتة التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في 2007. وقد أجريت مفاوضات على المستويين الفني والوزاري مع التركيز على حل بعض المسائل المثيرة للجدل ومواصلة التفاوض على المسائل غير المدرجة في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المؤقتة وتنفيذ اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المؤقتة بالنسبة للبلدان التي قامت بالتوقيع عليها بالأحرف الأولى. وتتضارب الآراء بشأن إدراج حكم معاملة الدولة الأكثر رعاية في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. حاليا، تجري التحضيرات في بعض الأقاليم للتوقيع على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المؤقتة التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في 2007 على أن تعالج المسائل المثيرة للجدل في المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الكاملة. وخلال الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة الذي أفضى إلى إعلان أديس أبابا حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، اعتمد الوزراء خطوطاً توجيهية واسعة النطاق لاتفاقية الشراكة الاقتصادية النموذجية التي أعدتها المفوضية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وفيما تتواصل المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الكاملة، من الضروري ضمان أن تكون الاتفاقيات النهائية بمثابة أدوات فعلية لتنمية أفريقيا وألا تعيق برامج التكامل الإقليمي والقاري.

ب) مفاوضات منظمة التجارة العالمية:

- تواصل المفوضية تقديم الدعم الفني للمجموعة الأفريقية التي تظل نشطة داخل منظمة التجارة العالمية وتوacial مساهمتها الإيجابية في النهوض بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. والمجموعة مدركة أكثر من أي وقت مضى وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، أنها في حاجة إلى أن تتوخى الحذر الشديد لمنع التوجهات الحمائية والتجاوزات المحتملة لقواعد واتفاقيات منظمة التجارة العالمية الراسخة. وأكثر من أي وقت مضى، يجب الحفاظ على الأهداف الإنمائية للجولة وتعزيزها. وينبغي إيلاء أهمية خاصة لمنح معاملة خاصة وتفضيلية ملموسة وعملية للبلدان النامية والأقل نموا في جميع مسارات التفاوض. لقد تم استكمال المفاوضات بنسبة 80% ويتم بذل الجهد من كافة الجوانب لضمان إنجاح جولة الدوحة.

ثالثا-7- دور جميع اللاعبين في تعزيز عملية التكامل:

(القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني والأfricanين في المهجر):

- في إطار جهد تعزيز علاقاتها العملية مع المجتمع المدني الأفريقي والمهجر، قامت المفوضية بالتركيز على التالي: دعم إضفاء الصبغة المؤسسية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي، بناء قدرة برنامج المهجر، الشراكة الأفريقية/الأوروبية، تحديد معالم منظمات المجتمع المدني الأفريقية، تقوية هيئات مديرية منظمات المجتمع المدني والأfricanين في المهجر، التعبئة والتوعية واجتماع ما قبل قمة منظمات المجتمع المدني للاتحاد الأفريقي. تقع هذه الأنشطة ضمن المحاور الثلاثة للخطة الإستراتيجية، تحديداً بناء المؤسسية والقدرة، التنمية والتعاون والخبرات المشتركة.

أ) دعم إضفاء الصبغة المؤسسية وتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

- من خلال دورها كأمانة لمديرية منظمات المجتمع المدني والأfrican في المهجر، واصلت المفوضية تقديم الدعم المطلوب لإضفاء المؤسسية وتفعيل الجهاز.

مقرر المجلس (EX.CL/DEC.477 (XIV)، الذي يستند إليه إطلاق المؤتمر العام الدائم للجهاز، منها المسؤلية لاستكمال الانتخابات حيثما لم يتم أجراها. وعليه، قامت الدورة العادية الثانية لمديرية منظمات المجتمع المدني والأfrican في المهجر والتي انعقدت في نيروبي في أكتوبر 2008، بعد وقت قصير من إطلاقها في دار السلام في سبتمبر 2008، بوضع برنامج عمل لتكلمة الانتخابات. وكجزء من برنامج العمل، كلفت الأمانة بمهمة إعادة إعلان عملية التماس واستلام الطلبات وتقديم الدعم لعمل لجنة أوراق الاعتماد والتي اجتمعت مرتين في القاهرة، مصر، في أو آخر فبراير 2009 وأبيدجان، كوت ديفوار من 30 أبريل وحتى 3 مايو 2009.

إضافة إلى ذلك، فإن الاستكمال الناجح لهذا العمل مهد الطريق لانتخابات المتزامنة في ياوندي، الكاميرون، من 21 - 23 مايو 2009 حيث تم انتخاب أعضاء جدد في المديرية من أنجولا، جيبوتي، رواندا، ليسوتو، ليبية، موزمبيق، السنغال، سينيجال، سوازيلاند، توغو، والإقليميين المتبقين من وسط وشمال أفريقيا. ثم بعد ذلك انعقدت الدورة العادية للمؤتمر العام للمديرية في ياوندي، من 25 - 26 مايو 2009. خلال الدورة، قام المؤتمر بانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة ورؤساء اللجان الإقليمية الفرعية المختلفة وذلك على أساس التمثيل الإقليمي. مهد هذا الطريق لتشييط المجموعات التي ستشكل نقطة الارتكاز لبرامج المديرية وأنشطتها. تجرى التحضيرات لاجتماعات تفعيل اللجنة الدائمة والتي ستقوم بوضع قواعد الإجراءات وبرنامج عمل المجموعات إلى جانب الانتهاء من خطة المديرية الإستراتيجية والتي كان قد تم تطويرها من قبل الدورة الثالثة العادية في أبوجا، نيجيريا في ديسمبر 2008، وذلك بدعم كامل من المفوضية.

ب) دعم التمويل المؤسسي لبرنامج الأفريقيين في المهجر:

-393 ظلت المفوضية تعمل مع البنك الدولي للحصول على الدعم المالي المؤسسي لبرامج المهجر، في ميزانياتها السابقة، ظلت المفوضية تشدد دائماً على أنه، وبرنامج عالمي، فإن مبادرة المهجر ذات رأس مال مكثف ومع ذلك لم تجذب موارد كثيرة من الدول الأعضاء نتيجة للمتطلبات المتنافسة للاتحاد والموارد المحدودة المتاحة للدول الأعضاء. إن عملية المؤتمرات التشاورية الإقليمية والتي فتحت المجال لقمة المهجر العالمية ستضع المعايير العريضة للإجراءات القانونية والسياسية التي أصبحت واقعاً من خلال التعاون ودعم الموارد من جمهورية جنوب إفريقيا. ومن المهم ضمان الحصول على دعم مناسب للقدرات لنتائج القمة وتعزيز وحدة المهجر في المفوضية وكذلك مكاتبها التمثيلية في الخارج وذلك لدعم هذه العملية. علاوة على البنك الدولي، أبدى بعض الشركاء الآخرين بما فيهم الاتحاد الأوروبي الرغبة في تقديم الدعم لبرامج المهجر.

ج) المجتمع المدني والشراكة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي:

-394 سهلت المفوضية اللقاء التشاوري السنوي الثاني بين الاتحاد الإفريقي والمجتمع المدني بشأن تنفيذ الشراكة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي في نيروبي، كينيا، في الفترة 3-5 مارس 2009. وكان الهدف من هذا اللقاء التشاوري هو تقييم التقدم الذي أحرز في مشروع الشراكة بعد عام من بدايته ومراجعة المرحلة الأولية والحالية لخطة التنفيذ مع التركيز على أنشطة الخبراء ومجموعات العمل المشتركة. وصممت المشاورات لتحديد وتقييم العمليات التنظيمية لمشاركة المجتمع المدني في هذا السياق.

-395 أعاد الاجتماع إنشاء لجنة التوجيه للاتحاد الإفريقي ومنظomas المجتمع المدني حول الشراكة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي التي أنشأت في أكرا، تحت قيادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وأسس الاجتماع أيضاً عملية حشد وكسب التأييد في

الأقاليم المتعددة والتي سترفع من وعي قطاعات المجتمع المختلفة بشأن الحاجة للمشاركة في العملية. هذا وقد اتخذ اللقاء التشاوري توصيات محددة تهدف إلى ضمان أن وفاء إعلان لشبونة للقادة الإفريقيين وقادة الاتحاد الأوروبي بوعوده والتزاماته بوضع إستراتيجية تركز على الشعوب لتحقيق تكامل المجتمع المدني في هيكله الرسمي وغير الرسمي. كما اتخاذ أيضاً عدة توصيات حول حقوق الإنسان وعمليات الحكم وركز على الحاجة إلى أن يضمن الجانب الإفريقي التوازن بين الجانبين الإفريقي والأوروبي على المستويات الفنية والتشغيلية، خاصة على مستوى الخبراء ومجموعات العمل المشتركة.

د) تحديد منظمات المجتمع المدني الأفريقية:

-396 أوصي فريق مراجعة الاتحاد الإفريقي بأن يتم فتح سجل لدى لجنة تسجيل منظمات المجتمع المدني والروابط المهنية اعتماداً على المعايير الواردة في النظم الأساسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. يجب تحديث القائمة من وقت لآخر وإنشاء قاعدة بيانات لتنظيم عمليات المجلس". ركزت الشراكة بين إفريقيا والإتحاد الأوروبي أيضاً على متطلبات هذا العمل الخاص بتحديد المعالم في مجالات الأفكار الرئيسية. ويتماشي هدف تحديد المعالم أيضاً مع متطلبات القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي حول اتحاد إفريقي تقوده الشعوب ويركز على احتياجاتها حيث ينبغي إحداث آليات فعالة لتسهيل الوصول إلى مشاركة فاعلة بين المواطنين الإفريقيين وعلاقة المجتمع في إطار الاتحاد الإفريقي وكذلك عالمياً.

-397 بدأت المفوضية عملية تحديد المعالم هذه بعد ورشة عمل فنية في نيروبي، كينيا، في الفترة من 28-31 مايو 2009. وتوصلت ورشة العمل هذه إلى وثيقة إطارية لعملية تحديد المعالم والتي حددت مبرراتها ومسوغاتها وأهدافها والفوائد المتوقعة منها ونطاق قاعدة البيانات ونظام التحديد والتصنيف ومتطلبات التخزين

وتخطيط الموارد ومعالمها وأطراها الزمنية. سيتم عقد اجتماع لمجموعة الخبراء لتحويل ذلك إلى وثيقة مشروع أكبر لصنع السياسة ليبدأ المشروع عاجلا في يناير/فبراير 2010 لفترة 12 شهرا يتوقع أن تكتمل فيها المرحلة الأولى، حيث سيتم بعدها تحديث قاعدة البيانات بصورة مستمرة ودورية.

(ه) اجتماع ما قبل القمة بين الاتحاد الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني في طرابلس، ليبيا، 20-22 يونيو 2009:

-398 في هذه الفترة، تم إيلاء اهتمام كبير لمتطلب تطوير واستدامة القيم المشتركة في الإتحاد الإفريقي. وكجزء من هذه العملية، عقدت اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمجتمع المدني والمهاجر في أجزاء مختلفة من القارة. وأرسلت المفوضية عدة بعثات للتوعية والتعبئة في أجزاء مختلفة من القارة للكسب الدعم للاتحاد الإفريقي من جميع أقاليم القارة الخمسة.

-399 تم التخطيط لعقد اجتماع الاتحاد الإفريقي ومنظمات المجتمع المدني ما قبل القمة في طرابلس، ليبيا، في الفترة من 20-22 يونيو 2009. وتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع، تقرير مراجعة أنشطة عمليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمجتمع المدني والمهاجر والاتحاد الإفريقي عموما لتسهيل الفهم والتعاون والتفاعل. كما اجتمع معظم خبراء منظمات المجتمع المدني في مجال الزراعة والنمو الاقتصادي للتداول حول مضمون القمة واستعرض ما سيقدم للقمة.

ثالثا- 8- الشراكات والعلاقات مع العالم:

(1) الشراكات الجارية:

-400 يذكر المجلس أنه قد طلب من المفوضية، بموجب المقرر EX.CL/DEC.480 (XIV)، اتخاذ عدد من الخطوات نحو استكمال الأهداف الشاملة

لشرادات أفريقيا والفوائد التي يتم جنيها منها. وبناءً على ذلك، قامت المفوضية بعده أنشطة في إطار تنفيذ المقرر.

أ) تنفيذ نتائج قمة منتدى أفريقيا - الهند:

- 401 يجدر بالذكر أن المادة 21 من إعلان دلهي في 9 أبريل 2008، كلفت المسؤولين الأفريقيين والهند بالمشاركة في إعداد خطة عمل موحدة على الصعيد القاري وآلية متابعة تنفيذ إطار التعاون وذلك في غضون سنة. ولهذا الغرض، شرع المسؤولون الأفريقيون والهند في عملية إعداد مشروع خطة العمل في نوفمبر 2008. وتم بحث واعتماد مشروع خطة العمل من قبل اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف وللجنة الممثلين الدائمين وسيتم بحثها واعتمادها من قبل المسؤولين الأفريقيين والهند في مايو 2009.

- 402 يجدر التأكيد على أن التزام الهند إزاء الاتحاد الأفريقي على الصعيد القارة يعتبر أحد أسس التفاعل الثلاثة للهند مع أفريقيا. ويتمثل الأساس الآخران في التعاون على مستوى البلدان / وعلى الصعيد الثنائي والإقليمي.

- 403 تجدر بالإشارة أيضاً أن الهند قد خصصت موارد لتنفيذ البرامج والمشاريع على الصعيد القاري تقدر قيمتها بـ 300 مليون دولار أمريكي من مبلغ 500 مليون دولار أمريكي الذي خصصته لأسس التفاعل الثلاثة في غضون الخمسة أعوام القادمة. ويُضاف هذا المبلغ إلى مبلغ 2 بليون دولار أمريكي المتمثل في القروض الميسرة التي تقدمها الهند للمشاريع في أفريقيا.

- 404 وأخيراً، يجدر بالذكر أن المفوضية بصدّ إعداد طرق ومعايير يمكنأخذها في الاعتبار عند تحديد مختلف مؤسسات التدريب ومرافق التدريب المهني التي اقترحت الهند توفيرها في أفريقيا. وسيضمن هذا النشاط التمثيل الجغرافي العادل للأقاليم الخمسة في القارة.

ب) التحضير للقمة الثانية لأفريقيا- أمريكا الجنوبية:

-405 يذكر المجلس أن القمة الثانية لأفريقيا- أمريكا الجنوبية لم تعقد كما كان مقررا يومي 28 و 29 نوفمبر 2008 في فنزويلا نظرا لتزامنها مع التزام دولي آخر شاركت فيه معظم الدول الأعضاء المعنية. بعد التشاور بين رئاستي الاتحاد الأفريقي وفنزويلا، ستعقد القمة من 14-19 سبتمبر 2009 على النحو التالي:

اجتماع كبار المسؤولين: 14-15 سبتمبر 2009

الاجتماع الوزاري: 16-17 سبتمبر 2009

اجتماع رؤساء الدول والحكومات: 18-19 سبتمبر 2009

-406 يومنا أن يعتمد المجلس المواعيد المذكورة أعلاه لقمة أفريقيا-أمريكا الجنوبية الثانية خلال هذه الدورة التي اقترحت للسماح للزعماء الأفريقيين، الذين يرغبون في المشاركة في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، للقيام برحلة واحدة فقط عبر المحيط الأطلسي.

-407 وفي الوقت نفسه، تم تكثيف التحضيرات للقمة بعد الاجتماع الرابع لمجموعة تنسيق قمة أفريقيا- أمريكا الجنوبية المنعقد في كاراكاس، فنزويلا يومي 8 و 9 يناير 2009. حضرت الاجتماع نيجيريا باعتبارها منسق أفريقيا الإقليمي للقمة. والبرازيل باعتبارها منسق أمريكا الجنوبية الإقليمي للقمة. ومفوضية الاتحاد الأفريقي. والرئيس المؤقت لمجموعة دول أمريكا الجنوبية. وجمهورية فنزويلا البوليفارية باعتبارها البلد المضيف للاجتماع وللقمتين الثانية لأفريقيا- أمريكا الجنوبية.

-408 استعرض الاجتماع، من جملة أمور أخرى، التقدم المحرز منذ الاجتماع الماضي لمجموعة التنسيق المنعقد في برازيليا، البرازيل، في يونيو 2008 ، إلى جانب تفيذ نتائج الاجتماع الأول لكتاب المسؤولين المنعقد أيضا في برازيليا في يونيو

2008. ووضع فرق العمل المعنية بالمجالات الموضعية الثمانية للشراكة بما في ذلك جداول ومهام ومنهجية عمل الاجتماع.

409- بعد اجتماع مجموعة التسويق، كُلّفت فرق العمل بمهمة إجراء مشاوراتها والتوصل إلى برامج ومشاريع ملموسة يتم عرضها على القمة الثانية لأفريقيا- أمريكا الجنوبية لبحثها واعتمادها. ومن شأن التنفيذ الفعلي لهذه البرامج والمشاريع الملموسة أن يبرز المكاسب والفرص الواردة في ترتيبات الشراكة.

410- تود المفوضية أن تطلب من الدول الأعضاء مواصلة تعاونها والتزامها نحو هذه الشراكة وأيضاً نحو الشراكات الاستراتيجية الأخرى للفارة لتمكين أفريقيا من إتاحة أقصى ما يمكن من الفرص المكتسبة من ترتيبات الشراكة.

411- أخيراً، أود أن أبلغ المجلس أنني قمت بزيارة رسمية إلى كل من كاراكاس، جمهورية فنزويلا، من 7-9 يونيو 2009. كانت الزيارة بدعوة من فخامة الرئيس هيوجو شافيز فرياس، الذي أجريت معه مناقشات مثمرة. اجتمعت كذلك بسعادة السيد نيكولاس مادورو موروس، وزير الخارجية، وكذلك مع سعادة الدكتور رينالدو بوليفار، نائب وزير الخارجية المسؤول عن الشؤون الأفريقية، وكذلكبعثات الأفريقية المعتمدة لدى كاراكاس. وكانت جميع هذه الاجتماعات موجهة نحو ضمان تحضير جيد وناجح لقمة أفريقيا-أمريكا الجنوبية.

412- أود أن أبلغ الدول الأعضاء أن فنزويلا في حالة قصوى من التحضير وأن السلطات الفنزويلية وشخصي نطلع إلى قمة ناجحة ومتمرة. وفي هذا الصدد، أنه من الواجب علينا أن نكشف تحضيراتنا لهذه القمة. انتهت كذلك فرصة زيارتي للتوجيه الدعوة إلى الدول الأعضاء لحضور هذا الاجتماع الهام.

ج) تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي:

- 413 يجدر بالذكر أن منظمة الوحدة الأفريقية المنتهية ومنظمة المؤتمر الإسلامي أقامتا علاقات عمل بينهما منذ السبعينات. وبالفعل، منحت منظمة المؤتمر الإسلامي صفة مراقب لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال انعقاد المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء الخارجية المعقود بکوالا لامبور، ماليزيا. وبالمثل، فإن الدورة العادية الحادية والثلاثين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة بالخرطوم، السودان في يوليو 1978 اعتمدت القرار (XXXI) CM/RES.669 الذي فوض بموجبه الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية للتفاوض مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن إبرام اتفاقية تعاون بين المنظمتين.

- 414 وفي هذا الشأن، أعد مشروع اتفاقية للتعاون تم عرضه على الدورة العادية الثانية والثلاثين لمجلس الوزراء المنعقدة بنيريobi ، كينيا في فبراير 1979 وأجل المجلس حينها النظر في الوثيقة إلا أنه عاد وأقرها في دورته المنعقدة في عام 2000. وتم إرسال مشروع الاتفاقية التي أقرها المجلس إلى منظمة المؤتمر الإسلامي للتوقيع عليها. بيد أن المنظمة لم تستجب لطلب التوقيع.

- 415 وتبعاً لذلك، بالرغم من أن منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي بعد إنشائه في عام 2002 قد تعاونا مع منظمة المؤتمر الإسلامي، لم يتم التوقيع على أي اتفاقية رسمية بينهما كيما توفر إطاراً للتعاون بين المنظمتين. ولتصحيح هذا الاختلال وتعزيز التعاون المؤسسي بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي. اتخذ كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي المبادرة لتنشيط العلاقات بين المؤسستين.

- 416 أقر المجلس هذا الإجراء في دورته العادية الماضية المنعقدة في يناير 2009 وكلف المفوضية بإحاطته علمًا بنتائج المقترن المقدم لمراجعة مشروع الاتفاقية بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي في الوقت المناسب. وفي هذا الخصوص،

قام مكتب المستشار القانوني بمراجعة مشروع الاتفاقية لعام 2000 وأقرته المفوضية. ويتوقع أن تتم مناقشة مشروع الاتفاقية المنقح مع منظمة المؤتمر الإسلامي وإحاطة الدول الأعضاء علماً بذلك فور استكماله.

(د) الاستعراض الشامل للشراكة الإستراتيجية الأفريقية:

- 417 يجدر بالذكر أن المجلس التنفيذي وطلب في يناير 2008 إجراء استعراض شامل للشراكات القائمة وهدف التنفيذ الفعال للإ استراتيجيات وخطط العمل المتافق عليها بين أفريقيا وشركائها الدوليين، وترشيد عدد القمم المعقدة، وتحديد معايير مثل هذه الشراكات والخروج بالتوصيات الضرورية التي ستقدم إلى المجلس والمؤتمر.
- 418 لدى تنفيذ مقرر المجلس، فرغت المفوضية من إعداد الدراسة بشأن عملية الاستعراض الشامل والتي ستقدم قريباً لأجهزة الاتحاد المناسبة لاستعراضها، لا سيما اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف ولجنة الممثلي الدائمين بقصد صوغ توصيات لينظر فيها المجلس في دورته القادمة ويعتمدتها.

(ه) منتدى أفريقيا-كوريا:

- 419 أود إبلاغ المجلس أن كوريا اقترحت استضافة منتدى أفريقيا-كوريا الثاني في كوريا يومي 24 و 25 نوفمبر 2009 على المستوى الوزاري. على خلاف منتدى أفريقيا-كوريا الأول، أعربت كوريا عن رغبتها في احترام شكل باجول حول مشاركة أفريقيا والمفوضية في العملية. وفي هذا الصدد، زار كل من المدير العام لأفريقيا والشرق الأوسط لدى وزارة خارجية كوريا، أديس أبابا يوم 3 يونيو 2009 لمناقشة هذا الاقتراح.

- 420 وأخيراً، يجدر بالذكر أن هذا الاقتراح قد قدم إلى الدول الأعضاء وأجرت اللجنة الفرعية حول التعاون المتعدد الأطراف بعض المداولات حوله.

(2) التعاون الأفريقي العربي:

- 421 خلال الفترة قيد البحث، اضطاعت المفوضية بعد من الأنشطة الهدافة إلى تنفيذ المقرر الصادر عن الدورة العادية الرابعة عشرة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي (XIV) EX.CL/DEC.467 بشأن التعاون الأفريقي العربي.

- 422 اجتمعت اللجنة التنظيمية المشتركة لوزراء الزراعة الأفريقيين والعرب في أديس أبابا يومي 13 و 14 أبريل 2009. واتفقت اللجنة خلال هذا الاجتماع على عقد المؤتمر الوزاري المشترك من 23 إلى 26 سبتمبر 2009 في مكان سيتم اتخاذ قرار بشأنه لاحقا. كما اتفقت اللجنة التنظيمية على قائمة المشاركين في الاجتماع وثائق العمل الخاصة به.

(١) التعاون الأفريقي العربي في مجال الزراعة والأمن الغذائي:

- 423 خلال العامين الماضيين، بدأ الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية العمل بإطار التعاون الأفريقي - العربي في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وأسفرت المناقشات والمشاورات العديدة التي أجريت عن خطة للعمل تركز على أربعة مجالات رئيسية هي: 1) التكيف الزراعي (المدخلات، والري، وإضافة القيمة)، 2) مبادرة المخزونات الغذائية الإستراتيجية، 3) التجارة والوصول إلى الأسواق، و4) الزراعية والتنمية ونقل التكنولوجيا والإرشاد الزراعي.

- 424 وخطوة أولى نحو تفعيل التعاون الأفريقي العربي في مجال الزراعة والأمن الغذائي، وتناول القضايا المحددة في خطة العمل المشتركة باعتبارها حجر الزاوية للتعاون، تم عقد اجتماع أفريقيا - العرب الأول بشأن الاستثمار الزراعي في الفترة من 25 إلى 27 مايو 2009 في زنجبار، تنزانيا. ويتوقع خلال هذا الاجتماع أن تقدم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ثلاثة مقترحات للمشاريع في مجال الزراعة

والأمن الغذائي للحصول على التمويل المحتمل من الأموال التي توفرها جامعة الدول العربية.

-425 وفي إطار إعلان مؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن: "التصدي لتحديات ارتفاع أسعار الغذاء والتنمية الزراعية"، نظم الوفد الدائم لدى جامعة الدول العربية في القاهرة سلسلة من النشاطات مع المجتمع المدني والمؤسسات الأكademie بالقاهرة خلال الفترة من يناير إلى يوليو 2009، والتي شملت:

- منتدى حول دور المرأة الأفريقية والعربية في معالجة أزمة الغذاء.
- حلقة دراسية حول الأمن الغذائي في أفريقيا، و
- حلقة دراسية حول تغيرات المناخ في أفريقيا.

ب) تفعيل التعاون الأفريقي العربي:

-426 قد يلاحظ المجلس أن القمة العربية الحادية والعشرين التي خاطبها رئيس المفوضية حول القضايا السياسية والاقتصادية الهامة وغيرها من المسائل ذات الصلة بالإخاء الأفريقي - العربي قد اعتمدت مقررات هامة بشأن التعاون الأفريقي العربي. فقد أكدت من جديد التزامها بإزالة العقبات أمام تفعيل هذا التعاون وانتظام اجتماعات مؤسساته، وطلبت من الأمين العام متابعة اتصالاته في هذا الصدد بغية الوصول إلى مرحلة تعاون حقيقي يعود بالفائدة المشتركة على الإقليمين في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية والتجارية، والاجتماعية، والثقافية المترابطة.

-427 وبموجب الدعوة التي تقدمت بها جامعة الدول العربية، حضر وفد رفيع المستوى بقيادة رئيس المفوضية القمة العربية الحادية والعشرين المنعقدة بالدوحة، قطر في مارس 2009.

ج) القمة الأفريقية العربية الثانية:

-428 دعت القمة العربية الحادية والعشرون لمواصلة الجهود الرامية إلى عقد القمة الأفريقية - العربية الثانية في المستقبل القريب، وعبرت عن تقديرها للمقرر الصادر عن الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا في فبراير 2009 والذي طلب إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربيةمواصلة المشاورات المتعلقة بمكان انعقاد القمة التي من المتوقع أن تتعقد في الربع الأخير من عام 2009.

د) الدورة الثالثة عشرة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي - العربي والمنتدى الأفريقي -**العربي للتنمية:**

-429 شرعت المفوضية بالتعاون مع جامعة الدول العربية في التحضير لعقد الدورة الثالثة عشرة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي. وخططت لعقد الدورة بطرابلس، الجماهيرية العظمى في موعد يحدد بموافقة البلد المضيف والمفوضية وجامعة الدول العربية.

(3) مكاتب التمثيل:**(1) مكتب نيويورك:**

-430 تعزيزا للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، انخرط مكتب الاتحاد الأفريقي بنويورك في العمل بنشاط مع مختلف أجهزة الأمم المتحدة، وإدارات أمانتها ذات الصلة، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الأكademie. كما قام المكتب بتسهيل المشاورات بين كبار موظفي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وبدأ إجراء استعراض

معمق بشأن القرار الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغية عكس الاتجاهات المتعددة الأوجه للتعاون بين المنظمتين. وباستخدام موقعه على شبكة الانترنت منذ يناير 2008، يواصل المكتب تسهيل الاتصالات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وتعزيز القرارات والمقررات. والتقارير الرئيسية من الجانبين على مختلف أصحاب المصلحة.

1) الأمن والسلم:

• مجلس الأمن ولجنة بناء السلام:

-431 في مجال السلام والأمن، رصد مكتب نيويورك أنشطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي كرس 28 اجتماعاً لقضايا الأفريقية خلال الفترة قيد النظر واعتمد فيها أربعة (4) قرارات وأربعة (4) بيانات رئيسية. كما سهل المكتب مشاركة الاتحاد الأفريقي في اجتماع المجلس المنعقد في 18 مارس 2009 والمكرس للنظر في تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة المعنى بمسألة حشد الموارد لتمويل عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. وفي كلمته الرئيسية، طلب المجلس إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير في موعد أقصاه 18 سبتمبر 2009 بشأن الطرق العملية التي يمكن بها تقديم الدعم الفعال للاتحاد الأفريقي عندما يتضطلع بعمليات لحفظ السلام تأذن بها الأمم المتحدة.

-432 قدم مكتب نيويورك تقارير عن أبرز التطورات المتعلقة ببعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المشتركة في دارفور وشارك في عملية اختيار كبار العسكريين في البعثة بما في ذلك اختيار قائد القوات الجديد للبعثة. وبموجب المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.221 (XII)، سهل المكتب التباحث بشأن الطلب المقدم لتأجيل الاتهام الذي وجهته المحكمة الجنائية الدولية ضد رئيس السودان وشارك في

ذلك مجلس الأمن للأمم المتحدة، عملاً بأحكام المادة 16 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما سهل المكتب مشاركة الاتحاد الأفريقي في اجتماع المجلس المنعقد في 20 مارس 2009 والمكرس للوضع في الصومال والذي حدد فيه صفة الدعم لتعزيز بعثة للاتحاد الأفريقي في الصومال، وإصلاح قطاع السلام في هذا البلد، وفرقة العمل البحرية التي يتبعن أن تتضمن عنصراً لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولعملية السلام هناك.

-433 فيما يتعلق بعملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، شدد تقرير الأمين العام على ضرورة استيفاء شروط أساسية، فضلاً عن التعهدات الكافية من الدول الأعضاء بالمساهمة بقوات للعملية.

-434 وعلاوة على ذلك، رصد المكتب عن كثب مناقشات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الوضع بين جيبوتي وإرتريا، والوضع في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي غينيا بيساو وكوت ديفوار.

-435 وبشأن نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة، رصد مكتب نيويورك الدورة الموضوعية للجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح المنعقدة في الفترة من 7 إلى 25 أبريل 2009 التي بحثت مسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. ولاحظ بوادر تدل على أن بإمكان الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها أن تدبر دفة المناقشة العالمية وتتبذل الأفكار البالية والقائلة بأن الأسلحة النووية مندمجة إدماجاً لا رجعة فيه ضمن هندسة السلم العالمي.

-436 وفيما يتعلق ببناء السلام والإعمار من مرحلة ما بعد النزاعات، واصل المكتب رصده لأنشطة بناء السلام ذات الصلة بالبلدان الأفريقية الأربع قيد النظر ومشاركته فيها، وهي سيراليون، وبوروندي، وغينيا بيساو، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وحدث تطور ملحوظ تمثل في مسألة التعاون مع المنظمات الإقليمية في اجتماع

انعقد في 30 مارس 2009، حيث أوضح المكتب تجربة الاتحاد الأفريقي ومنظورة كما هو موضح في إطار عمل الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع والتنمية، والصكوك الأخرى ذات الصلة.

(ب) القضايا السياسية:

-437 رصد مكتب نيويورك أنشطة الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة التي

اعتمدت خلالها 279 قرارا من ضمنها القرار A/RES/63/267 بشأن الشراكة

الجديدة لتنمية أفريقيا: التقدم المحرز في مجال التنفيذ والدعم الدولي، والذي يؤكد مجددا التزام الجمعية العامة بتنفيذ الإعلان السياسي حول احتياجات أفريقيا الإنمائية.

-438 رصد المكتب أيضا أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المضي

بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على عملية التنمية المنعقد في الفترة من 1

إلى 3 يونيو 2009 بموجب القرار A/RES/63/277. وحول نفس الموضوع، عقد

المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماع نقاش في 21 أبريل 2009 لبحث سبل

التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات

بريتون وودز. كما شارك المكتب أيضا في الحوار المواضيعي في 6 أبريل 2009

بشأن أزمة الغذاء العالمية والحق في الغذاء، الذي بادر به رئيس الجمعية العامة وفقا

للقرارين A/RES/63/187 وA/RES/63/235 بشأن الحق في الغذاء.

-439 وتابع المكتب كذلك العملية التي أفضت إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم

المتحدة القرارات ذات الصلة بالقضايا الاجتماعية والإنسانية، فضلا عن تلك المتعلقة

بشؤون اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا كما تابع المكتب تنفيذ الاحتفال بالسنة

الدولية للمتطوعين، وبرنامج حقوق الإنسان لفترة 2010 – 2012، والتحضير

لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المقرر عقده

بالسلفادور، البرازيل، في الفترة من 12 إلى 19 أبريل 2010، فضلا عن التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات والاعتراف بفقر دم الخلايا المنجلية باعتباره إحدى أولويات الصحة العامة.

- 440 شارك المكتب أيضا في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل إدراج قضية إساءة استعمال مبدأ الولاية القضائية العالمية في جدول أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب مقرري الاتحاد الأفريقي ASSEMBLY/AU/DEC.199 (XI) و ASSEMBLY/AU/DEC.213 (XII)، ولهذه الغاية أجرت المجموعة الأفريقية مشاورات متعددة على مستوى السفراء والخبراء ومجموعة ريو، والاتحاد الأوروبي بمدينة نيويورك.

- 441 واصل المكتب متابعته الوثيقة لعملية إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما المفاوضات الحكومية الدولية الجارية في الجمعية العامة حول مختلف المجموعات الخاصة بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتي تقر إطلاقها في 28 فبراير 2009. وعملا بالمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.230 (XII) تابع المجلس دعمه لجهود لجنة العشر للممثلين الدائمين في نيويورك بشأن إصلاح الأمم المتحدة، والتي تعمل بالتشاور مع المجموعة الأفريقية، وشارك في المفاوضات الحكومية الدولية وأوضح الموقف الأفريقي الموحد على النحو المبين في توافق أزلويني. وبخصوص تنشيط أعمال الجمعية العامة، ركز فريق العمل المختص على ضرورة التنسيق الأفضل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن لتحاشي التداخل بين مهامهما، حتى يصبح مجلس الأمن أكثر استجابة وخضوعا لمسائلة الجمعية العامة، وتتمكن الجمعية العامة من المشاركة في عملية اختيار الأمين العام للأمم المتحدة. وبصدق الاتساق على نطاق المنظومة، رصد المكتب المشاورات العامة غير الرسمية التي اشترك في رئاستها كل من ناميبيا وأسبانيا في الفترة من 16 إلى 24 أبريل 2009. وقد توأصل النظر في

الوثيقة التي قدمها نائب الأمين العام بشأن "تعزيز إدارة الأنشطة العلمية من أجل الارتقاء بمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة في مايو 2009.

- 442 وفيما يتعلق بتنفيذ مقرر الاتحاد الأفريقي (XII) EX.CL/DEC.408، شارك المكتب بفعالية في الاحتفال باليوم العالمي لذكرى ضحايا العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي الذي نظم في 25 مارس 2009. وتميزت المناسبة التي احتفل بها تحت شعار "مسر جدار الصمت وقرع الطبول" يتلقى الرسائل من كبار موظفي الأمم المتحدة، ورئيس الجمالة الكاريبيّة (نمراندا)، والجهولة الأفريقيّة (سيراليون)، ومناسبة ثقافية ركزت بشكل خاص على الفنانين الأفريقيين والكاريبيين، وعرض سينمائي للأفلام الوثائقية، ومؤتمرات للطلاب عبر الفيديو، وعرض خاص للكتاب، واجتماع للمناقشة. كما اضطلع المكتب بدور فعال في إعمال اللجنة المنشأة بموجب القرار (2008) A/RES/63/5 للإشراف على إقامة نصيب تذكاري دائم تخليداً لذكرى ضحايا العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وقد تم إنشاء صندوق ائتماني لهذا الغرض ويقدر تكلفته بحوالي 2.8 مليون دولار أمريكي.

ج) الترشيحات الأفريقية لمناصب في المنظومة الدولية:

- 443 سهل المكتب تنسيق عملية المجموعة الأفريقية المتعلقة بالانتخابات لمختلف أجهزة الأمم المتحدة المقرر إجراؤها في عام 2009 على ضوء مقرر الاتحاد الأفريقي (XIV) EX.CL/DEC.484. وسجل تطور ملحوظ يتمثل في نجاح أفريقيا في انتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية في 20 يناير 2009 في نيويورك. وشددت المجموعة خلال العملية على ضرورة استعراض مبادئها التوجيهية، وتحسين مستوى التعاون مع الاتحاد الأفريقي على ضوء النظام المتبع حالياً بعد مؤتمر القمة مرتين كل عام، ومعالجة بشأن قبول مرشحين يفوق عددهم عدد المقاعد المخصصة لأفريقيا.

د) القضايا الاقتصادية والاجتماعية:

• المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة:

- 444 تابع مكتب نيويورك رصده عن كثب لأنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدءاً بالدوره التنظيمية المنعقدة في الفترة من 10 إلى 13 فبراير 2009 والتي أصدرت قراراً بشأن موضوع قطاع الشؤون الإنسانية الذي سيتم تناوله في دورته الموضوعية لعام 2009: التحديات الحالية وأثرها في المستقبل". وشارك المكتب مشاركة تامة في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي، والدوره السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة في الفترة من 4 إلى 15 مايو 2009. وخرجت الدورة بمقررات هامة بشأن السياسات للتعجيل بتنفيذ جدول أعمال القرن 21 في المجموعات المواضيعية المتداخلة والبالغة الأهمية الزراعة، والتنمية الريفية، والجفاف، والتصرّر، والأراضي، وأفريقيا. كما أقرت الإدارة المتكاملة للبرامج أهمية معالجة أزمة الغذاء، وأزمة الطاقة، والأزمة المالية، والكساد العالمي، وأزمة تغير المناخ الوشيكة الحدوث.

- 445 كذلك تابع مكتب نيويورك عن كثب سير أعمال الدورة الأربعين للجنة الإحصائية في الفترة من 24 إلى 27 فبراير 2009 حيث ناقشت الدول الأعضاء استعراض البرنامج المعنى التغيير المناخي والإحصاءات الرسمية، فضلاً عن القواعد الإحصائية المتعددة. وشارك المكتب في اجتماعات أخرى كمنتدى الأمم المتحدة الثامن المضي بالغابات في 20 أبريل 2009، والاجتماع السنوي الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والدوره السابعة والأربعين للجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية المنعقدة في الفترة من 4 إلى 13 فبراير 2009، بالإضافة إلى الدورة الثالثة والخمسين للجنة وضعية المرأة المنعقد في الفترة 13-2 مارس 2009، ويوم الملاريا العالمي في 22 أبريل 2009.

هـ) أنشطة المجموعة الأفريقية:

- 446 نظم مكتب نيويورك للمجموعة الأفريقية ما يربو على ثلثين اجتماعاً على مستوى السفراء والخبراء. واستمعت المجموعة إلى عدد من الإحاطات الإعلامية قدمها مسؤولون كبار من الدول الأعضاء، ومنظمة الأمم المتحدة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وشركاء آخرون. درست المجموعة مسائل ذات صلة من قبيل نتائج مؤتمر مجموعة العشرين الرفيع المستوى، ومسألة إساءة استعمال مبادئ الولاية القضائية العالمية، والقرار المتعلقة بالتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، ووضع مكتب المستشار الخاص لشئون أفريقيا. وكما يكون لها دور استباقي داخل الأمم المتحدة قدر الإمكان، فقد عملت المجموعة الأفريقية على ترقية أساليب عملها باستحداث نهج جديدة، مثل إنشاء مجموعات عمل مخصصة، وبرامج عمل أولية، واستعراض الأوليات، ومواءمة العمل مع المجموعات الأخرى العاملة في نيويورك.

و) التفاعلات المتعددة الأطراف:

- 447 تابع المكتب تسهيل عملية التفاعل بين أفريقيا وترويكا للاتحاد الأوروبي في نيويورك الهدف إلى تهيئة بيئة أكثر انتظاماً وتمتاز مع ذلك بالمرونة لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، بغية ترقية دوريهما في تنفيذ الشراكة الإستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وخطة العمل الأولى (2008-2010). وبالتعاون مع مكتب تمثيل مفوضية الاتحاد الأوروبي في نيويورك، تم تنظيم اجتماع مائدة مستديرة حول تعزيز الحوار والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لكفالة تنفيذ قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفي 1325 و 1820 الصادرين في 27 فبراير 2009.

- 448 وقدم المكتب الدعم لإقامة السوق الخيرية الأفريقية التي نظمتها مجموعة قرييات السفراء الأفارقيين لدى الأمم المتحدة بمقر المنظمة في 30 أبريل 2009 تحت موضوع: تمكين المرأة الأفريقية عن طريق التمويل الجزئي ودعاً لإبراز مكانة أفريقيا وتنمية مواردها البشرية، حضر الحدث أكثر من 400 زائر. وقد تم تنظيمه كذلك تحضيراً للاحتفال بيوم أفريقيا المزمع إقامته في 29 مايو 2009.

- 449 سهل مكتب نيويورك أيضاً إقامة مختلف الأنشطة للمجموعة الأفريقية الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة التي تم تكريسها للنظر في المسائل المرتبطة بالسياسات العامة والبرامج، والعاملين وشارك فيها. وتستدعي - بصفة خاصة - مسألة عدم تكافؤ الفرص في الوصول إلى منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لصغار الموظفين من أفريقيا للمزيد من الدراسة من قبل الاتحاد الأفريقي.

(2) مكتب واشنطن:

- 450 خلال فترة كتابة التقرير الحالي بين يناير ويونيو 2009 ركز مكتب واشنطن اهتمامه وجهوده على التطورات التي حدثت مباشرة بعض التنصيب التاريخي للرئيس باراك أوباما بوصفه الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن الأنشطة التي اضطلاع بها سياق ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي/الولايات المتحدة الأمريكية، وتنفيذ المقررات ذات الصلة المنبثقة من مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المنعقد في يناير 2009.

(أ) الأنشطة المتصلة بالتطورات التي أعقبت تنصيب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية:

- 451 انصبّت أنشطة مكتب واشنطن على المجالات الآتية:

- نقل التهنئة الصادرة من الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي إلى الرئيس أوباما.
- الاشتراك في تنظيم واستضافة الاحتفال الأفريقي بمناسبة التنصيب بمشاركة سفارة كينيا، والسلك الدبلوماسي الأفريقي والمجلس المؤسس المضي بأفريقيا.
- رصد وتقييم التطورات اللاحقة لعملية التنصيب وال المتعلقة بتكون الإدارة الحكومية الجديدة، وتعيين كبار المستشارين، فضلاً عن التعيينات للمناصب العليا وآثار ذلك على جدول أعمال السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة وأفريقيا.
- حضور الجلسة المشتركة في مستهل دورة الكونغرس الحادية عشرة بعد المائة التي ألقى خلالها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية خطابه (الشبيه بخطاب حالة الاتحاد) في جلسة الكونغرس المشتركة التي انعقدت في 24 فبراير 2009، وكتابة تقرير عن ذلك.
- التشاور مع الأعضاء المعنيين في الفريق الانتقالي للرئيس أوباما لاستطلاع آراء الإدارة الجديدة بشأن توقعات أفريقيا. وقد مهدت تلك المشاورات لزيارة فريق مفوضية الاتحاد الأفريقي برئاسة نائب رئيس المفوضية.
- إعداد وتقديم مذكرة مواضيعية لتسهيل زيارة فريق مفوضية الاتحاد الأفريقي المتعدد التخصصات بقيادة نائب رئيس المفوضية، وقد تمحضت تلك المذكرة المواضيعية عن مسألة محكمة الصياغة ضمنت في تقريربعثة المفوضية.

-452 لاحظت البعثة أن التطورات التي أعقبت عملية التنصيب ومقررات السياسة العامة لإدارة الولايات المتحدة الجديدة في المائة يوم الأولى لها ترکز على ما يلي:

- الحد من أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد المحلي للولايات المتحدة: خصص الكونغرس حزمة كبيرة من الحوافز للإنعاش الاقتصادي وإعادة بنائه فضلاً عن إعادة تعزيز الأنظمة المالية الأمريكية "استعادة قوة أمريكا الاقتصادية".
- حماية الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب: الكشف عن "مرحلة جديدة من العلاقات"، وتعيين المبعوث الخاص لأفغانستان والمبعوث الخاص لباكستان، ونصح جديد للدبلوماسية مع كوبا وإيران.
- الشرق الأوسط - الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.
- الطاقة وتغيير المناخ - تعيين مبعوث خاص بشأن تغير المناخ.

-453 لاحظت البعثة أيضاً أن الرحلات الرئاسية الخارجية لكندا ودول الكاريبي وأوروبا وآسيا في الفترة نفسها قد تركت أفريقيا معدل بعض الشيء إلى أن تم الإعلان عن الزيارة الرئاسية لغانا، فضلاً عن الزيارات الرسمية لرئيس ترانزانيا ومبوعي رئيس مصر للرئيس الأمريكي. وتؤكد هذه التطورات المشجعة وذات الأهمية الإستراتيجية مجدداً سياسة الإدارة الجديدة القائمة على الحوار والتشاور. ويتعين أن تتبني أفريقيا هذا النهج وتدرис في الوقت نفسه كيفية الارتقاء بالشراكة بين الولايات المتحدة وأفريقيا إلى الحد الأمثل.

-454 ويعتبر تعيين الوزير المساعد للشؤون الأفريقية (وهو ما يعتبر الكثيرون من أيضاً أفريقيا أنه قد جاء متأخراً كثيراً عما كان متوقعاً، تطوراً مرحباً به حيث إن شاغل المنصب سيقيد من تاريخه الطويل كدبلوماسي وخبرته الفنية في الشؤون الأفريقية. وسيسهم التعاون الوثيق بين بعثات الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة الأمريكية في كل من واشنطن وأديس أبابا على التوالي، في توفير الإطار المؤسسي لتعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة وأفريقيا. وتعتبر التوصيات المنبثقة عن زيارة

بعثة مفوضية الاتحاد الأفريقي لواشنطن خطوطا إرشادية مفيدة حول بعض الخطوات الملموسة في الاتجاه الصحيح.

ب) الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في سياق تنفيذ مقررات قمة الاتحاد الأفريقي وولادة بعثة تمثيل الاتحاد الأفريقي في واشنطن:

1) تنسيق أنشطة السلك الدبلوماسي الأفريقي:

-455 عملا بولايته المتمثلة في الاضطلاع بمهمة التنسيق، أحاط مكتب واشنطن السلك الدبلوماسي الأفريقي علما بالاستنتاجات والنتائج التي خرجت بها اجتماعات قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في يناير 2009 بأديس أبابا، إثيوبيا.

-456 من مجالى التجارة والتنمية الاقتصادية، شاركت البعثة وعملت على تسهيل مشاركة ممثل من السلك الدبلوماسي الأفريقي في الدورة العادمة الخامسة لمؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة المنعقد في الفترة من 16 إلى 20 مارس 2009 بأديس أبابا، إثيوبيا. وبدعمها ومشاركتها في إعداد ورقة الإحاطة المقدمة إلى السلك الدبلوماسي الأفريقي بشأن عملية التحضيرات للمنتدى الثامن لمبادرة قانون النمو والفرص في أفريقيا، سهلت البعثة بذلك مواعيدها واتساق الاستراتيجيات الأفريقية الموحدة التي سبق أن اعتمدتتها المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الأخرى مع مفاوضات قانون النمو والفرص في أفريقيا.

-457 وتجدر الإشارة أيضا، إلى أنه ومثلا فعل وفد مفوضية الاتحاد الأفريقي خلال زيارته، لم تختلف الإدارة الأمريكية الجديدة عن إبداء التزامها بتعزيز المفاوضات التجارية مع أفريقيا. وعلى الرغم من ذلك، فإن القيود الخاصة بالتجارة مع الولايات المتحدة والأدوات الإنمائية تبدو حقيقة واقعة. ومن ثم يتعين على أفريقيا اغتنام فرصة النوايا الحسنة السائدة واستعداد الإدارة الأمريكية الجديدة لإقامة الحوار والمشاورات

معها بغية جعل قانون النمو والفرص في أفريقيا أداة يمكن التبؤ بها وتميز بمزيد من الشفافية والاستدامة، فضلاً عن مراعاتها لعناصر التكامل الإقليمي.

- 458 سيوفر المنتدى المُقبل لمبادرة قانون النمو والفرص في أفريقيا الذي سيعقد في أغسطس 2009 بكونيكو فرصة جيدة لتحديد نموذج جديد في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وأفريقيا.

- 459 وفيما يتصل بـمجال الصحة، تتبع البعثة عملها عن كثب مع لجنة السلك الدبلوماسي الأفريقي المعنية بالصحة لتوفير خطوط إرشادية في مجال سياسات الاتحاد الأفريقي المرتبطة بالصحة والمبادرات الأخرى ذات الصلة بمجال الصحة.

2) الاحتفال بالأيام التذكيرية:

• يوم البيئة الأفريقيّة:

- 460 خلال فترة رفع هذا التقرير احتفل المكتب بالاشتراك مع السلك الدبلوماسي الأفريقي بيوم البيئة الأفريقيّة في 23 مارس 2009، وكان موضوعه "الصون والإدارة والنمو الاقتصادي في أفريقيا: طريق المضي قدماً". وكانت من بين المشاركين الآخرين وزارة الخارجية للولايات المتحدة، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدوليّة، المؤسسة الأفريقيّة للحياة البرية ومجموعة التعاون الأفريقي للتنوع الأحيائي. أتاح الحدث فرصة يتيمة لحكومة الولايات المتحدة لإبراز برامجها للبيئة وحفظها في أفريقيا بينما قامت بلدان أفريقيّة مختارة (الجابون، ليبيريا، رواندا وتتنزانيا) بمقاسمة تجاربها في حفظ البيئة وكذلك التحديات المتأصلة.

• يوم أفريقيا 2009:

- 461 في محاولة للتوصّل مع الولايات الأخرى في الولايات المتحدة، قرر مكتب واشنطن الاحتفال بيوم أفريقيا 2009 في ديترويت، ميشigan. وكان اختيار ديترويت

يستند إلى عاملين. أولاً: يوجد بمدينة ديترويت أكثر من 80% من السكان السود. ثانياً: لأن مدينة ديترويت تواجهه أثراً خطيراً للأزمة الاقتصادية العالمية كمدينة تستضيف جميع صناعات السيارة الرئيسية في الولايات المتحدة. تم الاحتفال بيوم أفريقيا بمشاركة مع مجلس بلدية ديترويت ومنظمة المجتمع الأفريقي المتحد وهي منظمة إفريقية جامعية للمهجر وذلك لإظهار تضامن إفريقيا مع سكان ديترويت في هذه اللحظة الحرجة نظراً للمعلومات الارتدادية الإيجابية وكاستراتيجية توعية ودعوة، وتتويي البعثة من الآن فصاعداً أن يتم الاحتفال بيوم إفريقيا بالتأويب بين الولايات داخل الولايات المتحدة.

- 462 شاركت البعثة إلى جانب مساعد وزيرة الخارجية للشؤون الأفريقية والمساعد الخاص للرئيس والمدير الأكبر للإغاثة والاستقرار والتنمية، ومجلس الأمن الوطني في حدث تم تنظيمه باشتراك بين شركة تحديات الألفية والسلك الدبلوماسي الأفريقي احتفالاً بيوم إفريقيا. أبرزت البعثة رؤية الاتحاد الأفريقي "لإفريقيا مسالمة ومزدهرة" مع التركيز على حفظ وحدة إفريقيا من خلال حكومة اتحادية وفي سلام واستقرار كشرط مسبق للتنمية وأخيراً ضمان ازدهار إفريقيا من خلال التكامل الإقليمي والاستثمار وكذلك دعم المشاريع الإقليمية لأفريقيا والبنية التحتية ومشروع البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. وأخيراً، دعت البعثة إدارة الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في مقاربتها فيما يتعلق بكل من قانون النمو والفرص لأفريقيا وشركة تحديات الألفية لضمانأخذ كل منها التكامل الإقليمي في الاعتبار وفي حالة قانون النمو والفرص في إفريقيا عنصر الاستثمار كذلك.

3- المجتمعات/المحافل والمشاورات الثنائية:

- 463 تعامل مكتب واشنطن مع صناع السياسة في الولايات المتحدة والمفكرين والجمهور حول مسائل تتعلق بالسلم والأمن في القارة. وبوجه خاص هناك المحفل

الذي نظمه مكتب ووردرو ولسن إثر تشكيل الحكومة التي تشمل جميع الأطراف في زيمبابوي. وشاركت البعثة أيضاً مع السفيرين المقيمين في كل من زيمبابوي وجنوب أفريقيا واغتنمت الفرصة لقرر أحكام مقرر المؤتمر (DEC.219X1) داعياً لتقديم الدعم إلى زيمبابوي في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك رفع العقوبات عنها. وفرت هذه الارتباطات مناظر جيدة لمكتب واشنطن للإعراب عن و/أو توضيح مواقف الاتحاد الأفريقي وقراراته حول مسائل تتعلق بالسلم والأمن في القارة والتي كثيرة ما يُسأء فهمها أو تفسيرها.

- 464 لاحظت البعثة اهتمام والتزام الإدارة الجديدة بالعمل على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي وقادة أفريقيا في حل التوترات والنزاعات في القارة. وقد وجد هذا الالتزام تعبيراً ملماساً في تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة للسودان وصوغ إستراتيجية منسقة وشاملة للصومال تأخذ في الاعتبار الحاجة لدعم الحكومة الانتقالية في إحلال الاستقرار في الصومال وكذلك قيادة الولايات المتحدة للجهود الدبلوماسية لمجموعة الاتصال الدولية في مكافحة القرصنة. قد يرغب الاتحاد الأفريقي في انتهاز هذه الفرصة ليتعامل مع إدارة الولايات المتحدة باستمرار من أجل القيادة والدعم في هذا العهد الجديد للقوة الذكية القائمة على الحوار والمشاورات.

رابعاً - الدعم للاتحاد الأفريقي النموذجي:

- 465 قدمت البعثة الدعم للاتحاد الأفريقي النموذجي الوطني السنوي بقيادة جامعة هاورد. إن إطلاع الكليات والجامعات المشاركة والممثلة لمختلف الشعوب الأفريقية من شأنه أن يساعد في تسهيل الحفز الفعال على مداولات قمة الاتحاد الأفريقي. وتعمل البعثة على نحو وثيق مع رئيس الاتحاد الأفريقي النموذجي على طرق توسيع نموذج الاتحاد الأفريقي الوطني عبر الولايات المتحدة الأمريكية. بما في ذلك بدء وتكرار الاتحاد الأفريقي النموذجي في أفريقيا.

خامساً- تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي بشأن شراء مقر دائم للبعثة التمثيلية:

- 466 إثر صدور مقرر المجلس التنفيذي مصرحاً بشراء مكتب البعثة التمثيلية للاتحاد الأفريقي في يناير 2008، بذلت جهود جادة لتنفيذ هذا المقرر وفقاً للنظم واللوائح الداخلية.

- 467 يسر البعثة أن تبلغ بالتقدير المحرز منذ تعيين خدمات قانونية وسمسرة (وسيط) جيدة السمعة . تم العثور على ثلاثة عقارات محتملة ، اثنان منها تمت معاينتها من قبل وفد المفوضية الذي زار واشنطن في أبريل 2009. والأسعار المطلوبة للمبني الثلاثة هي: 7,9 مليون ؛ 12 مليون و 18 مليون . في هذه الأثناء ، تنتظر البعثة توجيهها واضحاً من كل من الخدمات القانونية و السمسرة وكذلك الرد من المقر الرئيسي وذلك للاستعداد للتفاوض حول سعر عادل في السوق .

- 468 من الجدير باللحظة في هذا الصدد ، أن المناخ العقاري السيد حالياً الداعم للمشترين ، قد بلغ ذروته ومن الممكن تحوله لمصلحة البائعين ، خاصة بعد الدعم المتجدد الذي قدمته الحكومة الأمريكية لإنعاش الاقتصاد المحلي ، وإن لم يتم استغلال فرص الشراء الحالية بالشكل المطلوب ، فإن المفوضية ستجد نفسها في موقف تفاوضي صعب .

- 469 تواصل البعثة تعزيز حضورها وإثبات نفسها من خلال تنفيذ صلاحياتها ومسؤولياتها . بالرغم من ذلك ونظراً لزيادة التوقعات ، سوف تتأثر جهود البعثة إلى حد كبير بقلة عدد العاملين . يكون من الضروري استعراض الهيكل الحالي للبعثة لتمكنها من الاستجابة للمطالب والتوقعات .

(3) مكتب جنيف:

- 470 واصلت البعثة أنشطتها من أجل تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية في جنيف في مختلف المجالات .

أ) حقوق الإنسان:

(1) مجلس حقوق الإنسان:

-471 عقد مجلس حقوق الإنسان ثلات دورات خلال الشهور الثلاثة الأولى لسنة 2009: الدورة الاستثنائية التاسعة حول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة المحتل (9 و 12 يناير 2009)، والدورة الاستثنائية العاشرة (20 فبراير 2009) حول آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على حقوق الإنسان، والدورة العادية العاشرة (من 2 إلى 27 مارس 2009). شاركت البعثة بشكل نشط في هذه الاجتماعات وأبلغت المقر بالنتائج وقامت بمتابعتها.

-472 عكف المجلس على الوضع في أفريقيا. وفي هذا الصدد، أجمعت عدة وكالات أممية ومؤسسات خاصة لمجلس حقوق الإنسان على أن الوضع في الصومال مثير للقلق الشديد. وفيما يتعلق بالوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكدت عدة وكالات أممية ومقرر خاص لمجلس حقوق الإنسان والآليات الأخرى على تدهور وضع حقوق الإنسان في شرق البلاد لاسيما في شمال كيفو.

-473 تجدر الإشارة إلى أن المقرر الخاص حول وضع حقوق الإنسان في السودان سيقدم تقريرا إلى الدورة الحادية عشرة لمجلس حقوق الإنسان المقرر عقدها في يونيو 2009 إذ أنه من المحتمل أن تكون المفاوضات حول هذه المسألة صعبة ومتوتة لاسيما مع الاتحاد الأوروبي.

-474 شارك في الدورة العاشرة لمجلس حقوق الإنسان السيد موسى نجاري بيتاوي، عضو اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ويسعى مكتب جنيف دائمًا إلى

مشاركة أكبر لممثلي الآليات الأفريقية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في أنشطة الآليات الأهمية المقيمة في جنيف لاسيما مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

(2) مؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوريان:

- تميز مؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوريان المنعقد من 20 إلى 24 إبريل 2009 في جنيف، بتوترات سياسية كبيرة. وبالرغم من التوصل إلى توافق عند اعتماد مشروع النتائج على مستوى اللجنة التحضيرية، قررت بعض البلدان الغربية إعلان انسحابها من المؤتمر مما زاد من حدة التوتر والشك في نجاح هذا المؤتمر. سيتم تناول نتائج المؤتمر في تقرير مفصل للمفوضية. شاركت بعثة جنيف بشكل نشط في التحضير للمؤتمر كما أنها تقوم بمتابعة التوصيات الرئيسية بالتعاون الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية.

(3) الحوار بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي حول حقوق الإنسان:

- في إطار تنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا المعتمدة خلال قمة لشبونة في 2007، وفيما يتعلق بالجانب الثاني من هذه الشراكة الخاصة بالحكم وحقوق الإنسان، شاركت البعثة في اجتماع مشترك بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي في 20 إبريل 2009 في بروكسل. تناول الاجتماع عدة مواقف من بينها حرية إنشاء الجمعيات والعنف ضد المرأة والحوار مع المجتمع المدني

والدراسة المرحلية العالمية والتقويض الممنوح للبلدان ومؤتمر متابعة مقررات دوربان وتحديد المواقف المشتركة.

(4) الشأن الإنساني:

477- شاركت البعثة في أعمال الاجتماع الرابع والأربعين للجنة الدائمة لبرنامج المفوضية السامية لللاجئين الذي عقد من 3 إلى 5 مارس 2009. بحثت اللجنة الدائمة على الخصوص الخطوط الرئيسية لعرض 2008 حول الحوار الذي قدمه المفوض السامي حول وضع اللاجئين والميزانيات البرنامجية والتمويل لسنة 2008 وتوقعات سنة 2009 والبرامج الشاملة والشراكات وتحديث عملية تغيير الهيكل والإدارة ومختلف العروض حول الاستراتيجيات الإقليمية. فيما يتعلق بالبرامج الخاصة بأفريقيا، ستؤكّد المفوضية السامية لللاجئين على إيجاد الحلول الدائمة في أفريقيا لاسيما فيما يتعلق باللاجئين الذين لا زالوا يعانون من هذه المشكلة. أبدى ممثلو المفوضية السامية لللاجئين وعدها وفود اهتماما خاصا باتفاقية الاتحاد الأفريقي حول حماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا والتي من المقرر اعتمادها من قبل القمة الخاصة للاتحاد الأفريقي حول مسألة النزوح القسري في أفريقيا.

(ب) الشأن الاجتماعية:

1) برنامـج الأمم المتحدة المشترك حول الإيدز:

478- اعتمدت الدورة الثالثة والعشرون لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك حول الإيدز المنعقدة في ديسمبر مقررا "طلب فيه من أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك حول الإيدز، بالتشاور مع أمانة الصندوق العالمي، تقديم اقتراحات حول تعزيز الآليات بغية تسهيل المشاورات وإنشاء شبكات فيما بين الدول الأفريقية لكي

تساهم بشكل فعال في مجلس تنسيق البرنامج ومجلس الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز ومرض السل والملاريا بغية توسيعه لاحقاً إلى مناطق أخرى".

-479 تفيذاً لهذا المقرر، نظمت أمانة الأمم المتحدة المشترك حول الإيدز بالتشاور مع رئاسة مجلس تنسيق البرنامج (إثيوبيا) وأمانة الصندوق العالمي اجتماعاً مع خبراء في الصحة للمجموعة الأفريقية في جنيف بهدف إعداد وثيقة للدورة الرابعة والعشرين لمجلس تنسيق البرنامج المقرر عقدها في يونيو 2009. كان الاجتماع يرمي إلى تحديد الصعوبات والتحديات التي تعرّض العملية الحالية للتشاور والعمل في إطار الشبكة. ويتعلق الأمر أيضاً ببحث إمكانية إنشاء آليات فعالة للتشاور بين مجلس تنسيق البرنامج والمجموعة الأفريقية والأعضاء الأفاريقين لمجلس الصندوق العالمي.

-480 عقدت المجموعة الأفريقية اجتماعات للخبراء في إطار التحضير لمشاورات برنامج الأمم المتحدة المشترك حول الإيدز وأعدت مشروع اقتراحات يتعلق على الخصوص بالمبادئ الرئيسية للمشاركة الفعالة في اجتماعات برنامج الأمم المتحدة المشترك حول الإيدز وإبراز التحديات الحالية وتقديم المقترنات المتعلقة بتجاوز هذه التحديات. أبرزت هذه المبادئ الرئيسية ضرورة مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتمكين الدول الأفريقية من تحديد تشكيلة وفودها وإجراء مشاورات قارية إفريقية قبل كل دورة لمجلس تنسيق البرنامج وزيادة عدد المندوبيين الأفاريقين الذين يتکفل بهم برنامج الأمم المتحدة المشترك حول الإيدز.

-481 أمام هذه التحديات، تم تقديم الاقتراحات الآتية: تعيين نقطة اتصال تتمثل مهمتها الخاصة في مساعدة الدول الأفريقية الأعضاء، إجراء مشاورات إقليمية لمجلس

تنسيق البرنامج، العمل فيما بين الجهات الوطنية والمكاتب الإقليمية، المساواة اللغوية، تمويل مشاركة الوفود الأفريقية. شكل الاجتماع خطوة أولى في تعزيز المشاركة الفعالة للمجموعة الأفريقية في أعمال الأجهزة التي تدير برنامج الأمم المتحدة المشترك حول الإيدز. ستشكل مناقشات واقتراحات المجموعة الأفريقية أساس مشروع وثيقة يتم تقديمها إلى الأمانة لبحثها خلال الدورة الرابعة والعشرين لمجلس تنسيق البرنامج في يونيو 2009.

(2) منظمة الصحة العالمية:

- عقدت الدورة 124 للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية من 19 إلى 27 يناير 2009 في مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف. فيما يلي الدول الأعضاء الحالية في المجلس التي تمثل أفريقيا: ملاوي، مالي، موريشيوس، موريتانيا، النiger، أوغندا، ساو تومي وبرنسيب. أما البلدان التي تمثل إقليم المتوسط الشرقي فهي تونس وجيبوتي.

- تمحورت المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال الدورة 124 حول الجوانب الفنية والصحية والمسائل الإدارية وتلك المتعلقة بالعاملين. اهتم إقليم أفريقيا بجميع المسائل وان كان قد أولى اهتماما خاصا للمناقشات حول المسائل الخاصة. أثارت مسألة المواد الطبية المزورة نقاشا حادا حول تحديد دور منظمة الصحة العالمية. أبرزت البلدان الأفريقية أهمية المناقشات حول المواد الطبية المزورة بالنظر لكونها مصدر قلق بالنسبة للصحة العامة. في هذا الصدد، أكدت على ضرورة التوصل إلى تعريف توافقى للمواد الطبية المزورة. وعليه، لم يعتمد المجلس التنفيذي قرارا حول

المواد المزورة وطلب من منظمة الصحة العالمية تسهيل المشاورات المقررة قبل عرض المشروع على المجلس.

-484 يكتسي منصب المدير العام أهمية بالغة بالنسبة لإدارة منظمة الصحة العالمية. في هذا الصدد، اقترح الإقليم إنشاء نظام التناوب بغية منح فرص متساوية لجميع الأقاليم لتقديم أشخاص مؤهلين لشغل هذا المنصب حرصاً على مبدأ التناوب العادل. أكد إقليم أفريقيا على هذا المبدأ خلال الدورة 124 للمجلس. غير أن بعض الوفود لاسيما وفود البلدان المتقدمة أبدت تحفظات على مبدأ التناوب الجغرافي. وأبرز إقليم أفريقيا أنه يتبع بذل جهود من أجل الانضمام إلى مبدأ التناوب الجغرافي. وتمت الإشارة في هذا الصدد إلى أن أفريقيا لديها كوادر مؤهلة تملك المعرفة والخبرة الضروريتين لقيادة منظمة الصحة العالمية.

(3) منظمة العمل الدولية:

-485 عقدت الدورة 304 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية من 5 إلى 27 مارس 2009. وتميزت هذه الدورة بالمناقشات حول آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. في هذا الصدد، عقدت المجموعة الأفريقية اجتماعاً ثالثاً حول الأزمة بغية تحديد الخطوط العريضة لموقف أفريقي موحد من هذه المسألة.

-486 في إطار التحضير للجتماع الثلاثي، عقد المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية لأفريقيا اجتماعاً للخبراء في فبراير 2009 في أديس أبابا. أبرزت نتائج هذا الاجتماع أهمية تكامل أفريقيا الذي تعتبر حاجز وقاية للقارة من الأزمات العالمية الآتية

من الخارج. وقد أجمعت الوفود الممثلة للحكومات والعمال وأصحاب العمل الأفاريقين على الاعتراف بالضرورة العاجلة لتحقيق إدماج واستقلالية إفريقيا.

-487 من خلال دراسة الأزمة، اتفقت الوفود على أن أجندة العمل اللائق في إفريقيا 2007-2015 لمنظمة العمل الدولية وخطة عمل واجادوجو وإعلان منظمة العمل الدولية حول العدالة الاجتماعية من أجل عولمة منصفة، ينبغي أن تشكل كلها أساساً لاعتماد السياسات الوطنية في هذا المجال.

-488 أبرزت المجموعة الثلاثية الأفريقية أن أي إجراء لمواجهة الأزمة يجب بالضرورة أن يقوم على توفير فرص العمل وإلغاء الديون والدور الفعال للدول في تنظيم القطاع المالي وال الحوار الاجتماعي والثلاثي واحترام حقوق العمال والحماية من انخفاض الأجور والمساواة بين الرجل والمرأة.

(4) المنظمة الدولية للهجرة:

-489 أيدت المجموعة الأفريقية بشكل نشط إنشاء بعثة ذات مهام إقليمية لمنظمة الدولية للهجرة في الجنوب الأفريقي وكذلك إنشاء مركز لتعزيز قدرات بالنسبة للقارئ. هذه المسألة هي في جدول أعمال المجموعة الأفريقية منذ 2007 إذ تم التأكيد على أهميتها خلال اجتماعات الأجهزة التي تدير المنظمة الدولية للهجرة وكذلك خلال لقاءات سفراء المجموعة الأفريقية والمديرين العامين (الحالي والسابق) لمنظمة العالمية للهجرة. توجت الجهود المتواصلة للمجموعة الأفريقية بنتائج إيجابية عندما اعتمد مجلس المنظمة الدولية للهجرة، خلال دورته السادسة والتسعين المنعقدة في ديسمبر

2008، الميزانية البرنامجية لسنة 2009 مع دعوة المنظمة الدولية للهجرة إلى بدء تنفيذ مشاريع البعثة ذات المهمة الإقليمية ومركز تعزيز القدرات مع إنشاء البعثة ذات المهمة الإقليمية في كينشاسا والبعثة ذات المهمة الإقليمية في موشى في تنزانيا.

ج) المسائل الاقتصادية والتجارية:

(1) منظمة التجارة العالمية:

-490 ساهمت بعثة وأعضاء المجموعة الأفريقية في جنيف في التحضير للدورة العادية الخامسة لمؤتمر وزراء التجارة الأفارقة المنعقدة يومي 19 و 20 مارس 2009 في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي والتي هي متضمنة في تقرير منفصل سيعرض على المجلس التنفيذي.

-491 من ناحية أخرى، يمكن تلخيص وضع مختلف المسائل المتعلقة بالمفاوضات على مستوى المنظمة الدولية للتجارة كالتالي:

• الزراعة:

-492 ملاحظات خاصة حول نص رئيس المجموعة المكلفة بالمفاوضات على الإجراءات الخاصة بالزراعة كقاعدة مستقبلية بالنسبة للمفاوضات القادمة حتى إن كان لم يتم بعد تحديد المستوى النهائي لقطاع الزراعة وتوازنه.

- على مستوى الركائز: انشغال المجموعة الأفريقية بشأن 1) الدعم الداخلي فيما يتعلق بالمرونة الممنوحة لبعض الدول المتقدمة مما قد يضر بمستوى طموح هذه الركيزة، 2) الوصول إلى الأسواق بالنسبة لأنماط المرونة الممنوحة لبعض الدول المتطرفة فيما يتعلق بتحديد ومعالجة المواد الحساسة

وأهمية إلغاء أي شكل من أشكال الدعم لل الصادرات بحلول سنة 2013 على مستوى ركيزة المنافسة في التصدير.

○ على مستوى المواد الأساسية: طلب المجموعة الأفريقية بتعديل الاتفاق الحالي حول الزراعة لدرج فيه أحكام حول المواد الأساسية لاسيما بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

○ قطاع الموز: الحاجة إلى معاملة عادلة ومتوازنة لقضية الموز، مع الأخذ في الحسبان التدابير التجارية وغير التجارية الملائمة.

○ على مستوى مادة القطن: دعم المجموعة الأفريقية لتصور الرئيس الذي يطالب بتخفيض الدعم الداخلي للقطن في نص 6 ديسمبر 2008.

• الوصول إلى أسواق المواد غير الزراعية:

-493 النص الأخير المعدل لإجراءات الوصول إلى أسواق المواد غير الزراعية هو بتاريخ 6 ديسمبر 2008. تتعارض بعض المواقف لاسيما فيما يتعلق بالمشاركة في مبادرات تحرير قطاع المواد الصناعية. إن المسائل المتعلقة بتلاشي الأفضليات وإعفاءات القواعد العامة لتخفيض التعريفة فيما يتعلق بالتسهيلات المقدمة من قبل البلدان، هي مسائل لم يجد الكثير حلها.

• الخدمات:

-494 لم يتم إحراز تقدم يذكر في المفاوضات حول الخدمات منذ مؤتمر الإعلان عن النوايا الذي انعقد بالتوازي مع الاجتماع الوزاري ليوبيو 2008.

• التعامل الخاص والمتميز:

-495 تناولت المناقشات التي نمت في الفترة الأخيرة الاقتراحات المتعلقة بتنويع الأحكام الخاصة بالتعامل الخاص والمتميز في الاتفاق حول صحة الإنسان والنبات. غير أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق.

-496 نظمت البعثة عدة اجتماعات للمجموعة الأفريقية وورش عمل بغية اعتماد مواقف أفريقية موحدة حول المفاوضات المتعلقة بعدة مسائل لاسيما الوصول إلى أسواق المواد غير الزراعية والزراعة. وتجري حالياً المشاورات حول تنظيم اجتماع وزاري عادي لمنظمة التجارة العالمية قد يعقد في نهاية سنة 2009. وستقوم البعثة بتقديم المساعدة الفنية واللوجستية للمجموعة الأفريقية من أجل التحضير الجيد لهذا الاجتماع.

-497 في الأخير، قرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في 30 أبريل 2009 تجديد مدة ولاية المدير العام لمنظمة التجارة العالمية السيد باسكال لامي لفترة أخرى مدتها أربع سنوات.

(2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

-498 كثف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جهوده لتلبية احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في كل مجالات المهام المسندة إليه في إطار اتفاق أكرا. في هذا الصدد، تجسدت عملية تنفيذ اتفاق أكرا من خلال صدور نشرات بارزة وعقد دورات عادية واجتماعات توجيهية للمجلس وأنشطة المجموعة حول التجارة والقدرات الإنتاجية. من جانبه، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مجموعة من

المشاورات المتعددة الأطراف رفيعة المستوى من أجل تحديد الوضع على صعيد السوق العالمية للقطن وقطاع التأمينات في أفريقيا ومسألة البن. قامت المجموعة الأفريقية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بمساعدة البعثة، بعدة أنشطة بغية التنفيذ الجيد لاتفاق أكرا من أجل مصلحة أفريقيا.

-499 فيما يتعلق بمذكرة الاتفاق الموقعة في 3 إبريل 2008 بين مفوضية الاتحاد الأفريقي و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تجري المشاورات من أجل تحديد الأنشطة المشتركة التي يتعين القيام بها في الفترة القادمة.

(3) المنظمة العالمية لملكية الفكرية:

-500 عقب استلام مهامه على رأس المنظمة، أعرب المدير العام الجديد للمنظمة العالمية لملكية الفكرية عن التزامه بجعل مسائل تنمية الملكية الفكرية في بلدان الجنوب من بين أهم اهتماماته.

-501 واصلت البعثة تقديم مساعدتها للمجموعة الأفريقية خلال المفاوضات في المنظمة العالمية لملكية الفكرية. وعليه، تم تنظيم ورشي عمل حول دعم المنظمة العالمية لملكية الفكرية في إبريل ويونيو بهدف تحضير المواقف الأفريقية المشتركة وإطلاع أعضاء المجموعة على المسائل الهامة التي تجري مناقشتها في المنظمة العالمية لملكية الفكرية.

-502 واصلت لجنة تنمية الملكية الفكرية أنشطتها المتعلقة بتنفيذ التوصيات الرامية إلى تنمية الملكية الفكرية في العالم. من الضروري جداً أن تقترح البلدان الأفريقية في إطار أعمال لجنة تنمية الملكية الفكرية مشاريع وأنشطة خاصة ذات طابع هيكلٍ من

شأنها أن تساعد على حماية حقوق الملكية الفكرية في أفريقيا. ويجر بالذكر أن الفريق القيادي الجديد للمنظمة العالمية للملكية الفكرية وعد بالتكلف بجميع الإجراءات من أجل تمويل الأنشطة ذات الصلة بتنمية الملكية الفكرية. واصلت اللجنة الدائمة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية الخاصة ببراءات الاختراع أعمالها بغية إعداد أجندة لمواومة القانون المادي لبراءات الاختراع.

-503 بهدف تعزيز التعاون بين المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمفوضية، اجتمع المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومفوضة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا في جنيف من أجل تعزيز الشراكة بين الطرفين.

(٤) الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية:

-504 منذ 2006، شرع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بقيادة أمينه العام السيد حمادون توري، في تنفيذ برامج هامة من بينها قمة "ربط أفريقيا" المنعقدة في كيجالي في رواندا. يعتبر التعاون بين المفوضية والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية مثرا جدا ويتquin دعمه. في هذا الصدد، تم عقد لقاء بين مفوضة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا والأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. تم خلال هذا اللقاء تحديد مجالات التعاون ومن بينها تحديث بروتوكول الاتفاق بين الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمفوضية. من الممكن إنشاء لجنة مشتركة بين الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمفوضية لمتابعة قمة ربط أفريقيا وتنفيذ البرامج الخاصة بالتحضير لقمة الاتحاد الأفريقي لشهر يناير 2010 التي تم تخصيصها لتقنيات المعلومات والاتصالات.

(5) اتحاد البريد العالمي:

-505 اجتمع مجلس الاستخدام البريدي لاتحاد البريد العالمي خلال هذا الفصل. شاركت البعثة في هذا الاجتماع. وتم تخصيص دورة خاصة لبحث آثار الأزمة الاقتصادية والمالية على أنشطة قطاع البريد عبر العالم. استنتاج أعضاء اتحاد البريد العالمي من المناقشات التي جرت في هذا الصدد أن الأزمة سببت آثارا سلبية على هذا القطاع ودعوا إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتخفيف هذه الآثار. وعليه فإن قطاع البريد الأفريقي الذي مسته الأزمة بشكل واسع مدعو إلى اتخاذ إجراءات لتخفيف تكلفة الاستغلال وإيجاد منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية وكفيلة بتوفير إيرادات جديدة مع التقرب من المستخدمين.

(6) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية:

-506 تعززت العلاقات بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمفوضية. تأمل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بالتعاون مع المفوضية، عقد اجتماع للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن قطاع الأرصاد الجوي لمناقشة المسائل التي تهم القارة. تمت دعوة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى المشاركة في المؤتمر العالمي الثالث حول المناخ الذي سيعقد من 31 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2009 في جنيف.

(7) المسائل البيئية:

-507 إن مدينة جنيف بصفة خاصة وسويسرا بصفة عامة تستضيفان عدّة مؤتمرات حول مسائل حماية البيئة. وبهدف تنسيق وتوحيد المواقف الأفريقية من هذه المسائل

تقرّر على مستوى المجموعة الأفريقية تعزيز فريق منسي مجموعة المسائل البيئية بغية إسماع صوت إفريقيا في هذا المجال.

د) أنشطة أخرى:

-508 نظمت المفوضية بواسطة بعثتها في جنيف يوم 27 مايو 2009، بمناسبة الاحتفال بيوم إفريقيا، المنتدى الأفريقي الأول للحوار الرفيع المستوى حول إشكالية تربية إفريقيا، بمشاركة المفوض المكلف بالموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا. وجرت أعمال هذا المنتدى برئاسة المفوضية، وتميزت بمشاركة جدّ واسعة وبناءة فيما يتعلق بالمسائل الخاصة ببناء إفريقيا متكاملة ومتطوره، وبالإجراءات التصحيحية والوقائية الواجب اتخاذها لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية ومواكبة التطور التكنولوجي والبشري.

-509 كان الهدف من تنظيم هذا المنتدى الأفريقي الأول للحوار إشراك وتوسيعه صناع القرار على أعلى مستوى، وكذلك المجتمع الدولي، والشركاء الإنمائيين الثنائي والمتحدي الأطراف من القطاعين الخاص والعام، والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني، والصحفيين، بمشاكل إفريقيا، وبالتالي إنشاء إطار معياري لتعزيز الشراكات مهيكلة مع إفريقيا وعلى ضوء النجاح المسجل من قبل هذا المنتدى يكون من المهم إعادة هذه التجربة خلال السنوات القادمة.

(4) مكتب القاهرة:

- 510 خلال الفصل الأول من عام 2009، تركزت أنشطة البعثة الدائمة على تنفيذ الميزانية البرنامجية التي اعتمدتها الدورة العادلة الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أبيس أباجا في فبراير 2009. وكان المكتب يتبع أيضاً تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية المعتمدة في محور الإخاء الأفريقي العربي كما تم تحديده في رؤية رسالة الاتحاد الأفريقي.

(أ) المسائل السياسية:

- 511 واصلت البعثة الدائمة لدى جامعة الدول العربية متابعة أنشطة الأخيرة وتوطيد عرى التعاون الوثيقة بين الاتحاد الأفريقي والجامعة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحضرت ما يلي:

- المؤتمر الدولي لإعادة إعمار غزة ودعم الاقتصاد الفلسطيني، المنعقد في شرم الشيخ في 2 مارس 2009.
- القمة الاقتصادية العربية الأولى في الكويت يومي 19 و20 يناير 2009.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، مجلس الوزراء والقمة الحادية والعشرين في الدوحة، قطر في مارس 2009.

- 512 كما هو معتمد، اعتمدت الاجتماعات المقررات التي تهم الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالمسائل التالية:

- 513 شارك مكتب القاهرة في القمة العربية الحادية والعشرين التي اعتمدت عدداً من المقررات بما فيها إعلان الدوحة الذي اشتمل على التضامن مع جمهورية

السودان فيما يخص رفض العملية التي بادرت إليها المحكمة الجنائية الدولية وقرار الدائرة التمهيدية ضد الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير.

- 514 عبرت القمة العربية الحادية والعشرون أيضاً عن دعمها للجهود المبذولة من اللجنة الوزارية الأفريقية العربية برئاسة رئيس الوزراء القطري، رئيس المفوضية، والأمين العام لجامعة الدول العربية ورحبـت بنتائج اجتماعها في 14 يناير 2009 في الدوحة/قطر. تم اتخاذ قرار بمنح السودان 8 مليون دولار أمريكي، شهرياً، ولمدة عام للمساعدة في ردم الفجوة الغذائية في دارفور.

- 515 بشأن الصومال، رحـبت القمة العربية بالخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ اتفاق جيبوتي للمصالحة الصومالية، وبالاـخـص توسيع البرلمان الفدرالي الـانتـقـالي، انتـخـاب الرئـيسـ الجـديـدـ وـتعـيـينـ رـئـيسـ الـوزـراءـ الجـديـدـ وـإـنشـاءـ حـكـومـةـ الـوـحدـةـ الـوطـنـيةـ. طـلـبـ من جميع الـبـلـادـ الـعـرـبـيـةـ تـقـدـيمـ كـافـةـ أـنـوـاعـ الدـعـمـ المـالـيـ العـاجـلـ وـالـدـعـمـ الـلـوـجـسـتـيـ لـلـصـوـمـالـ. وـمـنـ أـجـلـ الـمـسـاـعـدـةـ فـيـ تـغـطـيـةـ النـقـصـ الـغـذـائـيـ وـفـجـوـةـ الـغـذـاءـ فـيـ الصـوـمـالـ، قـرـرتـ القـمـةـ مـنـحـ الصـوـمـالـ 3ـ مـلاـيـنـ دـولـارـ أمـريـكيـ، شـهـرـياـ، وـلـمـدةـ عـامـ.

- 516 بشأن جزر القمر، رفضـتـ القـمـةـ نـتـائـجـ الـاسـفـتـاءـ الـذـيـ أـجـرـتـهـ فـرـنـسـاـ فـيـ 29ـ مـارـسـ 2009ـ بشـأـنـ الإـتـحـادـ معـ جـزـيرـةـ أـنـجـوـانـ وـتـحـوـيلـهـاـ إـلـىـ مـقـاطـعـةـ فـرـنـسـيـةـ وـاعـتـبـرـتـ الـخـطـوـاتـ الـمـتـخـذـةـ منـ جـانـبـ فـرـنـسـاـ غـيـرـ قـانـونـيـةـ لـلـمـسـاـعـدـةـ فـيـ سـدـ فـجـوـةـ الـغـذـاءـ فـيـ جـزـيرـةـ الـقـمـرـ، قـرـرتـ القـمـةـ مـنـحـهاـ 2ـ مـلـيـونـ دـولـارـ أمـريـكيـ شـهـرـياـ وـلـمـدةـ عـامـ.

- 517 بـخـصـوصـ الـوـضـعـ فـيـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ وـفـلـسـطـيـنـ، أـكـدـتـ القـمـةـ الـعـرـبـيـةـ مـجـدـاـ الـالـتـزـامـ الـعـرـبـيـ بـالـسـلـامـ الـعـادـلـ وـالـشـامـ كـخـيـارـ إـسـتـراتـيـجيـ يـرـتكـزـ عـلـىـ مـبـادـرـةـ السـلـامـ الـعـرـبـيـةـ، الـتـيـ اـعـتـمـدـتـهاـ القـمـةـ الـعـرـبـيـةـ التـاسـعـةـ عـشـرـةـ فـيـ الـرـيـاضـ بـالـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ فـيـ مـارـسـ 2007ـ.

ب) الاحتفال بيوم أفريقيا:

- 518 قامت البعثة الدائمة الوفد الدائم بتنظيم الاحتفال بيوم أفريقيا في 25 مايو 2009 بالتعاون مع لجنة السفراء الإفريقيين في القاهرة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- 519 اشتمل برنامج الاحتفال على:

- يوم رياضي لمجموعات الشباب الأفريقي،
- ورشة عمل حول العلاقات الأفريقية/العربية،
- حفل استقبال، عروض فلكلورية (تراثية) ومعرض الحرف اليدوية الأفريقية.

- 520 طلبت البعثة الدائمة من إدارات المفوضية المعنية إعداد وتقديم مشروعات يتم تنفيذها بالاشتراك مع المنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة مثل:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا،
- الصندوق العربي لمساعدة الفنية للبلدان الأفريقية،
- المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة.

- 521 تسلمت البعثة الدائمة، حتى آلان المشروعين التاليين، من إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة بمفوضية الاتحاد الأفريقي:

- البرنامج الأفريقي للقضاء على طاعون المواشي الصغيرة وأمراض المواشي الصغيرة الأخرى ذات الأولوية (أعده المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي).
- حماية البيئة في إفريقيا.

- 522 سيتم تقديم المشروعين أعلاهما، مع آخرين إلى المنظمات العربية المتخصصة والمعنية وذلك للبحث.

ج) تنسيق أنشطة المجموعة الأفريقية في القاهرة/مصر:

- 523 خلال المدة المعنية، نظمت لجنة السفراء الأفارقيين في القاهرة سلسلة اجتماعات في مباني البعثة الدائمة كما هو معتمد، وتم خلال هذه الاجتماعات إحاطة اللجنة علمًا بقرارات وأنشطة مفوضية الاتحاد الأفريقي بصفة عامة والبعثة الدائمة بصفة أخص.
- 524 قام المكتب بتسهيل كافة اجتماعات الإتحاد الأفريقي التي عقدت في مصر خلال الفترة المعنية.

د) الأنشطة الأخرى:

- (1) **اجتماع الخبراء الرفيعي المستوى حول آفاق الاستثمار في أفريقيا والعالم العربي:**
- 525 في سبيل تتنفيذ هذا البرنامج، قامت البعثة الدائمة بالاشتراك مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بإعداد مذكرة مفاهيمية حول آفاق التنمية في أفريقيا والعالم العربي، والتي تضمنت الأهداف، المسوغات، وطرق تنظيم الاجتماعات بما في ذلك إنشاء لجنة منظمة.
- 526 عقد اجتماع للجنة التنظيمية من 18 إلى 20 مايو 2009 في القاهرة ومن المتوقع أن يعقد الخبراء الرفيعي المستوى اجتماعهم حول آفاق الاستثمار في أفريقيا والعالم العربي في أكتوبر 2009.

(2) المباريات الرياضية الأفريقية العربية:

- 527 ناقشت البعثة الدائمة طريقة استحداث مباريات رياضية Africaine منتظمة مع إدارة الرياضة والشباب بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وفي هذا الصدد،

يتم إعداد مذكرة تفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والإدارات ذات الصلة بجامعة الدول العربية.

- 528 من المقرر عقد اجتماع بين اتحادي الكرة الأفريقي والعربي لمناقشة إمكانية استحداث كأس أفريقية عربية.

(5) مكتب بروكسل:

(أ) تنفيذ الإستراتيجية المشتركة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي:

- 529 إن الإستراتيجية المشتركة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي وخطة العمل ذات الصلة، المعتمدين في ديسمبر 2007 على إثر القمة الثانية بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا المنعقدة في لشبونة، دخلنا في مرحلتها التنفيذية ، بعد سنة من المشاورات المكثفة التي جرت بانتظام بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء المتزمعة للشراكات الثمانية المحددة. وفي إطار هذه الشراكات عزّزت البعثة علاقات العمل مع المؤسسات الأوروبية. وقامت أيضا بحملة توعية لدى المجموعة الأفريقية في بروكسل، التركية الأساسية لمجموعة بلدان إفريقيا والカリبي والمحيط الهادئ، وذلك من أجل حشد الموارد المالية الضرورية للتنفيذ الملائم لهذه الشراكات. وفي نفس السياق، شاركت البعثة في الاجتماعات التالية المنعقدة في إطار تنفيذ هذه الإستراتيجية المشتركة:

- الاجتماع الثامن لمجموعة العمل بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي الذي عقد يومي 17 و18 مارس 2009 في بروكسل.
- الحلقة الدراسية للمجتمعات المدنية لإفريقيا والاتحاد الأوروبي حول حقوق الإنسان، التي عقدت في بروكسل يومي 16 و17 أبريل 2009 بدعوة من

المفوضية الأوروبية وبمشاركة خمسين (50) منظمة من المجتمعات المدنية الأفريقية والأوروبية وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وتتناولت المواضيع التي نوقشت خلال هذه الحلقة الدراسية، من بين مسائل أخرى، دور المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتصديق على الوثائق الإقليمية والدولية حول حقوق الإنسان، وإدماج هذه الوثائق الإقليمية في التشريعات الوطنية. وقد اعتمدت هذه الحلقة الدراسية بياناً في ختام أعمالها تم إرساله إلى الاجتماع الرابع للحوار بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي حول حقوق الإنسان، الذي عقد في بروكسل في 20 أبريل 2009.

- الاجتماع الرابع للحوار بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي حول حقوق الإنسان الذي عقد في بروكسل في 20 أبريل 2009 والذي بحث، من بين أمور أخرى، نتائج الحلقة الدراسية للمجتمعات المدنية لأفريقيا والاتحاد الأوروبي السالف الذكر.
- الاجتماع الثاني عشر للترويكا الوزارية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي الذي عقد في لوكسمبورغ في 28 أبريل 2009.

ب) تنفيذ اتفاق الشراكة بين مجموعة بلدان إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط

الهادى المبرم في كوتونو والمشاركة في اجتماعات مع شركاء إقليميين:

تواصـل البعثـة يومـياً متابـعة تنـفيذ اتفـاق الشـراكة بـين مـجمـوعـة بلـدان إـفـريـقيـا -530ـ والـبـحر الـكـارـيـبيـ والمـحيـطـ الـهـادـىـ المـبرـمـ فيـ كـوتـونـوـ. وـترـكـتـ

الأنشطة الجارية خلال الفترة قيد البحث، على السبل والوسائل التي ينبغي استعمالها لاغتنام مناسبة المراجعة الثانية لاتفاق كوتونو السالف الذكر من أجل تعزيز موقف ودور الاتحاد الأفريقي من ناحية، وتوضيح اتفاقات الشراكة الاقتصادية الجاري التفاوض بشأنها، حول نمط اتفاقات الشراكة الاقتصادية الذي أعدته الهيئات المختصة في الاتحاد الأفريقي.

- لهذا الغرض، فإن الإستراتيجية المعتمدة من قبل البعثة تسعى إلى التواصل مع المجموعة الأفريقية للسفراء وبخاصة مجموعة بلدان إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي تتشكل منها، بغية إطلاعها بانتظام على مقررات وموافق الاتحاد الأفريقي بشأن مختلف جوانب هذا الاتفاق وكذلك على إسکالية الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي الذي يظل مرجه الأساسي يتمثل في الإستراتيجية المشتركة وخطبة عمل 2008 - 2010 ذات الصلة. بهذه الروح عملت البعثة على تسهيل مشاركة ممثلي المجموعة الأفريقية للسفراء في بروكسل على أساس مندوب واحد لكل منطقة تتفاوض حول اتفاق للشراكة الاقتصادية ، وذلك في الاجتماع الخامس لوزراء التجارة للاقتحاد الأفريقي الذي عقد من 16 إلى 20 مارس 2009 في أديس أبابا كما شاركت البعثة في اجتماعات مجموعة بلدان إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وتلك التي عقدت بين هذه المجموعة والاتحاد الأوروبي، وهي كالتالي:

- الدورة الخامسة عشرة للجمعية البرلمانية لمجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي عقدت من 9 إلى 12 فبراير 2009 في بروكسل (بلجيكا).

- الندوة الدولية حول "الثقافة والإبداع كعامل التنمية" التي نظمتها المفوضية الأوروبية يومي 2 و 3 أبريل 2009 في بروكسل بمشاركة فنانين وسينمائيين ومبدعين شتى جاءوا من حوالي ثلاثين بلداً أفريقيا.
- الدورة السادسة عشرة للجمعية البرلمانية لمجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهايدي، والدورة السابعة عشرة للجمعية البرلمانية المتساوية الأعضاء التي عقدت من 1 إلى 9 أبريل 2009 في براغ (جمهورية تشيك).
- اجتماع لجنة وزراء التجارة لمجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهايدي الذي عقد من 4 إلى 7 مايو 2009 في بروكسل (بلجيكا).
- الدورة التاسعة والثمانون (89) لمجلس وزراء مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهايدي التي عقدت من 25 إلى 29 مايو 2009 في بروكسل.

ج) أنشطة المجموعة الأفريقية:

- تواصل البعثة خلال جهودها لإدماج المجموعة الأفريقية للسفراء في بروكسل في هندسة تنفيذ الإستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي وبالتالي في الحوار السياسي بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وفي هذا الإطار تم تنظيم الاجتماعات الآتية:

• لقاء مع مجموعة إفريقيا في مجلس الاتحاد الأوروبي:

- يتعلق الأمر بجتماع بين هيئة مكتب المجموعة الأفريقية ومجموعة العمل الأفريقية في مجلس الاتحاد الأوروبي تم عقده يوم 25 فبراير 2009 بمقر المجلس تحت الرئاسة الحالية لجمهورية تشيك. ويرى الجانبان أن هذا اللقاء يكتسي درجة كبرى من الأهمية بكونه يشكل أول مبادرة من نوعها ترمي إلى إشراك السفراء الأفاريقين والأوروبيين بشكل أكبر في تنفيذ الإستراتيجية المشتركة. وعلى إثر هذا اللقاء تم استخلاص الاستنتاجات الآتية:

- الأهمية التي يوليهما الطرفان للشراكة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي كما تعكسها الإستراتيجية المشتركة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي وخطة العمل ذات الصلة.
- ضرورة إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ هذه الإستراتيجية المشتركة بشكل مناسب.
- ضرورة إشراك الشركاء الرئيسيين لهذه الإستراتيجية في عملية التنفيذ هذه بشكل أكبر، ولا سيما الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمجتمع المدني والبرلمانيين، الخ...
- ضرورة تعزيز فريق العمل حول الإستراتيجية المشتركة عن طريق إشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية (و خاصة حول الجوانب المتعلقة بالتجارة والتكامل الإقليمي) والمجتمع المدني.

- أهمية توسيع الترويكا الوزارية لتشمل الدول التي تتزعم مختلف شراكات الإستراتيجية المشتركة.
- ضرورة تنظيم استثارة للأفكار حول موارد تمويل خطة العمل للفترة 2008 - 2010 وحشد الموارد.

• لقاءات رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وأعضاء آخرين والمفوضية

مع هيئة مكتب المجموعة الأفريقية للسفراء في بروكسل في إطار

الحوار بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي:

د) أنشطة التمثيل لإبراز الاتحاد الأفريقي في أوروبا:

534- في إطار أنشطة التمثيل التي تقوم بها البعثة لإبراز الاتحاد الأفريقي على مستوى الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة وفي أوروبا بصفة عامة، قامت، ضمن أنشطة أخرى، بما يلي:

- المشاركة في اجتماع حول الاستثمار في إفريقيا يومي 29 و 30 أبريل في بروكسل، نظمته رابطة "أصدقاء أوروبا".

- رعاية عموم إفريقيا لعام 2009 للمرة الثالثة في بروكسل يوم 2 مايو وهو عبارة عن احتفال شعبي نظمه المهاجرون الكونغوليون في بلجيكا، لجمع الأموال من أجل إعادة التأهيل الاجتماعي لفائدة النساء والأطفال ضحايا العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- المشاركة في مؤتمر للنقاش حول موضوع "الشباب والعملة في إفريقيا" الذي نظمه البنك الدولي في باريس يوم 14 مايو على إثر دراسة أجراها

البنك الدولي حول هذا الموضوع لتحليل آثار الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية على هذه الشريحة من المواطنين الأفريقيين.

- تنشيط مؤتمر في المجلس الأوروبي يوم 18 مايو من قبل الممثل الدائم بجانب الجنرال بيير ميشيل جوانا مستشار السيد ج. سولانا الأمين العام والمفوض السامي للاتحاد الأوروبي المكلف بالعلاقات الخارجية. ودار هذا النقاش حول موضوع: "مناهج متلاقة للشراكة الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا". وجرى هذا المؤتمر بحضور المشاركين في المنتدى العاشر الذي نظمه في القارة الأفريقية المعهد الفرنسي للدراسات العليا في مجال الدفاع الوطني لفائدة حوالي ستين من كبار المسؤولين في وزارات الدفاع الأفريقية.
- مشاركة الممثل الدائم في مؤتمر للنقاش حول موضوع "أوروبا حصن منيع أو منطقة حرية؟ كيفية إدارة الحدود الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط" وأشرف على تنظيم هذا المؤتمر الذي عقد في 19 مايو 2009 في برلين (ألمانيا)، مؤسسة هنريش بول ستيفتونغ.
- تنشيط مؤتمر للنقاش بمناسبة يوم أفريقيا في 25 مايو في بروكسل حول موضوع إشكالية الحدود الأفريقية من خلال البرنامج الحودي للاتحاد الأفريقي.
- تنشيط مؤتمر من جانب الممثل الدائم في جامعة أنقرة (تركيا)، جرى تنظيمه بمبادرة من المجموعة الأفريقية للسفراء في تركيا في إطار الاحتفال في 25 مايو بيوم أفريقيا، وذلك حول موضوع "التطور

السياسي والمؤسسي المسجل خلال السنوات الأخيرة في أفريقيا مع التركيز أساساً على المراحل التي ميزت الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي.

- 535 قامت البعثة من ناحية أخرى بأنشطة مختلفة في اتجاه اتحادات الأفارقة في المهاجر في أوروبا من أجل إقامة شبكة لجمع شملهم ومساهمة في تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي لإحصاء الكفاءات الموجودة في أوساط الأفارقة في المهاجر عبر العالم بغية الاستفادة من خبراتهم في تنفيذ برامج التنمية القارة.

- 536 وأخيراً، مثلت بعثة الاتحاد الأفريقي في المشاورات التي جرت بين الاتحاد الأوروبي وغينيا في بروكسل يوم 29 أبريل 2009 في إطار المادة 96 من اتفاق كوتونو للشراكة بين مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ/الاتحاد الأفريقي.

(6) مكتب ليونجوي:

- 537 خلال الفترة قيد البحث، واصل المكتب مراقبة تطور عملية التكامل والتنمية في الجنوب الأفريقي ومساهمة فيها.

(أ) التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة:

- 538 ظلت التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة خلال الفترة سلمية ومشجعة. واتخذت الدول الأعضاء وأصحاب المصالح في المجال السياسي والاقتصادي التدابير اللازمة لاستدامتها كأولويات لجهد تحقيق أعلى مستوى من المعيشة في مختلف بلدان المنطقة.

-539 في زيمبابوي، كانت إقامة حكومة الوحدة الوطنية تطوراً مرحباً به داخلياً وخارجياً. وقد أنهت إقامة هذه الحكومة الوطنية بفعالية سنوات مجزأة من الركود الاقتصادي. ومثل بداية لزيمبابوي جديدة اقتصادياً ومزدهرة وقابلة للحياة. وأدت الروح الجديدة من التعاون بين جميع الأحزاب السياسية إلى استعادة السنوات المفقودة من النمو الاقتصادي والتنمية والحصول على الدعم المالي للإدارة الجديدة داخل وخارج المنطقة. غير أن هناك حاجة إلى كمية هائلة من الموارد الخارجية في الأمدين القصير والمتوسط حتى يتم إنعاش قطاعات الاقتصاد التي أصابها الركود.

-540 فضلاً عن ذلك، راقب المكتب التحضيرات لانتخابات الرئاسية والبرلمانية في كل من جنوب أفريقيا وملاوي في 22 أبريل 2009 و19 مايو 2009 على التوالي. واعتبر معظم المراقبين بمن فيهم المراقبون من الاتحاد الأفريقي الانتخابات في كلا البلدين وإلى حد كبير حرة وعادلة. وكان هذا بمثابة تطورات جيدة لخلق ديمقراطية سليمة في المنطقة. وكان هناك إلى حد كبير التزام بمدونة السلوك للاتحاد الأفريقي حول الانتخابات كما ورد في إعلان منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي حول الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا ومتىق الديمقراطية والانتخابات والحكم وكذلك الإطار الدستوري والقانوني وقوانين الانتخابات في كلا البلدين. وقام المكتب بتسهيل الزيارات التي تمت في سياق الدبلوماسية الوقائية قبيل الانتخابات من قبل وفد رفيع المستوى إلى البلد في مناسبتين من 20 إلى 26 فبراير ومن 5 إلى 13 مارس 2009 على التوالي وكان الوفد مكوناً من فخامة السيد جواكيم ألبيرتو شيسانو، الرئيس الأسبق لجمهورية موزمبيق ورئيس المحفل الأفريقي وفخامة البروفيسور جون أجيكوم كوفور الرئيس الأسبق لجمهورية غانا. وكان الهدف وفقاً لروح القوانين الانتخابية في ملاوي،

هو توعية جميع أصحاب المصالح بالحاجة إلى انتخابات سلمية والالتزام بموذنة السلوك الخاصة بالانتخابات وضمان انتقال سلمي من حكومة إلى أخرى. أجرى الوفد مشاورات مفيدة مع أصحاب المصالح الرئيسيين خلال الزيارتین مما أدى إلى توقيعهم إعلاناً بعنوان "إعلان الحوار بين الأحزاب السياسية في ملاوي" في 13 مارس 2009. بهذا الإعلان، تعهد أصحاب المصالح الرئيسيون وقادة الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة بانتخابات سلمية وفقاً لمدونة السلوك المتعلقة بالانتخابات.

- 541 فيما بعد، أتبّع رئيس المفوضية ذلك بزيارة أخرى إلى ملاوي من 2 إلى 4 مايو 2009. وخلال هذه الزيارة أجرى الرئيس مشاورات مفيدة مع قادة الأحزاب السياسية ومع معظم المرشحين للرئاسة وأدت المشاورات إلى تفاهم أكبر لأهمية الانتخابات بالنسبة للتطورات السياسية والاقتصادية وضرورة إجراء انتخابات سلمية تجنباً للعنف قبل وخلال وبعد الانتخابات.

- 542 وعليه ، أدت زيارات الوفد الرفيع المستوى إلى مساهمات إيجابية جداً في البيئة السلمية المستقرة التي سادت قبل، خلال وبعد الانتخابات.

- 543 في سياق الكساد الاقتصادي العالمي الحالي، اتخذت معظم بلدان المنطقة إجراءات اقتصادية ذات صلة للتتعامل مع صدمات الاقتصاد العالمي. عموماً، واصلت بلدان الجنوب الأفريقي جهودها في تنفيذ سياسات اقتصادية كلية سليمة لمعالجة آثار الهبوط في أسعار المنتجات الأولية والطلب عليها وكذلك انخفاض مستوى المعونة الأجنبية وحالات عدم الاستقرار بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر. وجهت السياسات الاقتصادية الكلية أيضاً نحو تعميق التحول الهيكلي وتنمية البنية التحتية والأمن الغذائي وتنويع الصادرات لضمان نمو وتنمية اقتصاديين مستدامين.

ب) التكامل الإقليمي:

-544 يواصل القادة السياسيون في الإقليم اتخاذ الإجراءات الملائمة من أجل تحقيق هذا المثل الأعلى وتوطيد ترتيبات التكامل الإقليمي وتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية. ففي هذا السياق، اجتمعت القمة الاستثنائية لجهاز الترويكا للتعاون في مجال السياسة والدفاع والأمن لمجموعة تنمية الجنوب الإفريقي في 31 مارس 2009 واتخذت قراراً بعدم الاعتراف بالحكومة غير القانونية في جمهورية مدغشقر. إضافة إلى ذلك، جرت مشاورات أخرى مع النظام للتوصل إلى حل بغية إعادة الديمقراطية وضمان حفظ السلام والتنمية في البلد.

-545 يواصل المكتب العمل على نحو وثيق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية- الجنوب الإفريقي. وشارك في المنتدى المشترك بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية- الجنوب الإفريقي - جامعة إدواردو موندلان حول إدماج التكامل الاقتصادي في الخطط الإنمائية الوطنية في الجنوب الإفريقي، الذي استضافته كلية القانون ومركز الدراسات حول التكامل الإقليمي وقوانين مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي في جامعة إدواردو موندلان ، يومي 28 و 29 مايو 2009. وتناول المنتدى حول مختلف الإجراءات التي يتبعن اتخاذها على الأصعدة الوطنية لضمان استيعاب إدماج أجenda التكامل الوطني. في هذا الصدد، فإن إنشاء كلية القانون ومركز الدراسات حول التكامل الإقليمي وقوانين مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي في جامعة إدواردو موندلان جاء في الوقت المناسب للإقليم وللقاربة حيث أن من شأنها أن تشكل مركز تميز هام لبناء القدرات ونشر الأفكار المبتكرة حول التكامل الإفريقي.

ج) تنسيق المجموعة الإفريقية:

-546 أولى المكتب اهتماماً بالغاً لتنسيق المجموعة الإفريقية في ليلونجو في إطار جهود تعزيز التكامل والتنمية في الإقليم. خلال هذه الفترة، نظم المكتب خمسة

اجتماعات للمجموعة الإفريقية وثلاثة للمجموعة الاقتصادية للجنوب الإفريقي. وتناولت المناقشات خلال هذه الاجتماعات مسائل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي برزت في بلدان الإقليم، إضافة إلى المسائل الاقتصادية الدولية التي تمس التكامل والتنمية في الإقليم.

د) حشد التأييد:

547- يواصل المكتب إصدار نشرته، باعتبارها أداة حشد تأييد للاتحاد الإفريقي في الإقليم. وتتوفر النشرة معلومات مستجدة حول أنشطة مكتب مفوضية الاتحاد الإفريقي في مجال التكامل القاري. وهي واسعة الانتشار داخل الإقليم وخارجه من خلال وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية.

4. نصيب إفريقيا في المبادرات الدولية:

548- تشارك المفوضية في الجهود التي تبذلها إفريقيا في مجال التعاون مع بقية القارات لما فيه مصلحة جميع الأطراف فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وجميع مسائل الصحة التي تهم الاتحاد الإفريقي تحتل مكانة مرموقة في جداول أعمال هذه المنتديات.

أ) التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات الصحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني:

549- واصلت المفوضية تعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الدوليين، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تسهم مساهمة قيمة، من خلال تعاؤنها ودعمها، في تعزيز رؤية ورسالة الاتحاد الإفريقي، خصوصا في دعم الصحة والتنمية في الدول الأعضاء.

متابعة تنفيذ خطة عمل يوكوهاما لمؤتمر طوكيو الدولي الرابع حول تنمية إفريقيا

(تكميد4):

550- إن مؤتمر طوكيو الدولي الرابع حول تنمية إفريقيا (تكميد4)، المنعقد في يوكوهاما ، اليابان، في مايو 2008، اعتمد بندا يقضي برصد وتقدير تنفيذ التزامات تم التعهد بها خلال مؤتمرات تيكاد. بموجب هذا البند، عقدت لجنة الرصد المشتركة لمؤتمر طوكيو الدولي الرابع لتنمية إفريقيا اجتماعها الأول في طوكيو في 9 فبراير 2009 لمناقشة التقدم في تنفيذ خطة عمل يوكوهاما على مدى السنوات الخمس القادمة. وتلا ذلك اجتماع المتابعة الوزاري لتكميد4 ، المنعقد في جابوروني، جمهورية بوتسوانا، يومي 21 و 22 مارس 2009. خلال الاجتماع، أجرى الوزراء الإفريقيون، جنبا إلى جنب مع المشاركين في تنظيم تكميد4، استعراضاً وتقريماً للحالة الراهنة لتنفيذ خطة عمل يوكوهاما في المجالات ذات الأولوية الثلاثة: على وجه التحديد، تعزيز النمو الاقتصادي، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، توطيد الأمن والسلم ومعالجة المسائل البيئية.

551- أحاطت الحكومة اليابانية الوزراء علما بالأنشطة الجارية والمبرمجة على مدى السنوات الخمس القادمة في المجالات الرئيسية المتمثلة في مسائل البنية التحتية، التجارة، الاستثمار والسياحة، الزراعة والتنمية الريفية، التنمية المجتمعية، التعليم، الصحة، الديمقراطية والحكم الرشيد، وتغير المناخ، حسبما هو مبين في خطة عمل يوكوهاما. وخلص الاجتماع إلى نتيجة مفادها أنه، بالرغم من الأزمة المالية العالمية، تم إحراز تقدم كبير في بعض البلدان في المجالات ذات الأولوية لتكميد 4. إضافة إلى ذلك، ناقش الاجتماع الأزمة المالية العالمية والطريقة التي يمكن أن تؤثر بها على الاقتصاديات الإفريقية، وذلك سعيا للتوصيل إلى اتفاق بشأن موقف إفريقي مشترك قبل قمة مجموعة الـ20 بلندن. اعتمد الوزراء بالإجماع بيانا حول تنفيذ خطة عمل يوكوهاما والأزمة المالية العالمية وآثارها على إفريقيا.

ج) العلاقات بين إفريقيا وأوروبا:

- 552- انعقد الاجتماع الثاني عشر للترويكا الإفريقية وترويكا الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ في 28 أبريل 2009. وقد شارك في رئاسة الاجتماع معايي الدكتور علي التريكي، أمين شؤون الاتحاد الإفريقي للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والرئيس الحالي للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، ومعايي جان كوهوت، نائب وزير خارجية الجمهورية التشيكية والرئيس الحالي لمجلس الاتحاد الأوروبي.
- 553- بخصوص التحديات العالمية، رحب الوزراء بنتائج قمة مجموعة الـ20 بلندن وشددوا على الحاجة إلى نهج شامل ومنسق وإلى إجابات مستدامة على الأضطرابات الاقتصادية العالمية الحالية. وأشاروا إلى استحالة تحقيق الانتعاش دون تضامن قوي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- 554- أكد الجانب الأوروبي أيضاً استعداده للوفاء بالتزاماته المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية بالرغم من الأزمة وأشار إلى ارتفاع إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى حوالي 0,40% من الدخل القومي الإجمالي في 2008، وذكر بالدور الأساسي للمساعدة الإنمائية الرسمية كتكاملة لباقي مصادر تمويل التنمية. وتطلع كلا الطرفين إلى المناوشات خلال قمة مجموعة الـ8 في إيطاليا (من 8 إلى 10 يوليو 2009).
- 555- حدد الوزراء الإجراءات التالية باعتبارها ذات أهمية أساسية في مساعدة البلدان النامية على مواجهة الأزمة وحفز النمو وخلق فرص العمل من خلال ما يلي:
- إغلاق الحلقات المفقودة في البنية التحتية، وهو ما نوقش مؤخراً خلال قمة الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا في فبراير 2009، وينوي الاتحاد الإفريقي تقديم الدعم بشأنه من خلال صندوق التمويل للبنية التحتية يتم تعزيزه وإعادة هيكلته.

- تنشيط الزراعة، بما في ذلك من خلال مبادرة مرفق الأغذية التي تم إطلاقها مؤخرا بقيمة مليار يورو.
- دعم التجارة والاستثمار، بما في ذلك من خلال مواصلة تقديم المساعدة المتصلة بالتجارة بقيمة مليوني يورو في 2009 و2010.
- استغلال إمكانات القطاع غير النظامي في خلق فرص العمل؛
- دعم الاستثمار المباشر الأجنبي باعتباره عنصرا هاما لتمويل التنمية وتحقيق حدة الفقر في إفريقيا.

556- تم إبراز أهمية التقدم في اتفاقيات الشراكات الاقتصادية الكاملة، وفقا لروح اتفاقية كوتونو وأحكام الإستراتيجية المشتركة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بخطة عمل الإستراتيجية، رحب الوزراء بالنتائج التي حققتها الشراكات الموضعية الثمانية المتفق عليها في لشبونة وأقرروا بمشاريع خرائط طريق التنفيذ الثمانية التي أعدتها أفرقة الخبراء المشتركة النظامية باعتبارها وثائق حية.

رابعا- القيم المشتركة:

رابعا-1. الديمقراطية، الانتخابات والحكم:

1. الديمقراطية، الانتخابات والحكم:

أ) الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم:

557- في إطار عملية تعزيز قيادة الاتحاد الإفريقي في مجال مسائل الحكم والديمقراطية، تم تركيز الاهتمام، خلال الفترة التي يعطيها التقرير، على بناء هيكل شامل للحكم وعلى تعزيز الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم. وقد ظلت

المفوضية نشطة جدا في مراقبة الانتخابات الجارية في القارة وفي مساعدة هيئات إدارة الانتخابات من خلال بناء القدرات.

- 558 في إطار القيم المشتركة، تركزت العناية على تعزيز تفاعلات مفوضية الاتحاد الأفريقي مع الشركاء حول مسائل الحكم والديمقراطية. إضافة إلى الارتباطات المباشرة حول مسائل الحكم والديمقراطية مع الاتحاد الأوروبي فإن مفاهيم الاتحاد الأفريقي كما وردت في مقررات المؤتمر قد تم التعبير عنها في عدة اجتماعات. بدأ تنفيذ مذكرة تفاهم مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، بإطلاق برنامج العمل المشترك ويركز على بناء قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي في فضاء القيم المشتركة وتعكس المساعدة على بناء القدرات التي تقدم لمفوضية الاتحاد الأفريقي. يعكس مجال القيم المشتركة أيضا المساعدة الألمانية من خلال الوكالة الألمانية للتنمية الدولية من خلال المساهمات المباشرة في أنشطة معينة وتوفير أجهزة الحاسوب.

- 559 واصلت المفوضية حملة الترويج والتوعية من أجل التصديق على الميثاق الذي لم تصدق عليه حتى اليوم سوي دولتين عضوين هما إثيوبيا وموريتانيا.

- 560 عقد اجتماع في الخرطوم، السودان في أبريل 2009 للتفاعل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية حول التصديق على الميثاق في الدول الأعضاء وخلص هذا الاجتماع إلى أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتشجيع الدول الأعضاء على التصديق على الميثاق وكما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل هناك ثمانى وعشرون دولة عضو صدقت من بينها على هذا الميثاق اثنان فقط.

- 561 خلال اجتماع الخرطوم أعربت المجموعات الاقتصادية الإقليمية عن التزامها بإدراج الميثاق في جدول أعمال اجتماع قمة المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتوزيع نسخ من الميثاق خلال جميع الاجتماعات ذات الصلة. خلص الاجتماع مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى ضرورة القيام بمزيد من التركيز على موضوع التصديق وفي إطار هذه المقاربة، يمكن استخدام الجهات المختصة للهيئات الوطنية والآلية الأفريقية

للمراجعة المتبادلة بين الأقران لمساعدة في هذه العملية. اقترح أيضاً إدخال الميثاق في أنشطة المراجعة المتبادلة بين الأقران الحالية وفي مراجعة ومتابعة وتنفيذ الأنشطة.

- 562 هناك حاجة إلى مزيد من التفكير حول بطاء خطى التصديق على الميثاق وأسباب ذلك. بما أن إعداد الميثاق يرمي إلى تعزيز جميع القرارات السابقة حول المسائل المتعلقة بالديمقراطية والتغيرات غير الدستورية للحكومات، أصبح من الضروري أن يوفر المؤتمر توجيهها حول طريق المضي قدماً في التعامل مع بطاء خطى التصديق.

ب) هندسة تدخلات الحكم:

- 563 لتعزيز قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي على التفاعل مع مسائل الحكم، تم استكمال دراسة حول تدخلات الحكم وقدمنا إلى ورشة العمل لأصحاب المصالح المتعددين الذي عقد في ياوندي، الكاميرون، في مارس 2009. واعتبرت الدراسة أساساً لمزيد من الحوار المركز حول بناء هندسة حكم للاتحاد الأفريقي.

- 564 سعي اجتماع إدارة أصحاب المصالح المتعددة في ياوندي إلى إثبات ملكية أفريقيا لهندسة الحكم. توصل الاجتماع إلى أن مؤسسات هندسة الحكم في الاتحاد الأفريقي والتدخل تحتاج إلى تعزيزها والعمل كأساس للتعامل مع شركاء التنمية بينما توجد منظمات عديدة نشطة في مجال الحكم على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية. وأكد الاجتماع أيضاً على أن على الاتحاد الإفريقي أن يوفر مجل الإطار السياسي الشامل والقيادة. كما أن اجتماع ياوندي أثبتت أهمية المجموعات الاقتصادية الإقليمية في الديمقراطية والحكم. فباعتبار المجموعات الاقتصادية الإقليمية دعائم للاتحاد الإفريقي، ينبغي إدماجها في هيكل الحكم المتتطور ولزيادة تعزيز الهندسة الحالية، تم اقتراح إنشاء برنامج أو آلية حكم للحوار المستقبلي

والجاري حول الحكم بين جميع أصحاب المصلحة. وسيتم استكشاف هذا النهج وتداعياته في إطار الحوار الجاري ضمن مفوضية الاتحاد الإفريقي.

- 565 تمشيا مع نتائج ورشة عمل أصحاب المصالح المتعدد الأطراف، ستتركز الجهود على تعزيز الحوار والتفاعل بين جميع مؤسسات الاتحاد الإفريقي التي تلعب دورا في الحكم والديمقراطية. كما أن الاجتماع أوصى بأن تعمل المفوضية على إعداد الهندسة، بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وسيتمثل دور هندسة الحكم هذا في ضمان قيادة الاتحاد الإفريقي في مسائل الحكم وتوفير أساس لتعامل أكثر فعالية مع جميع الشركاء.

ج) الحكم المحلي:

- 566 في مجال الحكم المحلي، عقد اجتماع أولي في ياوندي، الكاميرون، في مارس 2009. وركز الحوار خلال هذا الاجتماع على إمكانية إنشاء ميثاق للحكم المحلي وإقامة شراكات مع الفاعلين في "الحكم المحلي".

- 567 عقب مناقشات مكثفة مع أصحاب المصالحة المعنيين، تمت التوصية بإجراء مشاورات أوسع حول الحكم المحلي والأنشطة التي تُعتبر أنساب على الصعيد القاري. وقد أتاح اجتماع أصحاب المصالحة فرصة لإثبات الحاجة إلى اعتماد نهج يتسم بمزيد من التروي في تناول مسائل الحكم المحلي والحكومة المحلية حيث أن ثمة أنواعا مختلفة عبر القارة ونُهج وأوجه فهم متقاوتة للحكومة المحلية.

- 568 خلص اجتماع أصحاب المصالحة إلى نتيجة تفيد بضرورة إيلاء الاعتبار لفكرة إنشاء برنامج للتعاملات الجارية حول الحكم المحلي ضمن الهندسة الشاملة المتطورة للاتحاد الإفريقي. كما تم التأكيد على ضرورة قيام مفوضية الاتحاد الإفريقي بترتيب مؤتمر أوسع لتبادل المعلومات حول الحكم المحلي ولووضع منظور قاري حول الأنشطة

والأدوات التي تعتبر أنساب. كما أن من شأن مثل هذا التجمع أن يتيح فرصة لبحث إمكانية وضع ميثاق للحكم المحلي.

د) المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد:

-569 تم، خلال قمة يناير-فبراير 2009، تشكيل مجلس استشاري لمكافحة الفساد، بموجب المادة 22 من اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد والجنيات المتصلة به. وعقد المجلس اجتماعه الأول من 26 إلى 28 مايو 2009 وركز اهتمامه على إثبات دوره و مجالات تدخله. وسيتولى المجلس مزيدا من الاهتمام لتعجيل التصديق على الاتفاقية ورفع مستوى التنفيذ عبر الدول الأعضاء.

هـ) الخدمة العامة:

-570 كانت المفوضية نشطة في دفع الأنشطة حول الخدمة المحلية التي حددتها وزراء الخدمة العامة الأفارقة. شهدت الأشهر القليلة الماضية عددا من الاجتماعات لمساعدة كينيا بوصفها رئيس المؤتمر السادس لوزراء الخدمة العامة الأفارقة. وعقدت عدة اجتماعات لضمان النقل السلس لجميع الأنشطة ذات الصلة من رئيس المؤتمر الخامس (جنوب أفريقيا) إلى رئيس المؤتمر السادس (كينيا).

-571 عقدت عدة اجتماعات تشغيلية حول مسائل الخدمة وكانت هذه الاجتماعات موجهة نحو إقامة أساس لتعبئة الموارد لتنفيذ المقررات الصادرة عن المؤتمر السادس لوزراء الخدمة العامة. بما أن الخدمة العامة تعرف بأنها مجال لإحدى اللجان الفنية المتخصصة، فإن العمل في هذا المجال يحتمل أن يجري بصورة إيجابية جدا.

-572 في تحديد طريق المضي قدما في الاحتفال بيوم الخدمة العامة الأفريقي، عقد اجتماع في نيروبي، كينيا، واقتصر هذا الاجتماع أن يركز يوم الخدمة العامة الأفريقي (23 يونيو 2009) على "توفير الخدمة الجيدة من أجل التنمية المستدامة" وتم تأكيد هذا

الموضوع في اجتماع وزاري لهيئة المكتب عقد في مايو 2009 وأكد هذا الاجتماع الأنشطة لفترة المؤتمر السادس لوزراء الخدمة العامة. سيقدم إعلان المؤتمر السادس لوزراء الخدمة العامة إلى هذه القمة للاعتماد.

و) الديمقراطية والانتخابات في أفريقيا: الإنجازات والتحديات:

- 573 شهدت القارة الأفريقية تقدما ملحوظا في إضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية الانتخابية خلال العقد الماضي وتدل على ذلك عدة انتخابات تعددية ناجحة في معظم الدول الأعضاء حيث تحسنت البيئة الانتخابية بصورة مضطربة مما يعتبر عاملا مساعها كثيرا في التقييمات المرضية بصورة متزايدة للعديد من الانتخابات التي كانت تجري في السنوات الماضية. وبالرغم من هذه الإنجازات، لا تزال هناك تحديات رئيسية. مؤخرا برزت مسألة تهم القيادة السياسية وصناعة السياسة وتعلق بالعنف الانتخابي الناجم عن الانتخابات المثيرة للجدل. إن هذا الاتجاه المحزن لم يثر فقط التساؤلات حول إدارة الانتخابات ولكن تسبب في أثر طويل الأمد على تعزيز الاستقرار السياسي في أفريقيا.

- 574 فضلا عن ذلك فإن تجدد التغيرات غير الدستورية لأنظمة من خلال الانقلابات أصبح من الملائم السائد في بعض الديمقراطيات الأفريقية بعد موريتانيا وغيرها حدث تغيير غير دستوري آخر في مدغشقر حيث كانت المجموعات المحرومة التي تتحدى شرعية النظام أعربت عن مشاعرها من خلال مظاهرات جماهيرية وتدمر للممتلكات مما تسبب في انتشار العنف وأدى في النهاية إلى تغيير غير دستوري للنظام. لا يزال مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي يجدد رفضه المطلق لأي تغيير أو محاولة لتغيير غير دستوري للحكومات كما ورد ذلك في النصوص ذات الصلة للاتحاد الأفريقي وبوجه خاص مقرر الجزائر الصادر في يوليو 2009 وإعلان لومي والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والبروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن. وبالرغم من العديد من

المحاولات التي بذلها الاتحاد الأفريقي لمعالجة هذه الظاهرة، فإن آفة الانقلابات في البلدان الأفريقية هي مصدر متعدد لصناعة السياسة وخاصة مع ظهورها من جديد في أشكال متنوعة.

- 575 تولى عناية متزايدة في مجال الانتخابات للمساعدات الانتخابية. وفي هذا الصدد، سيبداً برنامج لتدريب المسؤولين من هيئات إدارة الانتخابات الوطنية وقد مررت مجموعتان بالتدريب الأول. نظمت الدورة الأولى في جنوب أفريقيا والثانية في غانا ومن المتوقع أن تنظم ثلات أخرى في الأشهر الستة القادمة. ومن شأن هذه التدخلات أن تعزز الدعم المقدم للدول الأعضاء في إدارة العمليات الانتخابية.

2- مراقبة ورصد الانتخابات:

- 576 كان الاتحاد الأفريقي ملتزماً بتعزيز عملية إشاعة الديمقراطية في أفريقيا لعدة سنوات وخاصة من خلال مراقبة ورصد الانتخابات في الدول الأعضاء على أساس خطوط توجيهية صارمة. وعليه، واصل إرسال بعثات مراقبة الانتخابات الدول الأعضاء. في 2009 بين يناير وأبريل، قام الاتحاد الأفريقي تحت قيادة وتوجيه إدارة الشؤون السياسية، بإرسال فرق متعددة الفروع لرصد ومراقبة الانتخابات الرئاسية في الجزائر (أبريل 2009) والانتخابات الإقليمية في جنوب أفريقيا (مايو 2009) والانتخابات الرئاسية في ملاوي (مايو 2009) وغينيا بيساو (يونيو 2009). وفقاً لأحكام إعلان دوربان لعام 2002، قامت المفوضية بنشر بعثات تقييم لفترة ما قبل الانتخابات إلى هذه البلدان ودراسة الظروف التي تمت تهيئتها لإجراء هذه الانتخابات. كانت هذه البعثات مثمرة وعبارة عن أفضل تعاون ممكن من اللاعبين الوطنيين.

- 577 يمكن تلخيص إجراء الانتخابات كما يلي:

الجزائر:

- 578 تلبية لدعوة السلطات الجزائرية، قامت المفوضية بإرسال بعثة رفيعة المستوى مكونة من 87 مراقباً بقيادة فخامة السيد جواكيم شيسانو الرئيس السابق لموزمبيق إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 579 أبلغت البعثة بأن الانتخابات الرئاسية الجزائرية قد أجريت بنجاح وكانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 74 في المائة مما يدل على تحمس واستلهام الشعب الجزائري بالعملية الانتخابية. تمت إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بأغلبية ساحقة وقد أجريت الانتخابات الرئاسية بنجاح وبشفافية كبيرة.

جنوب إفريقيا:

- 580 تلبية لدعوة من اللجنة الانتخابية المستقلة في جنوب إفريقيا، قام سعادة السيد جان بينج، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بإرسال مجموعة متعددة الفروع مكونة من 42 عضواً من المراقبين لمراقبة الانتخابات الوطنية والإقليمية في جنوب إفريقيا المقرر إجراؤها في 22 أبريل 2009. ترأس البعثة الدكتور سالم أحمد سالم، رئيس الوزراء السابق لتزانيا والأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية.
- 581 أجريت الانتخابات في جنوب إفريقيا بسلام وكانت جيدة الإعداد. وأثبتت بعثة الاتحاد الأفريقي بوجه خاص باللجنة الانتخابية المستقلة لجنوب إفريقيا للطريقة المقترنة التي أُجريت بها الانتخابات الوطنية والإقليمية في 22 أبريل والإجراءات التي اتخذت لضمان شمولية العملية الانتخابية.

ملاوي:

- 582 في إطار تعزيز السياسة الاستباقية للدبلوماسية الوقائية، قرر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي سعادة جان بينج إرسال بعثة رفيعة المستوى مكونة من رؤساء الدول

الحكومات السابقين إلى جمهورية ملاوي وكان الوفد الرفيع المستوى مكونا من فخامة السيد جواكيم ألبيرتو شيسانو، الرئيس السابق لجمهورية موزنبيق ورئيس المحف الأفريقي وفخامة السيد جون أجيكوم كوفور، الرئيس السابق لجمهورية غانا وأعضاء من المحف الأفريقي. كان الهدف العام من هذه البعثة، من بين أمور أخرى، إجراء المشاورات مع جميع أصحاب المصالح وخاصة الرئيس الحالي والرئيس السابق والأحزاب الأخرى لتقدير وتحديد الوضع السياسي الحالي في ملاوي.

- 583 ساهمت البعثة إلى حد كبير في تهيئة مناخ ملائم لإجراء الانتخابات. وفي الحقيقة إثر البعثة، تم تسهيل الحوار بين الأحزاب السياسية، رئيسان سابقان وقامت الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة وهي الحزب الديمقراطي الديمقراطي، حزب الكونغرس لملاوي والجبهة الديمقراطية المتحدة بتوقيع إعلان اتفاق بموجبه على تنفيذ عدة التزامات. اتفقت الأحزاب السياسية، من بين أمور أخرى، على:

- المعالجة السريعة لجميع العناصر التي قد تكون عقبة أمام تهيئة جو ملائم لإجراء انتخابات حرة وعادلة ذات مصداقية، على جناح السرعة وبطريقة ملموسة.
- معالجة جميع المسائل الضرورية للمنافسة العادلة.
- العمل بالسرعة وبصورة مشتركة لدعم أي عملية في إطار القانون يكون من شأنه تعزيز الأداء والقدرة التشغيلية للجنة الانتخابية في ملاوي.

- 584 أرسل فريق للاتحاد الأفريقي إلى ملاوي من 9 إلى 26 مايو 2009 لمراقبة الانتخابات الرئيسية والتشريعية في 19 مايو 2009. كانت الانتخابات التي فاز فيها الرئيس الخارج، الرئيس بينغو واموتاركا أجريت بسلام وفي جو يسوده الهدوء.

غينيا بيساو:

- 585 إثر اغتيال الرئيس غينيا بيساو الجنرال جاو بيرناردو فييرا في 2 مارس 2009 والذي سبقه اغتيال رئيس أركان الحزب، ستنظم انتخابات في هذا البلد بعد انتهاء فترة انتقالية تولى خلالها رئيس الجمعية الوطنية رئاسة الدولة بالإذابة، وبعد جهود كثيفة بذلها المجتمع الدولي وشارك فيها الاتحاد الأفريقي في إطار مجموعة الاتصال الدولية.

(ب) الملاحظات:

- 586 يطرح تنظيم الانتخابات في دولنا الأعضاء تحديات كبرى لا يمكن لها التصدي لها بنجاح إلا إذا لقيت مساندة قوية من المجتمع الدولي، وبخاصة من المنظمة القارية. وهذا يتضح بكل جلاء خصوصاً بالنسبة لدول أنهكتها الأزمات المتعلقة بالتغييرات غير الدستورية للحكومات أو اغتيال رئيس الدولة كما هو الحال بالنسبة لгиния بيساو. ففي هذا الإطار، وعلاوة على تكريس جهوده من أجل إعادة السلم والاستقرار إلى مثل هذه البلدان، قدم الاتحاد الأفريقي مساهمة مالية في مستوى إمكاناته المتواضعة، للتحضير بعض الانتخابات. وهو ما تم بالفعل بالنسبة لгиния التي قدمت لها معونة مالية تبلغ 100 000 دولار أمريكي لمساعدة الأجهزة المكلفة بالتحضير للانتخابات.

ج) جدول الانتخابات: 2009-2010:

انتخابات 2009		
الجزائر	9 أبريل	رئيسية
جنوب أفريقيا	22 أبريل	رئيسية/برلمانية
ملاوي	19 مايو	رئيسية/برلمانية

رئاسية	6 يونيو	موريتانيا
رئاسية	28 يونيو	غينيا بيساو
رئاسية	12 يوليو	الكونغو - برازافيل
رئاسية	سبتمبر	أنجولا
رئاسية/برلمانية	أكتوبر	بوتسوانا
رئاسية/برلمانية	أكتوبر	تونس
رئاسية/برلمانية	29 نوفمبر	كوت ديفوار
رئاسية/برلمانية	نوفمبر	ناميبيا
رئاسية/برلمانية	نوفمبر/ديسمبر	النيجر
برلمانية	ديسمبر	تشاد
رئاسية/برلمانية	ديسمبر	غينيا الاستوائية
رئاسية/برلمانية	ديسمبر	موزمبيق
رئاسية/برلمانية	أكتوبر/ديسمبر	غينيا كوناكري

رابعاً- حقوق الإنسان:

- إن المفوضية، استرشاداً منها بالقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، بوأت تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إفريقيا قائمة أولويتها.

أ) تعزيز مركز المعلومات للديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان:

- يواصل مركز المصادر للديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان إحراز التقدم في مجالات اقتناص الإصدارات ذات الصلة من خلال الشراء والهبات، فهرسة وتصنيف هذه الإصدارات، زيارات رسمية من المانحين المحتملين والمنظمات المعنية، اقتناص مواد سمعية بصرية، الوصول إلى مرافق حرة على الإنترنت.

ب) إحياء الذكرى الخامسة عشرة للإبادة الجماعية في رواندا:

-589 أحيت المفوضية الذكرى الخامسة عشرة للإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا، وذلك إلى جانب الشعب الرواندي الممثل من قبل جاليته المقيمة في أديس أبابا. وجرى هذا الحفل تحت رئاستي بحضور ممثلي المجتمع الدولي والسلوك الدبلوماسي الأفريقي المعتمد في إثيوبيا وكالات الأمم المتحدة والزعماء الدينيين.

-590 من الجدير بالذكر أن هذا الاحتفال بذكرى الإبادة الجماعية برواندا يهدف إلى رفع وعي الشعوب الإفريقية والمجتمع الدولي لقيمة الحياة والإنسانية، ومساعدتنا على تجديد التزامنا الجماعي بالقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي. إن تذكر الإبادة الجماعية علينا يشكل جانبا هاما من النظر في مستقبل رواندا كما أنه بمثابة مطلب ضروري للتأكد من أن القارة الإفريقية ستقوم بإحلال وحفظ السلام والأمن والاستقرار حسبما هو مكرس في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

ج) حوار الاتحاد الأوروبي-الاتحاد الأوروبي حول حقوق الإنسان:

-591 إن الحوار الذي بدأ بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي في إطار تنفيذ الإستراتيجية المشتركة، توصل في أحسن الظروف. وقد عقدت الدورة الرابعة من هذا الحوار في بروكسل يوم 20 أبريل 2009.

-592 خلال الحلقة الدراسية التي استغرقت يومين، ناقش المشاركون المسائل التالية:

- الإطار القانوني للمجتمع الدولي لإفريقيا وأوروبا: قوانين المنظمات غير الحكومية ودور المجتمع الدولي في تنفيذ صكوك حقوق الإنسان.
- مكافحة التعذيب في إفريقيا، بناء على صكوك ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان.

- دور منظمات المجتمع الدولي في الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي: طريق المضي قدما.

د) شراكة أفريقيا-الاتحاد الأوروبي حول الحكم وحقوق الإنسان:

-593 انعقد الاجتماع غير النظامي الثاني لفريق الخبراء المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان المنعقد في لشبونة يومي 30 و 31 مارس 2009. وقد حضره خبراء من الدول الإفريقية والأوروبية الأعضاء في هذه الشراكة، وكذلك مفوضية الاتحاد الإفريقي والمفوضية الأوروبية. ووافق الاجتماع على خارطة طريق مشتركة للحكم وحقوق الإنسان تم تقديمها إلى اجتماع الترويكا المنعقد في 28 أبريل 2009 في لوكسمبورغ.

رابعا. 3- الشؤون الإنسانية واللاجئون والنازحون:

-594 يشير المجلس إلى أنه، خلال دورته العادية الرابعة عشرة، استعرض وضع اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا في إفريقيا. وعلى مدى السنوات، تم الاعتراف بحفاوة الدول المضيفة التي تواجه بنفسها مشاكل اقتصادية في مجالات أخرى، وذلك حتى قبل أن يظهر المجتمع الدولي على الساحة.

-595 ينبغي لفت انتباه المجلس إلى أن إفريقيا لا تزال تستضيف أكبر عدد من اللاجئين والعائدين النازحين داخليا في العالم. وعلى الرغم من عودةآلاف من الناس، فالعوامل العالمية الخطيرة الأخيرة لا تساعد القارة على التصدي للوضع. إن هذه الحوادث العالمية التي لها آثار لا تُمحى على شعوب كانت مستضعفة أصلا تشمل تغير المناخ، أزمة الأغذية العالمية، الكوارث الطبيعية، نمو السكان والتحضر، التنافس على موارد شحيحة، وكذلك الهجرة الدولية والتنقلات السكانية المتدخلة.

-596 بعد لفت الانتباه إلى جميع هذه السيناريوهات، يبدو من الأهمية بمكان إبراز مسألة النزوح بشكل ملموس، الشيء الذي يتطلب إستراتيجيات لتعزيز شراكتنا مع

المجتمع الدولي وشركائنا ضمن اتفاقيات التعاون القائمة. وسعياً إلى التصدي للأسباب العميقه للنزوح، كانت المفووضية تتبادل الآراء خلال مختلف الاجتماعات والمؤتمرات والحلقات الدراسية. على سبيل المثال، منذ السنة الماضية، كانت المفووضية تتدخل لإيجاد حل دائم للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال مفاوضات سلام، وقد تم توجيه الدعوة دعوات إلى المجتمع الدولي لمضاعفة الجهود لهذا الغرض. ثمة بالطبع أوضاع إنسانية ملحة أخرى تسود في دول أخرى وتشكل كذلك اشغالاً بالغاً للاتحاد الإفريقي مثل الصومال، تشاد، دارفور في السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى.

- 597 انعقدت بعض الاجتماعات والمؤتمرات، وكذلك الحلقات الدراسية/ورش العمل الهامة بتعاون وثيق مع شركاء الاتحاد الإفريقي، بما فيها: اجتماعات اللغة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً، الاجتماعات التحضيرية لفريق العمل حول القمة الخاصة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً في إفريقيا، المقرر عقدها في أكتوبر 2009 في كمبالا، أوغندا، واجتماعات مختلفة مع شركاء الاتحاد الإفريقي.

- 598 بالإضافة إلى ذلك، اختير شركاء الاتحاد الإفريقي للاضطلاع بدور نشط في بعثات اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والمرشدين داخلياً إلى مختلف البلدان الإفريقية الأكثر تضرراً بمشكلة النزوح.. وحسب ما أبلغ المجلس، ليس بوسع الاتحاد الإفريقي أن يتصدى لوحده للتحديات العديدة في مجال الشؤون الإنسانية. لذلك لابد من القيام بشيء كبير من تقاسم العبء مع المجتمع الدولي.

- 599 تم تذكير المجلس بمختلف المقررات الصادرة بشأن مشاركة الدول الأعضاء، بنشاط، في أول قمة خاصة للاتحاد الإفريقي حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً تقرر عقدها في أكتوبر 2009 في كمبالا، أوغندا. سيلتزم رؤساء الدول والحكومات، من بين أمور أخرى، بمعالجة الأسباب العميقه للنزوح، وكذلك إجازة وتوقيع اتفاقية

الاتحاد الإفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في إفريقيا، وهو حدث سيكون الأول من نوعه في التاريخ.

رابعاً- نوع الجنس والتنمية:

- 600 واصلت المفوضية الاهتمام بأسس بناء القدرات في مجال إدماج نوع الجنس في مفوضية الاتحاد الإفريقي، وأجهزة الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء.

- 601 عقب اعتماد سياسة الاتحاد الإفريقي في مجال نوع الجنس خلال الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي، فالمفوضية بصدق إصدار ونشر السياسة إلى جميع أجهزة الاتحاد الإفريقي وأصحاب المصلحة والشركاء.

- 602 تجدر الإشارة إلى أن اجتماع الاتحاد الإفريقي الأول لما قبل القمة حول نوع الجنس انعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، في 24 يناير 2009. على ضوء التوصية 95 الصادرة عن فريق العمل الرفيع المستوى لمراجعة الاتحاد الإفريقي، أوصى الاجتماع بإنشاء لجنة توجيه لإدارة اجتماعات ما قبل القمة المقبلة للاتحاد الإفريقي، وذلك من خلال القيام بما يلي:

- توفير منبر مفتوح تستطيع فيه منظمات المجتمع المدني النسائية إلزام مديرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية بالعمل في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- إتاحة الفرصة لأصحاب المصلحة لتقدير تنفيذ مديرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية وأصحاب المصلحة حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- إتاحة الفرصة للتفكير في مواضيع القمم وصلتها بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- موافقة المقررات وتحديد أهداف رسالاتها

-603 نظمت المفوضية مائدة مستديرة لاستثارة الأفكار في مقر البعثة الدائمة للاتحاد الإفريقي لدى الأمم المتحدة يوم الأحد أول مارس 2009. وكانت تهدف إلى تبادل الآراء حول تنفيذ المقرر (XIV) ASSEMBLY/AU/DEC.487 الذي أُعلن 2010-2020 عقداً إفريقياً للمرأة. إضافة إلى ذلك، كانت تهدف إلى استثارة الأفكار حول عمليات بدء تنفيذ العقد الإفريقي للمرأة حسبما اقترحه الاجتماع الاستثنائي للوزراء المسؤولين عن نوع الجنس وشئون المرأة في ماسيرو.

-604 أوصت الدورة الثالثة والخمسون بما يلي:

- تشكيل فريق خبراء لوضع إطار واقتراح إستراتيجيات للعقد
- فريق يضم نائب الرئيس والوزراء الحاضرين في الاجتماع للتشاور حتى الاجتماع الوزاري القادم المقرر عقده في نوفمبر 2009
- إدراج العقد كبند في جدول أعمال الاجتماع حول آليات نوع الجنس الذي كان قد تقرر عقده في جامبيا في الأسبوع الأول من مايو 2009.

-605 في تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي (VIII) EX.CL/DEC.425، عين البنك الإفريقي للتنمية خبيراً لإجراء دراسة جدوى حول الصندوق الإفريقي للمرأة. ونظم البنك اجتماعاً فنياً يومي 16 و 17 أبريل 2009 في تونس العاصمة، الجمهورية التونسية، مع مشاركة المفوضية، لمناقشة الخطوط العريضة للدراسة، لاسيما مبادئ قيادة واستدامة وملكية الصندوق وسهولة الوصول إليه، وتعزيز الآليات القائمة، التعاون مع الاتحاد الإفريقي، التقييم القطري لنوع الجنس، آثار الأزمة المالية، إلخ. وافق الفريق الفني على إجراء تقييم لنوع الجنس بالموازاة مع إطلاق الصندوق الائتماني لإعداد خارطة التدخل بين الدول واحتياجات المرأة. ويجري تقديم تقرير مرحلٍ خلال هذه الدورة إلى أجهزة صنع السياسة في وثيقة منفصلة.

رابعاً - الثقافة:

606- يتكون ميدان التنمية الثقافية من أربعة محاور تدخل رئيسية: دعم وتعزيز المؤسسات الثقافية الإفريقية؛ تعزيز الصناعات الثقافية؛ تنسيق ومواءمة السياسات والبرامج الثقافية وتعزيز وحماية التراث الثقافي الإفريقي. في مجال تعزيز المؤسسات الثقافية الإفريقية، تم إحراز تقدم ملحوظ في تعزيز بناء القدرات الأكademie الإفريقية للغات في باماكو، مالي، والمركز الإفريقي للدراسات اللغوية والتاريخية عن طريق التراث المنقول، نامي، النيجر. ونظم في أديس أبابا، إثيوبيا، من 5 إلى 7 فبراير 2009، مؤتمر التخيص حول السياسات الوطنية في مجال أدوار اللغات العابرة للحدود ومكانة اللغات الأقل انتشاراً في إفريقيا. وقد حدد المؤتمر 50 لغة إفريقية عابرة للحدود ناقلة و 12 لغة إفريقية عابرة للحدود يتعين تعزيزها كأولوية اعتباراً من 2009. وقد تم استكمال اتفاقية استضافة مقر الأكاديمية الإفريقية للغات بين مفوضية الاتحاد الإفريقي وحكومة مالي ومن المقرر توقيعها رسمياً بحلول يوليو 2007.

607- إن الصندوق الإفريقي للتراث العالمي الذي يقع مقره في جمهورية جنوب إفريقيا، عقد اجتماع مجلس إدارته يومي 19 و 20 فبراير في أديس أبابا، إثيوبيا، لتقدير أنشطته والتخطيط ل برنامجه الرئيسي لعام 2009. وقد تم تحويل إعانة بقيمة 10 ألف دولار أمريكي إلى الصندوق في أبريل 2009 لدعم قدراته المالية. وركز الاجتماع على ضرورة تعزيز بناء القدرات المالية للصندوق بغية توسيع نطاق تدخلاته في مجال تقدير وحماية وتعزيز التراث الثقافي الإفريقي وتدريب المهنيين والممارسين في مجال التنمية الثقافية. ومن أجل الحصول على تعاون ودعم أفضل من اليونسكو، تقرر تحويل الصندوق إلى مركز للفئة 2 من اليونسكو.

608- انعقد في طرابلس، الجماهيرية الليبية، من 21 إلى 24 فبراير 2009، الاجتماع الثالث لمنتدى المنظمة الإقليمية والإقليمية الفرعية الإفريقية لدعم التعاون بين اليونسكو والنيباد. وانعقد الاجتماع المشترك بين مفوضية الاتحاد الإفريقي واليونسكو

في باريس، فرنسا، يومي 11 و 12 مارس 2009، لتقدير الإنجازات المحققة وتعزيز التزام اليونسكو بتقديم دعم فني ومالى للبرامج الإفريقية الإستراتيجية للتنمية الثقافية مثل تشجيع ومواءمة المؤسسات والفعاليات الثقافية الإفريقية. وقد تعهدت اليونسكو بمساعدة المفوضية فنيا على إعداد وتنظيم المؤتمر الإفريقي الثاني الذي سينعقد من 5 إلى 7 أكتوبر 2009.

- 609 ستُكرس الدورة الثانية للمؤتمر الثقافي الإفريقي لتقدير وحماية وتعزيز السلع الثقافية الإفريقية. وستشارك فيها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والمؤسسات الإفريقية الثقافية والشركاء الإستراتيجيون مثل الاتحاد الأوروبي والإفريقيين في المهاجر والقطاع الخاص. وستتناول المناقشات المسائل الرئيسية مثل إستراتيجية مواءمة وتحديث المؤسسات الثقافية الإفريقية والمتحف الوطنية.

- 610 انعقد اجتماع رسمي بين وزير الثقافة الجزائري ومفوضة الشؤون الاجتماعية، في فبراير 2009، في أديس أبابا، إثيوبيا، للتحضير للمهرجان الإفريقي الثاني المقرر تنظيمه في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية، من 5 إلى 20 يوليو 2009.

رابعا-6- المسائل القانونية (الهيكل القانوني للاتحاد)

مهام الإبداع

- 611 منذ تقديم التقرير الأخير في يناير 2009، قطعت الدول الأعضاء خطوات عاملة في جهودها للتوقيع والتصديق على معايير منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي. وقد تم فعلا، في وقت رفع التقرير، اعتماد ثمان وثلاثين (38) معايدة تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي، وآخرها هي النظام الأساسي للجنة الاتحاد الإفريقي للقانون الدولي؛ الميثاق الإفريقي للإحصاء والبروتوكول المؤسس لبنك الاستثمار الإفريقي المعتمد في أديس أبابا، إثيوبيا، في 4 فبراير 2009. ومن أصل

ثمان وثلاثين معاہدة، لم تدخل حیز التنفيذ إلا اشتان وعشرون (22) معاہدة، بينما أصبحت معاہداتان نافذتين بشكل مؤقت، وهما: النظام الأساسي لجمعية المنظمات الإفريقية لترويج التجارة (1974) والميثاق الأفريقي للنقل البحري (1994). إضافة إلى ذلك، فالمعاہداتان الوحیدتان اللتان صدقـتـ عليهما جميع الدول الأعضاء أو انضـمـتـ إـلـيـهـماـ هـمـاـ:ـ المـيـثـاقـ الإـفـرـيقـيـ لـحـقـوقـ إـلـيـسـانـ وـالـشـعـوبـ (1981)ـ وـالـقـانـونـ التـأـسـيـسيـ لـلـاتـحـادـ الإـفـرـيقـيـ (2000).

- 612 خـلـالـ الفـترةـ التـيـ يـغـطـيـهاـ التـقرـيرـ،ـ تمـ وـضـعـ خـمـسـةـ عـشـرـ (15)ـ توـقـيـعاـ جـديـداـ وـإـيـادـعـ سـبـعةـ (7)ـ صـكـوكـ تـصـدـيقـ/ـانـضـمـامـ إـضـافـيـةـ.ـ لـكـنـ بـالـرـغـمـ مـنـ بـذـلـ جـهـودـ جـبـارـةـ فـيـ التـوـقـيعـ وـالتـصـدـيقـ عـلـىـ مـعـاهـدـاتـ مـنـظـمةـ الـوـحدـةـ الإـفـرـيقـيـ/ـالـاتـحـادـ الإـفـرـيقـيـ وـالـانـضـمـامـ إـلـيـهـاـ،ـ لـاـ يـزالـ ثـمـةـ الـكـثـيرـ مـاـ يـنـبـغـيـ الـقـيـامـ بـهـ.ـ صـحـيـحـ أـنـهـ،ـ فـيـ الـوقـتـ الـذـيـ يـمـضـيـ فـيـ الـاتـحـادـ الإـفـرـيقـيـ قـدـمـاـ بـأـهـافـهـ الـمـحدـدـةـ فـيـ مـجـالـ التـكـاملـ السـيـاسـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ وـالـاقـتصـاديـ،ـ بـاتـ مـنـ الـأـهـمـيـةـ الـبـالـغـةـ أـنـ يـتـمـ اـسـتـكـمالـ تـفـعـيلـ الإـطـارـ الـمـؤـسـسـيـ لـلـاتـحـادـ الإـفـرـيقـيـ فـيـ أـقـرـبـ وـقـتـ مـمـكـنـ.

د) الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول الحكم وحقوق الإنسان:

- 613 فـيـ هـذـاـ الصـدـدـ،ـ يـنـبـغـيـ لـفـتـ نـظـرـ المـجـلـسـ إـلـىـ أـنـ ثـمـةـ أـرـبـعـ دـوـلـ أـعـضـاءـ لـمـ تـصـدـقـ بـعـدـ عـلـىـ مـعـاهـدـةـ 1991ـ الـمـؤـسـسـةـ لـلـجـمـاعـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ الإـفـرـيقـيـةـ (ـمـعـاهـدـةـ أـبـوـجـاـ)ـ الـتـيـ تـشـكـلـ جـزـءـاـ مـنـ الصـكـوكـ الـقـانـونـيـةـ الـأـسـاسـيـةـ لـلـاتـحـادـ كـمـاـ هـوـ مـبـيـنـ فـيـ الـقـانـونـ التـأـسـيـسيـ لـلـاتـحـادـ الإـفـرـيقـيـ.ـ وـتـوـدـ الـمـفـوـضـيـةـ أـنـ تـتـهـزـ هـذـهـ فـرـصـةـ لـتـكـرـرـ دـعـوـتـهـاـ لـلـدـوـلـ الـأـعـضـاءـ الـأـرـبـعـ الـتـيـ لـمـ تـصـدـقـ بـعـدـ عـلـىـ مـعـاهـدـةـ أـبـوـجـاـ أـوـ لـمـ تـتـضـمـ إـلـيـهـاـ إـلـىـ الـقـيـامـ بـذـلـكـ.

- 614 تجدر الملاحظة بانشغال أنه منذ صدور التقرير الأخير المرفوع إلى المجلس عن هذه المسألة، وقعت البروتوكول المتعلق بالنظام الأساسي للمحكمة الإفريقية للعدالة وحقوق الإنسان المعتمد في شرم الشيخ، مصر، في أول يوليو 2008، حتى الآن، خمس عشرة (15) دولة عضوا ولم تصدق عليه أي دولة. إضافة إلى ذلك، مع الأخذ في الاعتبار للمطلب الضروري المعلن المتمثل في تعزيز المؤسسات القضائية للاتحاد الإفريقي لتمكينها من الاضطلاع بأدوارها في التسوية السلمية للمنازعات، تعزيز حكم القانون واحترام حقوق الإنسان والشعوب، من المهم بمكان أن يتم توقيع البروتوكول المتعلق بالنظام الأساسي للمحكمة الإفريقية للعدالة وحقوق الإنسان والتصديق عليها بسرعة. وكذلك، ينبغي إيلاء ما يليق من الاهتمام للميثاق الإفريقي للشباب والبروتوكول المتعلق بالمصرف الإفريقي للاستثمار.

ب) أوراق اعتماد الدول غير الأفريقية لدى الاتحاد الإفريقي:

- 615 وفقا للجزء الثاني، من القسم الثاني (3) من معيار منح صفة المراقب ونظام اعتماد داخل الاتحاد الإفريقي (المعيار)، المعتمد من قبل المجلس التنفيذي في يوليو 2005، واصلت المفوضية تلقي وبحث طلبات اعتماد من دول ومنظمات غير إفريقية، واسعة نصب عينها المصلحة العليا للاتحاد. ومنذ الفترة التي غطتها التقرير الأخير، تم اعتماد خمس (5) دول غير إفريقية وثلاث (3) منظمات تمثيا مع أحکام الجزء الثاني، من القسم الثاني (3) من معيار منح صفة المراقب ونظام اعتماد داخل الاتحاد الإفريقي (المعيار). وفي القائمة أدناه أسماء الممثلين المعتمدين منذ صدور التقرير الأخير ودولة/منظمة كل منهم:

		الدول غير الإفريقية	
البلد	الاسم والصفة	رقم	
إسبانيا	سعادة الدكتور أنطونيو سانشيز-بينيديتو جاسبار، السفير فوق العادة والمفوض لإسبانيا في أديس أبابا	1	
جمهورية كوريا	سعادة السيد تشانج سون- Sok، السفير فوق العادة والمفوض لجمهورية كوريا	2	
كوبا	سعادة السيد كلارا مارجاريتا بوليدو إسكندريل، السفيرة فوق العادة والمفوضة لجمهورية كوبا	3	
الكرسي البابوي	السيد جورج بانيكولام، رئيس أساقفة أربايا والقاصد الرسولي في إثيوبيا	4	
كولومبيا	سعادة ماريا فيكتوريا جاز سواريز، السفيرة فوق العادة والمفوضة لكولومبيا لدى حكومة كينيا والممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في نيروبي	5	
فرنسا	سعادة السيد جان كريستوف بيليار، السفير المفوض فوق العادة لجمهورية الفرنسية لدى إثيوبيا والاتحاد الأفريقي	6	
المنظمة	منظمات التكامل الإقليمية والمنظمات الدولية:		
منظمة اليونيسيف	السيدة أكيله بليماوجو، رئيسة مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لافريقيا لمنظمة اليونيسيف	7	
اللجنة الدولية	السيد جيرارد بوتريني، رئيس وفد اللجنة الدولية للصليب	8	

للصلب الأحمر	الأحمر لدى الاتحاد الأفريقي	
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	السيد كريسانتوس أشى، ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.	9

616- إن العدد الإجمالي للدول غير الإفريقية والمنظمات الدولية المعتمدة لدى الاتحاد الإفريقي هو الآن إحدى وستون، أي إحدى وخمسون دولة غير إفريقية وعشرون منظمة تكامل إقليمية ومنظمة دولية.

ج) تنفيذ مقرر المؤتمر بشأن اللجان الفنية المتخصصة:

617- حسبما يشير إلى ذلك المجلس، بموجب مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.227(XII) المعتمد من قبل الدورة العادلة الثانية عشرة للمؤتمر، المنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، في فبراير 2009، اتخذ المؤتمر قراراً بشأن التشكيلة الجديدة للجان الفنية المتخصصة الأربع عشرة (14) وطلب من المفوضية إعداد توزيع مفصل للآثار المالية المترتبة على اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة وأنشطتها المفصلة.

618- في إطار تنفيذ المقرر، أعدت المفوضية تقريراً بالتعاون مع لجنة الممثليين الدائمين لبحثه من قبل المجلس خلال دورتها الحالية. ويتضمن التقرير (أ) الآثار المالية المترتبة على اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة و(ب) أنشطتها المفصلة. وفيما يتعلق بتواثر اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة على وجه الخصوص.

د) مراجعة البروتوكول المرفق بالمعاهدة المؤسسة للجامعة الاقتصادية الإفريقية

الإفريقية والمتعلق بالبرلمان الإفريقي:

619- إن مراجعة البروتوكول المرفق بالمعاهدة المؤسسة للجامعة الاقتصادية الإفريقية والمتعلق بالبرلمان الإفريقي جارية. وستجرى في الوقت المناسب المشاورات مع الأجهزة المختصة وأصحاب المصلحة المعنيين مثل لجان البرلمان الإفريقي المختصة، لجنة الممثلين الدائمين والمجلس الاقتصادي الاجتماعي والثقافي. كما أجريت المشاورات داخل المفوضية حول كيفية الحصول على الموارد اللازمة لإنجاز الأنشطة المبرمجة في تنفيذ المقرر. إضافة إلى ذلك، تم استكمال تحديد اختصاصات الاستشارة، وبناء عليها سيتم إجراء دراسة شاملة حول مراجعة البروتوكول وتقديم التوصيات الملائمة إلى المجلس ليبحثها، من خلال لجنة الممثلين الدائمين، خلال دورتكم العادية القادمة المقرر عقدها في يناير 2010.

ه) تنفيذ مقرر المؤتمر بشأن منح صلاحيات المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان

والشعوب للتعامل مع الجرائم الدولية:

620- بموجب مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.213(XII) الذي اعتمدته الدورة العادية الثانية عشرة للمؤتمر، في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2009، أجرت المفوضية مشاورات أولية مع بعض أعضاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب سعيا إلى تحديد طرائق التنفيذ الفعال للمقرر. كما أجريت المشاورات داخل المفوضية حول كيفية الحصول على

الموارد اللازمة لإنجاز الأنشطة المبرمجة في تنفيذ هذا المقرر. إضافة إلى ذلك، جرت مشاورات تمهيدية غير نظامية بين ممثلي المفوضية والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وتم بعث بعض الوضوح في الأنشطة التحضيرية المطلوبة. غير أنه من المتوقع أن تجرى مشاورات غير نظامية في المستقبل القريب.

و) تنفيذ المقرر (XII) ASSEMBLY/AU/DEC.213 بشأن إساءة استخدام مبدأ

الولاية القضائية العالمية:

621- حسبما أبلغ المجلس سابقا، وفقا لمقرر المؤتمر، نوقشت مسألة الولاية القضائية العالمية خلال الدورتين العاشرة والحادية عشرة للترويكا الوزارية المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي المنعقدة في كل من بروكسل، بلجيكا، وأديس أبابا، إثيوبيا، في 16 سبتمبر ويومي 20 و21 نوفمبر 2008، واعترف خلالهما الطرفان بأن المسألة قد تتطوي على عواقب سلبية على العلاقات بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي. وعليه، وافقت الترويكا الوزارية على تشكيل فريق خبراء مختص فني مشترك بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي لتوضيح فهم كل منهما لمبدأ الولاية القضائية العالمية ورفع تقرير إلى اجتماع الترويكا الثاني عشر المنعقد في 28 أبريل 2009 في لوكسمبورغ.

622- تجدر الملاحظة أن الاجتماعات العديدة التالية المنعقدة في بروكسل وأديس أبابا، تم استكمال فريق الخبراء المختص الفني المشترك واعتماد تقرير بعنوان "تقرير فريق الخبراء المختص الفني المشترك بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي عن الولاية القضائية الدولية، الذي سيشكل بندا منفصلا في جدول أعمال الدورة الحالية.

-623 قام اجتماع الترويكا الوزارية ببحث التقرير. وأشار خلاله الوزراء إلى أن الفريق أنشئ على ضوء الاعتراف بأن المسألة عوائق سلبية على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجانب الإفريقي. وأعربوا عن امتنانهم للخبراء المستقلين الستة لعملهم وأعربوا عنأملهم في أن يكون هذا الجهد قد خدم الهدف كما طلب ذلك اجتماع الترويكا الوزارية في نوفمبر 2008. ووافقوا على ضرورة تقاسم التقرير مع أجهزة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، وكذلك مع الدول الأعضاء.

-624 على صعيد الأمم المتحدة، تتواصل المشاورات والمناقشات حول موضوع بند جدول الأعمال.

**ز) تنفيذ مقرر المؤتمر (XII) ASSEMBLY/AU/DEC.221 بشأن اجتماع الدول الإفريقية
الأطراف في نظام روما الأساسي حول المحكمة الجنائية الدولية:**

-625 عقب اعتماد مقرر المؤتمر في فبراير 2009، الذي يدعو إلى عقد اجتماع الدول الإفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أود أن أحيط المجلس علما بأنه أجريت مشاورات داخل المفوضية على الفور لتحديد كيفية الحصول على الموارد اللازمة لإنجاز الأنشطة المبرمجة في تنفيذ المقرر. ويسريني أن أبلغكم بأنه تم التغلب على هذه العقبة الأولية وانعقد الاجتماع يومي 8 و 9 يونيو 2009 في أديس أبابا، إثيوبيا كما كان مقررا. وقد تم تقديم التوصيات إلى المجلس تحت بند منفصل في جدول الأعمال.

ح) انتخاب أعضاء لجنة الاتحاد الإفريقي للقانون الدولي:

- 626 دخل النظام الأساسي للاتحاد الإفريقي للقانون الدولي حيز التنفيذ عند اعتماده من قبل الدورة العادية الثانية عشرة للمؤتمر المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في فبراير 2009. وت تكون اللجنة من 11 عضوا.
- 627 تشمل أهداف اللجنة، من بين أمور أخرى، القيام بأنشطة تتعلق بالتدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي في القارة الإفريقية؛ المساعدة في مراجعة المعاهدات الحالية وتحديد المجالات التي تتطلب معاهدات جديدة؛ وإعداد مشاريع تقارير بشأنها، وكذلك إجراء دراسات حول المسائل القانونية التي تهم الاتحاد والدول الأعضاء.
- 628 يُتوقع من الدورة الحالية أن تنتخب أعضاء لجنة الاتحاد الإفريقي للقانون الدولي خلال الدورة العادية الحالية وتقديم نتائج الانتخاب إلى المؤتمر للتعيين.

ط) انتخاب أعضاء اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

- 629 يشير المجلس إلى أن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أنشئت ضمن الاتحاد الإفريقي، بموجب المادة 30 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. ويتمثل التفويض الأساسي للجنة في تعزيز حقوق الإنسان والشعوب في القارة وضمان حمايتها.
- 630 تنتهي في يوليو 2009، مدة ولاية ثلاثة من أعضاء اللجنة منتخبون في 2003 و 2007، وتجرد الملاحظة أن هؤلاء الأعضاء مؤهلون لإعادة الانتخاب. وتبعاً لذلك، يُتوقع من اللجنة أن تنتخب ثلاثة أعضاء وتقدم أسماءهم إلى المؤتمر لتعيينهم.

ي) تنفيذ مقرر المؤتمر (XII) ASSEMBLY/AU/DEC.240 بشأن قضية حسين هبرى:

-631 عند اعتماد هذا المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.240 من قبل المؤتمر خلال دورتها العادية الثانية عشرة، المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، قام ممثلي الخاص المكلف بقضية حسين هبرى، السيد روبرت دوسو من بنين، بناء على طلبي، بمهمة إلى دكار للتوقف على الأعمال التي قامت بها حكومة السنغال فعلا وتحديد الطرق/المجالات التي يمكن أن تساعد بها المفوضية حكومة السنغال على تعجيل تنفيذ مقرر المؤتمر. خلال المهمة، اجتمع رئيس جمهورية السنغال وكبار المسؤولين السنغاليين الآخرين المكلفين بقضية هبرى، وكذلك بالشركاء بمن فيهم ممثلو الاتحاد الأوروبي.

-632 في نهاية مهمته، قدم ممثلي الخاص توصيات ملائمة لجزء منها. وهي كالتالي:

○ تنظيم مائدة مستديرة للمانحين في دكار بغية تمويل ميزانية المحاكمة؛

○ القيام بمبادرة مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والسنغال إلى تنشاد بغية بحث طرق / مجالات التعاون القضائي بين السنغال وتشاد في إطار تنظيم محكمة حسين هبرى.

-633 إضافة إلى ذلك، في هذا الإطار، يتوقع الانتهاء من عملية استكمال الميزانية في الأسابيع القليلة القادمة خلال المهمة القادمة للممثل الخاص إلى دكار. وعندها ستُناقش أعمال المتابعة مع الاتحاد الأوروبي.

-634 إضافة إلى ذلك، عقب القمة، طلبت مساهمات طوعية من جميع الدول الأعضاء لتمويل ميزانية المحاكمة طبقا لمقرر المؤتمر. ويؤسفني أن أحبط المجلس علما، أنه عند إعداد هذا التقرير، لم أكن على علم بأي رد فعل إيجابي من الدول

الأعضاء. وعليه، أود من جديد أن أنشد الدول الأعضاء أن تنظر على جناح السرعة في إمكانية تقديم مساهمات طوعية لميزانية المحاكمة.

-635 إني على ثقة، بناءً على الالتزام الذي أبداه جميع المعندين، لا سيما رئيس جمهورية السنغال شخصياً وحكومته، وكذلك الإشارات الإيجابية الصادرة عن الشركاء، بأننا على الطريق الصحيح في التأكد من أننا سنكون على مستوى التحدي المتمثل في البدء المبكر بمحاكمة حسين حبرى.

خامساً-تعزيز المؤسسات:

خامساً-1- المفوضية:

1) متابعة التوصيات الهيئة الرفيعة المستوى حول مراجعة الاتحاد الأفريقي:

-636 يشير المجلس إلى أنه، خلال دورته العادية الرابعة عشرة المنعقدة في يناير 2009، رُفع إليه تقرير بشأن حالة تنفيذ توصيات فريق العمل الرفيع المستوى حول مراجعة الاتحاد الأفريقي كما تم بحثها وإنجازها من قبل الدورة الاستثنائية للمجلس في أروشا، تنزانيا في مايو 2008 (انظر الوثيقة (XIV) EX.CL/456). وخلال بحث التقرير من قبل لجنة الممثلي الدائمين والمجلس، تمأخذ العلم الواجب بالإجراءات التينفذتها المفوضية فعلاً. وفي نفس الوقت، تلقت المفوضية تفويضاً لرفع تقرير إلى المجلس بانتظام عن التقدم المحرز بهذا الخصوص.

-637 تود المفوضية وبالتالي أن تبلغ بأنه تم اتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات المذكورة في المجالات التي تدخل في دارة اختصاصاتها، وذلك على النحو التالي:

(1) أصبح النهج المواضيعي الذي اتبّعه المؤتمر (الوصية 2) ممارسة سائدة كما يشهد بذلك المقرر (XII) ASSEMBLY/AU/DEC.232 المعتمد من قبل الدورة الأخيرة لمؤتمر الاتحاد في فبراير 2009 الذي حد مواضيع

دورات المؤتمر حتى يوليو 2010. وستقدم المفوضية، في يناير 2010، التوصيات الملائمة حول مواضيع الدورات اللاحقة.

(2) تم تنفيذ التوصية 3 بحيث أن المفوضية، من الآن فصاعدا، في كل دورة، سترفع إلى رؤساء الدول والحكومات تقريرا عن حالة تنفيذ المقررات الصادرة عن الدورات السابقة.

(3) وفقا للتوصيتين 5 و6، دعا فريق العمل حكومات الدول الأعضاء إلى تعليم مقررات وقوانين المؤتمر، وإنشاء آلية لرصد تنفيذ مقررات المؤتمر. وعليه، فالدول الأعضاء مطالبة بتكييف الجهد لإعطاء مفعول عملي لمقرراتها. والمفوضية مستعدة للعمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء على إنشاء آلية من شأنها أن تسمح بإجراء مشاورات متكررة.

(4) أصدر مؤتمر فبراير المقرر ((ASSEMBLY/AU/DEC.227 (XII)) بشأن الدراسة حول اللجان الفنية المتخصصة (التوصية 10) التي بموجبها أنشأ أربع عشرة (14) لجنة فنية متخصصة. ويتم حاليا استكمال طرق تنفيذ المقرر وستُقدم للبحث في يناير 2010 كما أوصت بذلك لجنة الممثليين الدائمين.

(5) يتطلب الإسراع بعملية الدمج بين محكمة العدل الأفريقية والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (التوصيات من 18 إلى 21) أن تقوم الدول الأعضاء بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الذي تم اعتماده في شرم الشيخ في يوليو 2008 وتقديم الالتزام بقبول اختصاصات المحكمة حال دخولها حيز التنفيذ.

(6) إنشاء المؤسسات المالية المنصوص عليها في القانون التأسيسي (التوصيات 31 و 32) تحت التنفيذ. تم إعداد تقرير مفصل حول هذا الأمر يحتوي الإشارة إلى الوضع الراهن. في يناير 2009، تم بالفعل إنشاء لجنة التوجيه

في طرابلس، ليبيا فيما يتعلق ببنك الاستثمار الأفريقي ، بينما تجري المحادثات مع نيجيريا والكاميرون، على التوالي، بخصوص إنشاء لجنة التوجيه للبنك المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي.

(7) تم قبول التوصيات وإحالتها إلى المفوضية (الأرقام 33، 34، 35، 43، 44، 45، 46، 49، 50، 51، 59، و60) فيما يخص نظام نظم ولوائح العاملين وهو تحت التنفيذ. تجري حاليا دراسة نظم ولوائح العاملين من قبل لجنة الممثلين الدائمين. من المهم أن تسرع لجنة الممثلين الدائمين، بالاشتراك مع المفوضية، في الانتهاء من بحث هذه الأداة الهامة لإدارة عالي الاتحاد ورفع مقترحتها للبحث من قبل المجلس. تجمع المفوضية كل يوم ثلاثة لبحث المسائل التي تقع تحت اختصاصها وتقديم الدفع (الزخم) المطلوب لكافة هياكلها، مما يؤدي إلى إنشاء نظام تنسيقي بين هذه الهياكل. إضافة إلى ذلك، اعتمدت المفوضية اختصاصات المجتمعات المديرية والتي يترأسها أمين المفوضية. يمكن أن تستخدم هذه المجتمعات لتقديم المشورة الفنية المناسبة إلى المفوضية من أجل التنفيذ الفعال والكفاءة لبرامج وأنشطة الاتحاد. من أجل أن تعمل كافة الهياكل بفعالية، من الضروري تقوية جميع إدارات المفوضية من ناحية زيادة الموارد البشرية واللوجستية، وخاصة مكتب أمين المفوضية، الشيء الذي يمكنها من أداء مسؤولياتها الجديدة كرأس لخدمات المفوضية و العمل كأمانة للجنة الممثلين الدائمين كما هو موصى به في المراجعة (التوصيات 43، 44، 45، 47، 49، 51 و 74).

(8) ترحب المفوضية باعتماد المقرر EX.CL/DEC.487 (XIV) في يناير 2009 بشأن سياسة الجنسين للاتحاد الأفريقي - آلية الدعوة إلى المساواة بين الجنسين. تكون السياسة بمثابة إلهام لكافية الإجراءات المتخذة لتنفيذ

بروتوكول حقوق المرأة وإعلان المؤتمر الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا (الوصيات 62، 63، 64، 67 و68).

(9) التوصية 70 حول مديرية خدمات المؤتمرات تم تنفيذها جزئياً مع التقوية التدريجية لقدرات هذه الخدمة الهامة.

(10) تحسنت في الأشهر الأخيرة، وبشكل كبير العلاقات بين لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية ويعود الفضل في ذلك إلى الاتصالات المتزايدة والمكثفة بين الجهازين وتنظيم خلوات رفيعة المستوى (تم تنظيم خلوتين، واحدة في نوفمبر 2008 والأخرى في مارس 2009، في نازاريت). مكنت هذه المشاورات المنتظمة الجهازين من مناقشة كافة المسائل ذات الصلة والاهتمام المشترك في جو هادئ تسوده الثقة المتبادلة. وهو تطور أصبح يعرف حالياً "بروح نازاريت" (الوصيات 73، 74، 75).

(11) فيما يتعلق بالوصيات 76، 77 الخاصة بالدراسة حول المكاتب الإقليمية والبعثات الحالية وإمكانية فتح مكاتب أخرى على ضوء تحليل شامل للتكلفة والموارد العملية المتوفرة، تم تعيين استشاريين خبيرين في فبراير 2009. قدم الخبرران استشاريان وثيقة تتم دراستها حالياً من قبل المفوضية وستقوم بتقديم مقترنات مناسبة في الوقت المناسب.

(12) التوصية 79 المتعلقة بدراسة وكالات الاتحاد المتخصصة لم يتم تنفيذها بعد. ولا تزال المشاورات جارية لتعيين الخبراء الذين يتولون التقدير.

(13) التوصيات 81 و82 حول الخطة الاستراتيجية 2009 - 2012 تم تنفيذها بالكامل بمعنى أن الخطة التي تم تقديمها للبحث من قبل أجهزة صنع القرار، تمت صياغتها على أساس شمولي ومشاركي ومشاورات وثيقة مع لجنة الممثلين الدائمين، خاصة من خلال الخلوات التي نظمت في نازاريت في مارس 2009

(14) فيما يخص التوصيات 83، 87، و 88 حول التصديق السريع على المعاهدات وتنفيذها، تجدر الإشارة إلى أنه وبموجب المقرر EX.CL.459 الذي تم اعتماده في يناير 2009، أجاز المجلس توصيات مؤتمر وزراء العدل حول الإجراءات التي تستهدف الإسراع بهذه العملية.

(15) فيما يخص التوصيات 89، إلى 93، فقد تم إثراز تقدم كبير في شأن سياسة اتصال وإستراتيجية المفوضية. في هذا الصدد، تم وضع إستراتيجية بالتشاور مع بعض الخبراء في ذلك المجال وسيتم تنفيذها تدريجيا. شهد الموقع الإلكتروني للاتحاد الأفريقي تحسنا ملحوظا، كما هو الحال بالنسبة للاتصالات الداخلية في المفوضية ومع الدول الأعضاء، الأجهزة الأخرى، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، الشركاء، المجتمع المدني، المهر، والإعلام. ستواصل المفوضية بذل الجهد لإنجاز المزيد من الاتصالات الداخلية والخارجية الفاعلة من خلال تبادل المعلومات المتنوعة والجيدة مع مختلف اللاعبين والشركاء.

(16) تم تنفيذ التوصية 95، ونتيجة لذلك، تم تنظيم المنتديات التي تسبق القمة. كما أن المفوضية والتي عملت بتعاون وثيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ضمنت توفر الدعم اللوجستي بغية تنظيم المنتديات وتسريع الاتصالات مع منظمات المجتمع المدني التي تعمل أحيانا تحت مظلة الأخير لتعزيز أهداف وإجراءات ورموز الاتحاد، وتعزيز روح الوحدة الأفريقية الشاملة وتحديد الهوية الأفريقية وتوفير مدخلات للمواضيع الرئيسية في أجندة الاتحاد العريض (التوصيات 96 إلى 99، 109، 111، 114، 115، و 116).

(17) وبخصوص التوصية 100 حول حاجة المفوضية للعب دور تسييري وتمثيلي أكثر ووضوحا في مجال السياسة الدولية، اتخذت المفوضية

الإجراءات المناسبة لتطوير اعتماد مواقف إفريقية موحدة من خلال اجتماعات أجهزة صنع السياسة. مكنت هذه المواقف العامة المفوضية من عرض وجهة نظر الاتحاد حول كافة المواضيع التي نوقشت في المحافل الدولية. من الضروري للدول الأعضاء أن توضح بلا لبس دور ومكان المفوضية الحقيقيين في عمليات التفاوض الدولية التي تبني فيها الاتحاد مواقف موحدة. وأما بالنسبة للتوصية 101، فقد دعا الفريق العامل الدول الأعضاء للعمل في إطار القانون التأسيسي وقرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي ومن ثم تطوير ودعم مصالح إفريقيا الجماعية.

(18) بخصوص التوصية 107 المتعلقة بجدول الاجتماعات، استثمرت المفوضية جهوداً كثيرة لتقليل عدد الاجتماعات وتفادي تداخلها، بدعم كامل من لجنة الممثلين الدائمين الفرعية للمؤتمرات والبرامج.

(19) بالنسبة للتوصيات 121، 125 و 126، استمرت المفوضية في دعم إجراءات مجلس السلم والأمن وتكثيف الجهود لحشد الموارد لصندوق السلم وبناء القدرات. واستمر مجلس السلم والأمن أيضاً في تعزيز علاقاته مع مجلس الأمن الدولي، خاصة مع الدول الإفريقية الأعضاء في هذا المجلس، ويدل على ذلك عقد اجتماعات سنوية مشتركة في العامين السابقين، وأخرها الذي انعقد في أديس أبابا في مايو 2009.

(20) وفيما يخص التوصيات 127 إلى 141 بشأن المجموعات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بأجهزة الاتحاد بما في ذلك المفوضية، بذلت المفوضية جهوداً مضنية خلال العام لتطوير "برنامج الحد الأدنى من التكامل" لإيجاد توافق وتناغم في برامج المجموعات الاقتصادية التقليمية المختلفة. عقدت العديد من الاجتماعات التشاورية في هذا الصدد لإيجاد أرضية مشتركة حول "برنامج الحد الأدنى من التكامل". وبنفس القدر، تم تبادل كثيف

للمعلومات بين المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية حول عملية الخطة الإستراتيجية 2009 - 2012، من بين أشياء أخرى.

(21) بخصوص التوصيات 142 إلى 144 بشأن العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والبنك الإفريقي للتنمية والمفوضية، تم تحقيق تعاون مثمر بين الأطراف الثلاثة التي نظمت نفسها في أمانة مشتركة بغية معالجة الأمور ذات المصالح المشتركة، ليس فقط فيما يخص الدراسات حول التكامل والمشاريع التنموية القارية والإقليمية في مجالات متفرقة مثل البنية التحتية والطاقة والزراعة وبناء القدرات وتحديد الموقف الإفريقي الموحد من الأزمات الاقتصادية المالية، ولكن أيضا في مجال المفاوضات المتعددة الجوانب، الخ ...

(22) وفيما يختص التوصيات 145 إلى 157 بشأن وضع آليات مالية مناسبة للإدارة المالية وإجراءات الميزانية المحسنة بالتعاون مع لجنة الممثليين الدائمين، اعتمدت المفوضية منذ عام تقريبا، "كتيب التدبير" الذي يحكم الآن إجراءات التدبير والمشتريات. واتخذت تدابير أخرى لخلق وسائل الشفافية والمساءلة لكل مدير ي إدارة في المنظمة. تم وضع "ميثاق مراجعة" وقدم لجنة الفرعية المعنية لجنة الممثليين الدائمين. فضلا عن ذلك، نفذت المفوضية التوصيات الواردة في تقرير "إرنست آند يونج" بشأن تحسين الإجراءات الإدارية. وتخطط المفوضية لتقديم مراجعة هياكل الأجهزة المختصة لتساعدها في مواجهة تحديات الإدارة الشفافة والمتسمة بالمساعدة فيما يتعلق بالموارد التي تتوفر لدى الاتحاد الإفريقي إما من الدول الأعضاء أو من الشركاء الإنمائيين.

(23) أما بالنسبة للتوصية 159 الأخيرة التي قدمها المراجع، بشأن فرض الضريبة على التذاكر الجوية، كانت أجهزة الاتحاد الإفريقي لعدة أشهر

تبث في المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الإفريقي. ومما يوسع له أن النقاش حول هذا الموضوع، والذي تم على مستوى مؤتمر وزراء المالية، لم يتقدم بالسرعة المرجوة. وعلى الأجهزة المختصة مثل المجلس التنفيذي والمؤتمرات أن تتحمل مسؤولياتها في هذا الشأن لأنه محوري لمستقبل الإتحاد، وتصدر توجيهات واضحة للحفاظ على سير هذه الأمور في الاتجاه الصحيح. وبفعل ذلك، يتم تقليد المجموعات الاقتصادية التقليمية التي نجحت ليس فقط في تزويد نفسها بموارد يمكن التبؤ بها بلا وجود متأخرات من المساهمات المقترنة على الدول الأعضاء، ولكن أيضا في تخفيف العبء كثيرا على هذه الدول التي تتحمل أحيانا وطأة الأزمات الاقتصادية والمالية والتي أصبحت من المشكلات المزمنة.

(2) إدارة الموارد البشرية:

(أ) إدارة الموارد البشرية:

- 638 صارت عملية تعزيز الموارد البشرية في قلب تقوية وتمكين العملية المؤسسات وبرامج إصلاح المفوضية. وتتفذ المفوضية حاليا عددا من مشاريع التغيير الرئيسية التي تهدف إلى تحديث وظائفها وجعلها أكثر استجابة للاحتياجات التنظيمية والأوليات من خلال وضع و/أو تحديث السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالموارد البشرية وتطوير ثقافة التعلم والعاملين المعتمدين على النتائج وإدارة البرامج، من بين أشياء أخرى. تم إيلاء اهتمام خاص في هذا الصدد لتحسين فعالية عملية توظيف وتنفيذ خطة شفافة وواضحة لتدريب العاملين وتطوير سياسة وخطة الاحتفاظ بهم.

- 639 حدد هيكل المفوضية الحالي في مؤتمر دورة مابوتا عام 2003 وتم تعزيزه أكثر في الخرطوم في 2006. ووفر هذا الهيكل إمكانية إيجاد 923 وظيفة معتمدة.

ومن بين هذه تم ملأ أكثر من 600 وظيفة. كما أن هنالك قوة عمل متمة للعمل من العاملين والمستشارين لفترات قصيرة. ومع قدوم الخطة الإستراتيجية الجديدة حالياً هنالك حاجة إلى أن ينحاز الهيكل نحو التوجه الاستراتيجي الجديد على نحو يعزز التعاون والشفافية والمحاسبة، وضمان تحديد المسئولية الوظيفية الواضحة وتبرير توزيع واستخدام الموارد المتاحة. تم إجراء تدريب استشاري داخلي وسيتم إصدار توصيات تعتمد على حاجات فورية ومتوسطة وطويلة المدى، لدراستها من قبل أجهزة السياسة.

ب) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

640- واصلت المفوضية تحديثها المكثف للبنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وهي الآن مقبلة على تحسين الربط الشبكي إلى جميع المكاتب الإقليمية والتمثيلية للاتحاد الإفريقي. وستتمثل الخطوات الهامة التالية في سلامة وأمن النظام، ترقية تنفيذ تجهيز الصور مع الصوت على الإنترنت، تمديد الفيسات من خلال إضافة موقع جديدة، ورفع مستوى قدرات العاملين بصورة فعالة لتمكينهم من تقديم خدمات الدعم المطلوبة إلى المفوضية. ويرمي الهدف الشامل إلى تقديم حل شامل وحال من كل عيب إلى المفوضية في مجال نظام إدارة المعلومات. وفي غضون الأشهر القليلة القادمة ستكون المفوضية قد أرست أساساً متيناً لتطوير مفوضية إلكترونية.

ج) الخدمات الإدارية:

641- أصبح دليل المشتريات الجديدة كامل التشغيل وسيقطع استعماله شوطاً بعيداً في ترشيد وتبسيط إجراءات الشراء في المفوضية وفي جميع المكاتب الإقليمية والتمثيلية/ مكاتب الاتصال. وتشييد مبني المكاتب ومركز المؤتمرات الجديدين على قدم وساق، وقد تم إبرام اتفاقية لبدء العمل على مركز السلم والأمن. وفي الوقت ذاته، يجري تنفيذ

مشاريع عديدة لتعزيز المرافق في مجمع مفوضية الاتحاد الإفريقي بغية تحسين توفر مساحات المكاتب. ولا يزال الأمن والسلامة يحظيان بما يستحقان من الاهتمام. وكان يجري، في نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، استكمال خطة حديثة شاملة لأمن وسلامة العاملين وممتلكات المنظمة.

(1) حالة تنفيذ التقرير عن تشبيب مشروع مركز المؤتمرات ومجمع المكاتب للاتحاد

الإفريقي:

-642 راودت نفوس القادة الإفريقيين منذ أمد بعيد فكرة تزويد مفوضية الاتحاد الإفريقي بمركز مؤتمرات حديث ومبني للمكاتب يليقان بمكانتها. وحيث أن المفوضية مقبلة الآن على النمو حجماً ووظائف، فالحاجة إلى مرافق أفعى وأكثر فعالية أصبحت أشد إلحاحاً.

-643 في هذا الصدد، تعرب المفوضية عن بالغ تقدريها للحكومة الإثيوبية لتخصيص قطعة أرض إضافية بغية توسيع المفوضية، وللمساعدة القيمة التي تقدمها جمهورية الصين الشعبية في التزامها بتصميم وتشبيب وتمويل كامل لمرافق بهذا الحجم كهدية لأفريقيا.

-644 بعد سنة من العمل الشاق في استكمال التصميم، وبتنسيق أوثق للمهام مع فريق المفوضية الفني، بدأت أعمال بناء المشروع رسمياً في 10 نوفمبر 2008 مع متابعة تعبئة العاملين والتجهيزات والمواد في وقت لاحق. والقوة العاملة الصينية متواجدة الآن بحزم على الميدان وتتقدم أنشطة المشروع على وجه سلس حسبما هو مقرر.

-645 أنشأت المفوضية في الماضي فريقاً فنياً للعمل على نحو وثيق مع الجانب الصيني، من الأشراف وتقديم التسهيلات، مع التأكد من أن المشروع يتقدم طبقاً للتصميم والمتطلبات التي وافقت عليها المفوضية.

-646 إن استكمال المشروع مبرمج لنهاية 2011.

(١) الإدارة المالية:أ) تنفيذ الميزانية:

- 647 خلال دورتها المنعقدة في يناير 2009، في أديس أبابا، إثيوبيا، وافق المؤتمر على ميزانية إجمالية بقيمة 164,256,817.00 دولاراً أمريكياً لسنة المالية 2009. ويمثل مبلغ 95.58 مليون دولار أمريكي الميزانية التشغيلية بينما تُخصص للبرامج ميزانية قدرها 62.68 مليون دولار أمريكا

- 648 وفيما يلي تنفيذ ميزانيتي التشغيل والبرامج للأشهر الثلاثة المنتهية في مايو 2009 :

النسبة المئوية لتنفيذ الميزانية	المصروفات والالتزامات بتاريخ 31 مايو 2009	المخصصات	بند الميزانية
41%	30,581,174.10	75,164,886.00	الميزانية التشغيلية للمفوضية
22%	4,559,194.21	20,410,885.00	الأجهزة الأخرى
37%	35,140,368.31	95,575,711.00	المجموع الفرعي للميزانية التشغيلية
14 %	9,864,770.51	68,681,046.00	الميزانية البرنامجية
27%	45,005,138.81	164,256,817.00	المجموع العام

- 649 اعتباراً من 31 مايو 2009، تم تنفيذ مبلغ قدره 45,005,138.81 دولاراًأمريكيًا يمثل 27% من الميزانية الإجمالية. ومن أصل التنفيذ الإجمالي، كان مبلغ

35,140,368.31 دولاراً أمريكا للميزانية التشغيلية وبلغ 9,864,770.51 دولاراً أمريكا للميزانية البرنامجية.

ب) المبالغ المحصلة:

650- إن مصدر تمويل الميزانية المعتمدة لمفوضية الاتحاد الإفريقي لسنة 2009 هو الدول الأعضاء، الشركاء الإنمائيون وفوائض ميزانيات السنوات 2004 إلى 2007. وقد تم تلقي مبلغ قدره 3,937,075.00 دولاراً أمريكا من الدول الأعضاء بتاريخ 31 مايو 2009 من أصل أنصبة مقررة بقيمة 93,804,243.00 دولاراً أمريكا. كما تلقت المفوضية 6,924,283.00 دولاراً أمريكا كمتاخرات من الدول الأعضاء للسنوات السابقة. ويقدر مجموع ما تم تلقيه من الإيرادات بمبلغ 10,861,359.00 دولاراً أمريكا.

651- تم تلقي مبلغ إجمالي قدره 5,088,479.84 دولاراً أمريكا من الشركاء الإنمائيين، من أصل مبلغ إجمالي قيمته 52,003,000.00 دولار أمريكي تم التعهد به لتمويل البرامج المعتمدة للسنة. بالإضافة إلى ذلك، ساهم الشركاء الإنمائيون بقيمة 26,983,636.48 دولاراً أمريكا لصندوق السلم والأمن خلال الفترة من يناير إلى مايو 2009.

ج) الإدارة المالية:

652- يظل مجمل الإدارة المالية أولوية هامة لمفوضية. ويتم التركيز على ضمان المزيد من المسائلة والأمن المالية لمفوضية. وقد تم إصلاح وحدة المراقبة المالية وتحسين قدراتها لضمان مراقبة فعالة للتدفقات المالية. كما يتم بذل الجهد لتحسين الخدمات المقدمة إلى بائعي وموردي عامل المفوضية بشكل مستمر.

- 653 تواصل توجيه الجهد أيضا نحو إدارة ومراقبة الموارد المخصصة للسلم الواقعة في دائرة اختصاص المفوضية. وقد تم الشروع في عمل هام يهدف إلى تطهير سجلات العمليات الماضية وإغفال حساباتها. وتعتبر وحدة مالية أقوى لهذه الموارد أمرا جد مرغوب فيه.

- 654 علاوة على ذلك، ولضمان توافق أفضل بين طموحات ونفقات الدول الأعضاء، ستطبق المفوضية إطاراً للنفقات في الفترة المتوسطة بحيث يعتبر "الإطار الرابط" مما يسمح أن "تنقيد النفقات بأولويات السياسة وحقائق الميزانية" لكي تصح الفصل الحالي بين عمليات صنع السياسة والتخطيط والميزانية.

4. التخطيط والرصد والتقييم:

1. الخطة الإستراتيجية للفترة 2009-2012:

- 655 تمثيا مع المقرر EX.CL/DEC.481(XIV) بشأن الخطة الإستراتيجية للفترة 2009-2012، اتخذت المفوضية جميع الإجراءات الازمة للتأكد من أن هيكل الدعم والمشاريع والميزانيات المستمدة من الخطة الإستراتيجية السابقة للفترة 2004-2007 يتم تنفيذها بشكل ملائم، هنا باعتماد الخطة الإستراتيجية للفترة 2009-2012، ضمن حدود الإمكانيات المتوفرة الموضوعة تحت تصرفها. إضافة إلى ذلك، قامت المفوضية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بتنظيم خلوة مع أعضاء لجنة الممثلين الدائمين في نازاريت، إثيوبيا، في مارس 2009. وخلال الخلوة، تم جمع مساهمات ومدخلات هامة وإدماجها في مشروع الخطة الإستراتيجية التي تم تقديمها الآن ضمن وثيقة منفصلة إلى أجهزة صنع السياسة لبحثها واعتمادها.

-5 خدمات المؤتمرات:

- 656 خلال الفترة من أول يناير إلى 15 مايو 2009، خدمت المفوضية 154 اجتماعا منها 19 اجتماعا خارج أديس أبابا. في هذا الصدد، تُرجمت إلى لغات عمل الاتحاد الإفريقي الأربع الفين ومائتين وست وأربعين (20,246) صفحة.
- 657 يبلغ إجمالي عدد الصفحات التي طبعتها وحدة الطباعة والاستساح لمديرية خدمات المؤتمرات أربعة آلاف وسبعمائة وتسعين (4,790) صفحة من كتب، كتيبات، نشرات، رسالات إخبارية للمفوضية وللمكاتب الإقليمية. كما تم، من يناير إلى مايو 2009، طبع عدد إجمالي قدره 40,000 شارة، 17,000 شهادة، 657 بطاقة دعوة، 20,000 بطاقة عمل، لافتتين و 5 ملصقات.
- 658 إضافة إلى ذلك، بلغ العدد الإجمالي للنسخ التي تم تصويرها وطبعها 1,210,000 نسخة للجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي والمؤتمر والأنشطة الأخرى ذات الصلة. وللحذر من ضياع الورق، أصدرت المفوضية ووزعت على جميع المشاركين في اجتماعات القمة الأخيرة النسخة الأولى من القرص المدمج التي تتضمن مشاريع وثائق قمة أديس أبابا لعام 2009 بجميع لغات العمل. وسيتم إرسال الطبعة الثانية من القرص المدمج إلى جميع الدول الأعضاء بعد اجتماعات القمة. وزيادة على ذلك، استكملت المفوضية حديثا نشر قرص مدمجة جديدة تتضمن جميع المقررات والإعلانات الصادرة منذ إنشاء الاتحاد الإفريقي، بلغات عمل الاتحاد الإفريقي الأربع. وستُوزع القرص المدمجة عما قريب على الدول الأعضاء.
- 659 فيما يتعلق بجدول الاجتماعات لعام 2009، ووفقا للمقرر EX.CL/DEC.458 (XIV) الصادر عن المجلس التنفيذي في يناير 2009، كفلت المفوضية تنسيقا أفضل بين الإدارات لتجنب تضارب الاجتماعات الرئيسية، وكذلك التغييرات غير الازمة في جدول الاجتماعات.

-660 بالإضافة إلى ذلك، تلعب المفوضية دوراً يتميز بمزيد من الاستباقيّة من خلال القيام، باستمرار، بتحديث الجدول وإرساله إلى جميع الدول الأعضاء وأعضاء المفوضية قبل الاجتماعات بشهرين على الأقل. كما يُرسل إلى جميع إدارات مفوضية الاتحاد الإفريقي برنامج الاجتماعات الأسبوعي، وذلك في بداية كل أسبوع، للعلم وللمتابعة الضروريّة.

-661 غير أنه بالرغم من كل هذه الجهود، لا تزال المفوضية تواجه تحديات تتمثل في قلة عدد المترجمين الفوريين والحرirيين. صحيح أنه حتى تبدل المفوضية أقصى جهودها لتعجيل إجراءات التعيين بغية شغل المناصب الشاغرة، فالحقيقة هي أن الهياكل تحتاج إلى المراجعة لمواكبة الواقع الجديد وتوفير عاملين مكملين بناء على التخصصات الجديدة (محررون، مساعدون في الترجمة، فنيون في مجال تكنولوجيا الاتصالات)، وكذلك عاملين مدربين تدريبياً جيداً - على أساس إجراءات مكتوبة سليمة - ومزودين بأحدث التجهيزات ليكونوا قادرين على مواجهة التحديات التي تتضمنها التغييرات التي تطرأ على المفوضية على نحو ملائم. إدراكاً منها بهذه المتطلبات التي لا مفر منها، حددت المفوضية فعلاً تلك الأهداف في خطة عملها لعام 2009 وستقدم مقترنات بشأن إصلاحات هيكلية جديدة في هذا المجال البالغ الأهمية.

-662 إن المفوضية بصدّ صياغة إجراءات لإدارة المؤتمرات لتتبعها جميع المديريات.

-663 تقوم المفوضية بتنفيذ برنامج تعاون مع المفوضية الأوروبيّة في مجال الترجمة التحريرية والفورية. في هذا الصدد، تتبادل مديرية خدمات المؤتمرات والمديرية العامة للترجمة التحريرية والمديرية العامة للترجمة الفورية للاتحاد الأوروبي أفضل الوثائق من خلال موقع مفوضية الاتحاد الإفريقي/مفوضية الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنـت. بالإضافة إلى ذلك، أُجري تبادل العاملين وبرامج التدريب ليس مع هيكلـي الاتحاد الأوروبي فحسب لكن أيضاً مع مؤسسات أخرى في لوكسمبورغ وأوتـوا.

-664 افتتحت المفوضية برمجية ترجمة تحريرية مساعدة من الكمبيوتر مع ذاكرة وقدرة على إنشاء مصطلحات لاتحاد الإفريقي. تم الآن تركيب البرمجية وتم تنظيم دورة تدريب لعاملٍ مديرية خدمات المؤتمرات. في أبريل 2009.

6- أنشطة المراجعة:

-665 يتمثل دور مكتب المراجعة الداخلية في تقديم الضمان والخدمات الاستشارية إلى إدارة المفوضية. كما يدعم المكتب الإدارة العليا في الأداء الفعال لمسؤولياتها من خلال تزويدها بتحليلات وتقييم ومشورة ووصيات حول الأنشطة المستعرضة.

-666 وفقاً للمادة 70 من النظم ولوائح المالية لاتحاد الإفريقي، يتولى مكتب المراجعة الداخلية مهمة استعراض تعاملات/أنشطة المفوضية بغية تحديد ما إذا كانت مطابقة النظم ولوائح المالية ونظم ولوائح عاملٍ لاتحاد الإفريقي ومقررات المجلس التنفيذي والتعليمات الإدارية التي تصدر من حين إلى آخر.

-667 منذ دورة يناير/فبراير 2009 للمؤتمر، كانت الأنشطة التي تم القيام بها بواسطة مكتب المراجعة الداخلية، اشتملت على مراجعة:

الحالة	التفاصيل
تم إصدار التقرير النهائي	بعثة الإتحاد الأفريقي للصومال-نيريروبي
تم إصدار التقرير النهائي	بعثة الاتصال لمنظمة الوحدة الأفريقية في إثيوبيا وإرتريا، أسمرا
تم إصدار التقرير النهائي	وحدة خدمة النقل
تم إصدار التقرير النهائي	البعثة الأفريقية للسودان
تم إصدار التقرير النهائي	المفوضية الأوروبية- 55 مليون يورو برنامج الدعم (يناير - يونيو 2008)
تم إصدار التقرير النهائي	دعم المفوضية الأوروبية للديمقراطية، الحكم والموارد البشرية
تم إصدار التقرير النهائي	مكتب الإتحاد الأفريقي في القاهرة
تم إصدار التقرير النهائي	مكتب الإتحاد الأفريقي ببروكسل
تم إصدار التقرير النهائي	مكتب كوناكري للإتحاد الأفريقي
تم إصدار مشروع التقرير	مكتب ياندي للإتحاد الأفريقي
تم إصدار مشروع التقرير	مكتب لا جوس للإتحاد الأفريقي
تم إصدار مشروع التقرير	مكتب نيامي للإتحاد الأفريقي
مشروع التقرير قيد الإعداد	مكتب نيويورك للإتحاد الأفريقي
مشروع التقرير قيد الإعداد	مكتب واشنطن للإتحاد الأفريقي
تم إصدار مشروع التقرير	البرلمان الأفريقي حول دعم المفوضية الأوروبية البالغ 55 مليون يورو

يجري بشأنه العمل الميداني	مركز الإتحاد الأفريقي الطبي
يجري بشأنه العمل الميداني	بعثة الاتصال لمنظمة الوحدة الأفريقية لإثيوبيا وإرتريا، أديس أبابا
يجري بشأنه العمل الميداني	النقد وإدارة النقد في المكتب الرئيسي
يجري بشأنه العمل الميداني	إثبات صحة قاعدة البيانات حول برنامج التعديل الهيكلي- الموارد البشرية ووحدات إدارة الموارد
يجري بشأنه العمل الميداني	برنامج دعم المفوضية الأوروبية البالغ 55 مليون يورو (يوليو - ديسمبر 2008)
يجري بشأنه العمل الميداني	برامج/مشروعات تم تمويلها من شركاء الإتحاد الأفريقي

- 668 إلى جانب مشروعات المراجعة المبينة أعلاه، قام مكتب المراجعة الداخلية منذ

يناير 2008 بتقديم الخدمات المهنية المذكورة أدناه:

أ) المراجعات الخارجية: قام مكتب المراجعة الداخلية بمراجعات خارجية لبعض

وكالات الإتحاد الأفريقي المتخصصة، في أبريل 2009 قام المكتب بمراجعة
خارجية للمعهد الأفريقي العربي في باماكي /مالي.

ب) أشخاص من أهل الرأي: يشارك المراجعون الداخليون بصفة خبراء /أعضاء

بفريق العمل لتنفيذ مشروع النظام المتكامل لمعلومات الإدارة إضافة إلى

عضوية فريق العمل لإدارة الموارد الخارجية.

ج) مهام خاصة: يشارك المراجعون الداخليون في مهام/بعثات من الإدارات/

المديريات بما في ذلك تحقيقات خاصة (من إدارة الشؤون الإدارية وتنمية

الموارد البشرية).

- 669 إضافة إلى ذلك، قام مكتب المراجعة الداخلية لتنفيذ برامج بناء القدرة الممولة

من شركاء الإتحاد الأفريقي الإنمائيين وذلك كما هو ملخص أدناه:

أ) تدريب موظفي المراجعة الداخلية-تحت برنامج دعم المفوضية الأوروبية البالغ 55 مليون يورو، تمت رعاية ثلاثة من موظفي المراجعة الداخلية لحضور مؤتمر دولي للمراجعين قام بتنظيمه معهد المراجعة الداخلية من 10 - 13 مايو 2009 في جنوب أفريقيا، أتاح المؤتمر لموظفي مكتب المراجعة الداخلية التعلم، تبادل وجهات النظر والخبرات حول مختلف قضايا المراجعة الداخلية المعاصرة.

ب) تنفيذ برامجات المراجعة-بدعم الشركاء ،تقدم بشكل حسن عملية تنفيذ برامجات المراجعة.بدأ التنفيذ الرسمي لبرامجات المراجعة(SAP-AIS) في 16 مارس 2009. عقد مستشار المبادرة الأفريقية لمجتمع المعلومات AIS ورشة عمل تدريبية للاستعراض العام لكل من برنامج SAP والمبادرات الأفريقية لمجتمع المعلومات AIS وذلك خلال الأسبوع الأخير من مارس 2009 والأسبوع الأول من أبريل على التوالي. جرت مرحلة التصميم من أبريل ومايو 2009 بهدف التوثيق لعمليات المراجعة الداخلية وتحديد الفجوة بين الحلول التي تقدمها AIS والعمليات الحالية.من المتوقع أن تجري مرحلة التنفيذ (تهيئة النظام) في يونيو ويوليو 2009 ، ويبدأ التشغيل في 20 يوليو 2009 .

- 670 سيستمر مكتب المراجعة الداخلية في أداء مهمته الضامنة للاستقلالية وال موضوعية، مسترشداً بفلسفة إضافة القيمة، من أجل تحسين أداء أعمال المفوضية.إلى ذلك، سيبني مكتب المراجعة على رؤيته الهدافـة المساعدة على بناء مفوضية فاعلة، شفافة ومسئولة.

- 671 استنادا إلى المادة 10 (2) من النظم واللوائح المالية لمفوضية الإتحاد الأفريقي، قامت المفوضية بإعداد مشروع ميثاق المراجعة وتم إيداعه لدى اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين، وذلك للميزانية والشؤون الإدارية والمالية وذلك للبحث. هدف الميثاق هو التعريف الواضح بغرض وسلطة وأنشطة المراجعة الداخلية

وإنشاء لجنة الممثلين الدائمين الفرعية لمسائل المراجعة (ما يعادل لجنة المراجعة) وذلك بحسب توصية تقرير مجلس المراجعين الخارجيين وبعض الشركاء، من المراجعين الخارجيين بما فيهم المفوضية الأوروبية.

7) إدماج النباد:

- 672 يلاحظ أن هذا الموضوع تمت معالجته في تقرير مرحلي منفصل تم تقديمها إلى أجهزة صنع القرار للبحث.

- 673 في أعقاب تعيين المدير التنفيذي الجديد في فبراير 2009 ، تم القيام بعدد من الأنشطة الأخرى في إطار تنفيذ مقرر المؤتمر بشأن إدماج النباد في هيكل الإتحاد الأفريقي وعملياته. وفي هذا الصدد، جرى التكليف بإجراء دراسة، وقدم الخبراء الاستشاريون تقريراً مبدئياً وقاموا بإجراء سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة بهدف تكميله تقرير بهذا المعنى، تحديداً مع المفوضية، لجنة توجيه النباد ولجنة الممثلين الدائمين وفرعها الخاص بالنبياد. ترى المفوضية ضرورة التعجيل بالعملية وتعتقد أن هناك حاجة إلى مزيد من توضيح عملية الإدماج في هيكل الإتحاد الأفريقي.

- 674 في هذا الخصوص، تمت التوصية في ضوء المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.233(XII) بشأن تحويل المفوضية إلى سلطة، أن يعاد استعراض توصيات الجزائر لتنماشى مع هذا التطور الجديد، ويمكن بذلك توضيح الأمر بخصوص الجهاز المحدد الذي سيستضيف برنامج النباد. ترى المفوضية، أنه يجب إدماج النباد في الجهاز التنفيذي للإتحاد هو المفوضية نفسها.

سادساً: الخاتمة:

- 675 حاول هذا التقرير أن يقدم حصيلة الأنشطة التي قامت بها المفوضية خلال الستة أشهر الماضية. وتود المفوضية هنا أن تؤكد من جديد التزامها بتنفيذ البرامج

والمقررات المتخذة من قبل الهيئات المختصة للاتحاد الأفريقي. وأن الخطة الاستراتيجية المعروضة على الدورة الحالية للمؤتمر لاعتمادها، سوف تسمح للمفوضية أن تقدم على أسس متينة بفضل خطط عمل من شأنها أن تؤدي إلى إنجازات ملموسة قابلة للتقدير والتقييم، ويتم تنفيذها في المواعيد المحددة. لكن ذلك يفرض تعبئة الوسائل اللازمة البشرية منها والمالية والمادية لتحويل الأقوال إلى أفعال. وكلنا عزم على تحقيق ذلك معتمدين في هذا كالعادة على مساندة الدول الأعضاء لجهودنا. ونلتزم أيضاً بتعزيز الحكم الرشيد الداخلي من خلال الإدارة المحكمة لموارينا الضئيلة بفضل أدوات الشفافية ولوازم مراجعة الحسابات المبنية في التقرير مثل القواعد الجديدة للتبسيير الإداري والمالي، وميثاق مراجعة الحسابات، وتقرير فريق المراجعة الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي ووثائق أخرى ذات صلة.

- 676 لا يخفي علينا أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية سيكون لها أثر سلبي على الدول الأعضاء. ولهذا، ساهمنا كثيراً خلال الشهور الماضية في المشاورات الدولية وبخاصة المتعلقة بقمة مجموعة العشرين في لندن، وفي تحضيرات قمة مجموعة الثمانية التي ستعقد بعد أيام قلائل في إيطاليا، وذلك من أجل أن تؤخذ مصالح أفريقيا في الحسبان. هناك أيضاً موعد آخر ينبغي أن تتأهب له دولنا خلال الشهور القادمة وهو يتعلق بالقمة العالمية حول التغيرات المناخية التي ستعقد في ديسمبر 2009 في كوبنهاغن. ويتبعين على الدورة الحالية للمجلس التنفيذي أن تبحث بعمق توصيات المفوضية سواء فيما يتعلق بالموقف الأفريقي الموحد حول هذا الموضوع العصيب أو فيما يخص النظام الملائم لتمثيل القارة حتى يمكن للمؤتمر أن يبت في هذه المسألة بعد دراية واسعة بالموضوع.

- 677 شدد التقرير على الأنشطة التي جرت في إطار المحاور الأربع للخطة الاستراتيجية. وتنتظر المفوضية من دراسة هذا التقرير، مساهمات من جميع الدول الأعضاء بحيث يتم إصدار تعليمات واضحة حول كافة المسائل الهامة ذات المصلحة

الجماعية بما يسمح لها بإدخال التحسينات المرغوبة في تنفيذ برامجها وأنشطتها. وتعرب المفوضية مرة أخرى عن افتئاعها بأن تضافر جهود مختلف الأطراف المعنية، سيساهم في تحقيق تقدم ملموس لبرنامج أفريقيا الذي يتمحور أساساً على التكامل القاري والدفاع عن مصالح القارة، وإبراز مكانتها في العالم وتعزيز دورها على المسرح الدولي.

—

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2009

<http://archives.au.int/handle/123456789/2931>

Downloaded from African Union Common Repository